الإفتتاحية

ما بعد 2015

في دراسة لمجموعة البنك الدولي حول الواقع المناخي الجديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ... ثمة معطيات يجب التوقف عندها ولا يجوز إغفالها أو القفز من فوقها، ونحن نودع عاماً مثقلاً بالهموم والمشاكل والتحديات، ونستقبل عاماً ميلادياً جديداً نرجو أن يكون أقل حدة واكثر تفاؤلا وإيجابية. وفي تقرير البنك أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتبر واحدة من أكثر المناطق تنوعاً في العالم من الناحية الاقتصادية، ويبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناج المحلي في هذه المنطقة ما بين 1000 دولار في اليمن إلى أكثر من 20 ألف دولار في دول الخليج. ونتيجة لذلك، تتباين قدرات التكيف وقابلية التأثر بالأخطار ومخاطر المناخ تبايناً شديداً في هذه المنطقة. وطبقاً لتقرير البنك الدولي سوف تتأثر المنطقة أيما تأثر عند ارتفاع درجة الحرارة إلى درجتين و أربع درجات مئوية، لاسيما نظراً للزيادة الكبيرة في موجات الحر الشديد المتوقع والانخفاض الكبير في توافر المياه، والنتائج المتوقعة لذلك على الأمن الغذائي في هذه المنطقة. لقد بلغ معدل الاحترار في كل 10 سنوات 0,2 درجة مئوية في المنطقة من سنة 1961 إلى 1990 . ومنذ ذلك التاريخ وهذا المعدل يسير بوتيرة أسرع وهو ما يتماشى مع الزيادة في معدلات حدوث الارتفاع الحاد في درجات الحرارة. ومع تنوع الجهات الفاعلة، حكومات وسلطات محلية ومجموعات رئيسة ودوائر تابعة للأمم المتحدة.. مع هذا التنوع ندعو لاتخاذ إجراءات محلية لمكافحة تغير المناخ، ومن أجل الانتقال العادل نحو التنمية المستدامة المنخفضة الكربون والمقاومة لظروف المناخ.

إننا نشارك الجهات الفاعلة الاعتقاد بأن العمل في مجال المناخ سوف يكون حاسماً بالنسبة للتنمية وأن المفاوضات المتعلقة بالمناخ والتنمية بعد عام 2015 مرتبطة ارتباطاً قوياً، ويلزم بالتالي التوصل إلى نتيجة ناجحة في كلا المسارين في العام الجديد لضمان اتخاذ إجراءات فعالة ضد تغير المناخ ومن أجل عالم أكثر استدامة يقوم على العدل والحقوق.

وما يعزز ثقتنا بأننا سنكون قادرين على العمل لمصلحة مدننا، التفويض القوي الذي حصلنا عليه في الدورة الثانية والخمسين للمكتب الدائم في المنامة وهو التفويض الذي سنبني عليه من أجل اطلاق مبادرة تتصل في مجملها بعملية التنمية المستدامة بعد 2015. لقد اطلقنا في مؤتمر المؤتمر مبادرتين جديدتين نعتقد أنهما يخدمان أهدافنا، المبادرة الأولى اطلاق جائزة جديدة بعنوان «المدينة العربية المتميزة» أو أي عنوان آخر يؤدي إلى خلق التنافس بين المدن وحفز الإرادات المحلية لإنجاز المزيد من الخدمات للساكنين. المبادرة الثانية تفعيل النظام الأساسي لجهة التنمية الثقافية عبر «مجموعة العمل الثقافي للمدن العربية». هاتان المبادرتان سوف تسهمان في تطوير الأداء للإدارات المحلية في مدننا العربية وتخففان من الضغوطات التي قد تكون سبباً في الأحداث التي سجلها العام 2014 في مدن وأقاليم عربية.

لقد كان مؤتمر المنامة نقطة تحول في مسيرة عمل منظمتنا. وهي مسيرة سوف نعززها ونبني عليها ماي ضيف جديداً إلى إنجازات ومبادرات ومشاريع المؤسسات التابعة لنا بالتعاون والتعاضد مع شركائنا الإقليميين والدوليين وكل عام ميلاد وأنتم بخير.

الأمين العام

برج المدن العربية – 2

في الكويت

تحفة معمارية تجمع بين الأصالة والمعاصرة

المَدينة العربيَّة

العدد 166 - يناير - فبراير - مارس 2015

- المكتب الدائم في المنامة:
  اطلاق مشاريع ومبادرات
- مدن المستقبل:
  نظرة نحو المدن المستدامة والذكية
- القمة العالمية لمناخ المناطق:
  الطريق إلى باريس 2015

المَدينة العربيَّة

مجلة دورية متخصصة
تصدرها منظمة المدن العربية

رئيس التحرير

م. أحمد محمد صالح العدساني

الأمين العام المساعد لمنظمة المدن العربية

مدير التحرير

غسان سمان

رئيس قطاع العلاقات الخارجية والإعلام

هيئة التحرير

مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن
مدير مؤسسة جائزة المنظمة
مدير مركز البيئة للمدن العربية
مدير المنتدى العربي لنظم المعلومات
مدير مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن آراء كتابها ،
ولا تعبر بالضرورة عن رأي منظمة المدن العربية

الإشتراكات

قيمة الإشتراك السنوي شاملة أجور البريد كما يلي :

- المؤسسات الرسمية **15** دينار كويتيا
- الأفراد **8** دنانير كويتية
- الأفراد في الدول الأجنبية : **10** دنانير كويتية

الإعلانات

يتفق بشأنها مع الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية

المراسلات

كافة الخطابات ترسل باسم الأمانة العامة

ص.ب : 68160 كيفان - 71962 الكويت
هاتف :24849705 / 24849706 / 24849708
فاكس: 24849322 / 24849319

موقع المنظمة الالكتروني : www.ato.net
البريـــد الإلكتـــرونـــي : ato@ato.net

في هذا العدد ...

• من أنشطة المنظمة

4 الدورة الثانية والخمسون للمكتب الدائم
31 مركز التكامل المتوسطي CMI - مدن متوسطية مستدامة
34 مشروع اعلان حول المناخ
38 القمة العالمية لمناخ المناطق: الطريق إلى باريس 2015
44 عمارة البيئة لتعزيز التنمية المستدامة للمدن
46 مدن المستقبل.. ونظرة نحو المدن المستدامة والذكية
49 اجتماع UCLG – Mediterranean
52 اجتماع فريق الخبراء / إسكوا
54 الدورة الوزارية الـ 28 لـ «الإسكوا»
57 اجتماع المكتب التنفيذي لـ UCLG - MEWA

• من أنشطة المؤسسات

59 المعهد العربي لإنماء المدن ينظم ندوة (التدبير الحضري بالمناطق القاحلة)
62 ورشة تدريبية في مسقط بعنوان (إدارة المشاريع الاحترافية PMP)

• أبحاث

64 الهجرة والنزوح وانعكاساتهما على الخدمات والمرافق العامة
80 التعاملات الإلكترونية بأمانة منطقة الرياض

• مقالات

86 اقتصادات الدمج

• إعرف مدينتك

89 أم درمان.. مدينة عريقة

92 • إصدارات
94 • متابعات
96 • ندوات ومؤتمرات
98 • مدن حول العالم
99 • من أخبار المدن العربية
100 • الأخيرة

الدورة الثانية والخمسون للمكتب الدائم

مدير عام أمانة العاصمة / المنامة مترئساً أعمال الدورة

عقد المكتب الدائم لمنظمة المدن العربية دورته الثانية والخمسين يومي 30/29- نوفمبر 2014 بفندق انتركونتيننتال البحرين، برعاية وحضور وزير شؤون البلديات والتخطيط العمراني الدكتور جمعة بن احمد الكعبي، وكيل وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني الدكتور نبيل محمد أبو الفتح وبرئاسة مدير عام أمانة العاصمة الشيخ المهندس محمد بن احمد آل خليفة وبحضور السادة أعضاء المكتب الدائم والأمانة العامة للمنظمة والمؤسسات التابعة لها.

وقد القى الوزير الكعبي في بداية الاجتماع كلمة رحب فيها بالمشاركين وقال: أن العمل البلدي أصبح اليوم احد ركائز التنمية الحضرية المستدامة من خلال دوره الأساسي في الارتقاء بمنظومة المشاريع والخدمات المقدمة للفرد والمجتمع ، حيث اضحى بمفهومه الشامل عنصرا أساسيا من عناصر تقدم المجتمعات وتطورها وتحقيق التنافسية في التنمية والإنماء.

وأضاف أنه تعزيزا لهذا الدور فقد اضطلعت منظمة المدن العربية بدور ريادي في الارتقاء بالعمل البلدي من خلال رفع مستوى الخدمات والمرافق البلدية واعتماد أسلوب التخطيط الشامل لتوجيه تنمية المدن على أساس واقعها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي، والعمل على تحديث وتنمية المؤسسات البلدية وتطوير التشريعات البلدية وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة في المدينة العربية.

والقى الأمين العام المساعد المهندس احمد محمد صالح العدساني كلمة نيابة عن معالي أمين عام المنظمة وجه في بدايتها الشكر لمملكة البحرين باستضافة أعمال الدورة وقال إن جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين للمكتب الدائم يحفل بالعديد من الموضوعات التي تهمنا جميعاً.. في وقت تنشط فيه الأمم المتحدة وهيئاتها و وكالاتها ومنظمات المدن الدولية والإقليمية ومن بينها منظمة المدن العربية في وضع إطار استراتيجيات التحضر الشامل والعدالة الاجتماعية والتوازن

الاقتصادي لما بعد العام 2015.

وأضاف أنه من الطبيعي أن تكون منطقتنا ومدننا العربية معنية في ترسيخ مبادئ وقواعد التنمية الشاملة..

من جهته أشاد المهندس محمد احمد السيد – مدير بلدية الدوحة رئيس الدورة السابقة للمكتب الدائم ورئيس المؤتمر العام السادس عشر للمنظمة بالتعاون والدعم المستمر من الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية بقيادة سعادة الأخ عبدالعزيز يوسف العدساني لجهة توطيد علاقات المنظمة بالمنظمات الإقليمية والدولية وزيادة الروابط وتبادل الزيارات والخبرات التي تنعكس بالفائدة على المدن العربية .

ثم ألقى سعادة المهندس الشيخ محمد بن احمد أل خليفة المدير العام لأمانة العاصمة كلمة رحب فيها بالوفود المشاركة وقال أن هذه الدورة تلتئم مع مرحلة جديدة من العمل البلدي في مملكة البحرين، التي كانت وستبقى.. نموذجاً لعمل تنموي مستدام.. ينهض بالإنسان ويكسبه الخبرات والمعارف، والاستفادة من مخرجات التنمية، وتقنيات الحداثة لتطوير مجتمعه و وطنه.

وأضاف أن جدول أعمالنا يحفل بالموضوعات والقضايا التي تهم مدننا، ونحن قادرون بإذن الله على اتخاذ القرارات التي تدفع بمسيرة منظمتنا وعملنا المشترك لما فيه خدمة المدن العربية وساكنيها.

تم في بداية الاجتماع نقل رئاسة الدورة من الدوحة إلى المنامة.. وانتخاب نائب الرئيس - بلدية اربد.

الأمين العام المساعد المهندس أحمد العدساني

وقد خلص الاجتماع إلى القرارات والتوصيات التالية:

أولاً: الشؤون المالية:

صادق المكتب الدائم على البيانات المالية للمنظمة - بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية 31 /12 /2013 مع تقرير الحسابات وكذلك الحساب الختامي.

ثانياً: الشؤون الإدارية:

1 - اقتراح بلدية دبي بتعديل نظام اشتراكات العضوية في المنظمة

أوصي المكتب الدائم بتقديم الشكر لبلدية دبي على اقتراحها ودعا الأمانة العامة لتشكيل لجنة من بلدية دبي وبيروت والمنامة والأمانة العامة، تتولى إعداد تقرير مفصل لتطوير آليات العمل في المنظمة ومؤسساتها بما في ذلك الاشتراكات، واقتراح آلية توازن بين أوضاع المدن، من حيث الحجم والمقدرة، وبين الحاجة للاشتراكات باعتبارها العامود الفقري لأنشطة المنظمة والمؤسسات التابعة لها. كما أوصى المكتب الدائم العواصم العربية والمدن المقتدرة بزيادة ما تدفعه سنوياً للمنظمة من رسوم اشتراكات وتبرعات لتعويض إعفاءات المدن والبلديات الصغيرة وغير المقتدرة لسداد ما عليها من رسوم اشتراك وذلك كما جاء في اقتراح بلدية دبي. كما أوصى المكتب الدائم الأمانة العامة بإجراء مراجعة دورية لآلية رسوم الاشتراكات ووضع معايير تتصل بقدرة المدينة على الالتزام بالدفع من عدمه.. وبما ينسجم

مع القرارات والتوصيات الصادرة عن دورات المؤتمر العام والمكتب الدائم.

2 - انضمام مدن من المملكة العربية السعودية وفلسطين

رحب المكتب الدائم بانضمام المدن الجديدة من المملكة العربية السعودية، والمدن الفلسطينية التي انضمت وتلك التي طلبت الانضمام لتكون مدناً أعضاء في المنظمة.

كما أوصى المكتب الدائم الأمانة العامة للمنظمة بمخاطبة المدن الجديدة والترحيب بانضمامها والتأكيد عليها الالتزام بالنظام الأساسي وخاصة فيما يتعلق بشروط منح العضوية.

مدن المملكة العربية لسعودية الجديدة (صبيا – بيشه – محائل عسير – وادي الدواسر – الرس – الدوامي – رابغ – الخفجي – عفيف – الزلفى – المجمعة – بلجرشي – العلا) والمدن الفلسطينية الجديدة (الخضر –بني سهيلا – الدوحة – وادي السلقا- تفوح – باقة الشرقية والنزلات – رفح – الظاهرية – عبسان – المزرعة الشرقية – طمون – بيت حانون – العبيدية – عقابا – تقوع – جباليا النزله – بيت فجار – قفين – العيزرية – يطا – روابي).

3 - تعديل نظام العضوية - النظام الأساسي

أوصى المكتب الدائم الأمانة العامة بتعديل المادتين (3-7) و (3-8) من الفصل الثاني – العضوية، وإلغاء الأحكام والشروط التي تتصل بانضمام الأفراد إلى عضوية المنظمة.

مدير عام أمانة العاصمة / المنامة ومدير بلدية الدوحة

4 - طلب انضمام UCLG –MEWA للمنظمة

أوصى المكتب الدائم بقبول عضوية منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية – فرع الشرق الأوسط وغرب أسيا بصفة مراقب، مع الإعفاء من اشتراك العضوية وعلى أساس المعاملة بالمثل، وذلك وفقاً لما جاء في المادة (6) من النظام الأساسي للمنظمة رقم (3):

«يجوز للمنظمة أن تمنح صفة المراقب للمنظمات والهيئات والاتحادات التي تمارس أنشطة مماثلة بعد موافقة المكتب الدائم....»

5 - مدير عام جديد لمؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية

أوصى المكتب الدائم بالموافقة على طلب رئيس بلدية تونس رئيس مجلس أمناء مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية بتعيين السيد زبير الموحلي مديراً عاماً للمؤسسة مع توجيه الشكر للمدير السابق السيدة سامية يعيش.

ثالثاً: العلاقات الخارجية والإعلام

1 - المنتدى العربي - الصيني

رحب المكتب الدائم بالنتائج التي تمخض عنها المنتدى العربي الصيني الأول، ونوه بمبادرة مدينة المنامة ودعوة مدينة العقبة لاستضافة أعمال الدورة الثانية للمنتدى، في العام 2016.

وأوصى الأمانة العامة التنسيق مع الجانب الصيني والمدينة المضيفة

المهندس أحمد العدساني ومدير عام أمانة العاصمة / المنامة

لتحديد زمان الانعقاد والموضوعات التي تتشكل منها محاوره بما يضمن نجاحه وايجابياته.

2 - أجندة جديدة للتنمية المستدامة

اطلع المكتب الدائم على تقرير قطاع العلاقات الخارجية والإعلام وجهود الأمانة العامة في تعزيز دور المنظمة في مد جسور التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين فيما يتصل بقضايا المدن والمناطق والمستوطنات البشرية. وأوصى المكتب الدائم بدعم هذا التوجه كي تبقى المدن العربية حاضرة في المشهد العالمي ومحيطة بالسياسات والبرامج التي تتصل بأهداف الألفية التنموية وعملية التنمية المستدامة. وأوصى المكتب الدائم بأن تكون محاور وموضوعات المؤتمر العام السابع عشر من العناوين الرئيسة لمسيرة المنظمة ومؤسساتها لما بعد 2015 انسجاماً مع أهداف الألفية وعملية التنمية المستدامة.

3 - القدس .. والمسجد الأقصى

أوصي المكتب الدائم ببذل المساعي وعلى ارفع المستويات لدى الدول الصديقة ومنظمات واتحادات المدن والحكومات المحلية الإقليمية والدولية لوقف استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى وعلى الممتلكات العربية الخاصة خشية الاستمرار في التهويد الذي قد ينتهي بفقدان المسجد الأقصى...وتحويل أملاك المقدسين للإسرائيليين.. وذلك بعد أن تسارعت مصادرة الأملاك. وضرورة زيادة الدعم للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والسكنية للمحافظة على بقاء أهلنا في القدس.

4 - دعم المدن والبلديات الفلسطينية

انسجاماً مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته العادية (94) بشأن دعم الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي .. أوصى المكتب الدائم المدن العربية بتقديم كافة أنواع الدعم للمدن الفلسطينية بما في ذلك البرامج و المشاريع التنموية وتأهيل الأجهزة والكوادر البلدية الفلسطينية.

رابعاً: اجتماع المؤسسات التابعة للمنظمة

1 - تعديل وتطوير أحكام وشروط منح الجوائز واطلاق جوائز جديدة

أطلع المكتب الدائم على ما جاء في تقرير الأمانة العامة حول التوصيات التي انتهى اليها اجتماع المؤسسات التابعة للمنظمة في الكويت بتاريخ 27 - 28 مايو 2014، وقرر اعتمادها بعد إدخال بعض التعديلات عليها، كونها تشكل نقلة نوعية في مسيرة المنظمة والمؤسسات التابعة لها ويدعو المكتب الدائم الأمانة العامة والمؤسسات للمضي قدماً في ترجمة ما جاء في اجتماع

المؤسسات من توصيات بما في ذلك تطوير نظام معلومات الكتروني متكامل للمدن العربية وملحقاته، كما دعا المدن العربية للتعاون مع الأمانة العامة والمؤسسات لتنفيذ هذا المشروع.

وفي هذا الصدد وافق المكتب الدائم على اقتراح مدينة بيروت بإطلاق جائزة جديدة كل عامين بعنوان «المدينة العربية المتميزة».. بدلاً من مسمى جائزة « المدينة العربية الخضراء» وذلك لصعوبة تطبيق المعايير الفنية المعتمدة عالمياً على أن تكون مدينة بيروت مقراً لأمانة الجائزة الجديدة.

ودعا المكتب الدائم الأمانة العامة ومؤسسة الجائزة وبلدية بيروت لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بإطلاق هذه الجائزة وتحديد مزاياها والمعايير والشروط الناظمة لمنحها.

2 - تطوير آلية وهيكلة مجالس أمناء المؤسسات التابعة للمنظمة

اطلع المكتب الدائم على توصيات اجتماع المؤسسات التابعة للمنظمة لجهة تحقيق التوازن الجغرافي بين المدن الأعضاء في مجالس الأمناء... وقرر المكتب الدائم تفويض رئيس كل مؤسسة باختيار المدن الأعضاء على أن يحظى ذلك بموافقة أمين عام المنظمة. ويعتبر ذلك نافذا من تاريخه على أن يكون عدد الأعضاء في مجلس أمناء كل مؤسسة «إحدى عشر مدينة «مع ممثل الأمانة العامة ورئيس المؤسسة ومديرها العام.

وقرر المكتب الدائم الإبقاء على تشكيلة مجالس أمناء المؤسسات إلى حين اعتماد التشكيل الجديد كما جاء في الفقرة أعلاه.

تشكيل مجالس أمناء المؤسسات التابعة للمنظمة:

أولا: تشكيل مجلس إدارة صندوق إدارة صندوق تنمية المدن العربية:

- أمين عام المنظمة (رئيساً)
- الكويت
- أبو ظبي
- المنامة
- الدوحة
- الرياض

رئيس بلدية بيروت الدكتور بلال حمد

- بنغازي/ ليبيا
- مدير الصندوق

ثانياً: تشكيل مجلس أمناء مركز البيئة للمدن العربية:

- مدير عام بلدية دبي (رئيساً)
- مسقط
- عمان
- تونس
- مراكش
- الإسكندرية
- الكويت
- الرياض
- دمشق
- بيروت
- المدينة المنورة
- الرباط
- فاس
- مدير المركز

سيف الرشيدي ،رئيس وفد مسقط

المؤسسات:
- الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية
- المعهد العربي لإنماء المدن
- صندوق تنمية المدن العربية
- مؤسسة جائزة المدن العربية
- المنتدى العربي لنظم المعلومات
- مؤسسة التراث للمدن التاريخية العربية

ثالثاً: تشكيل مجلس أمناء جائزة منظمة المدن العربية :

1 -مدير بلدية الدوحة (رئيسا)
2 - اربد
3 - الإسكندرية
4 - حلب
5 - صنعاء
6 - العيون
7 - المنامة
8 - نواكشوط
9 - المدير التنفيذي للجائزة

المؤسسات:
- الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية
- المعهد العربي لإنماء المدن
- صندوق تنمية المدن العربية
- مركز البيئة للمدن العربية
- المنتدى العربي لنظم المعلومات
-مؤسسة التراث للمدن التاريخية والعربية

رابعاً: تشكيل مجلس أمناء المنتدى العربي لنظم المعلومات:

1 - أمانة عمان الكبرى (رئيسا)
2 -مسقط
3 - تونس
4 - مراكش
5 -القاهرة
6 -حلب
7 -اربد
8 - صنعاء
9 - الرياض
10 -مدير المنتدى

المؤسسات:
- الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية
- المعهد العربي لإنماء المدن
- صندوق تنمية المدن العربية
- مؤسسة جائزة المدن العربية
- مركز البيئة للمدن العربية
- مؤسسة التراث للمدن التاريخية العربية

خامساً: مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن :

1 - رئيس مجلس الأمناء – رئيس المعهد
2 -مكة المكرمة
3 -المدينة المنورة
4 -القدس
5 -الرياض
6 -جدة
7 -القاهرة
8 -دمشق
9 -تونس
10 -الرباط
11 -عمان
12 -الكويت
13 -مسقط
14 -دبي
15 -الدوحة
16 -الخرطوم
17 -بغداد
18 -بيروت

19 -بلدية المنطقة الشمالية – مملكة البحرين
20 -مدير عام المعهد (عضوا وأمينا للمجلس)

المؤسسات:
- الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية
- مؤسسة جائزة المدن العربية
- مركز البيئة للمدن العربية
- صندوق تنمية المدن العربية
- المنتدى العربي لنظم المعلومات
- مؤسسة التراث للمدن التاريخية العربية

سادساً: تشكيل مجلس أمناء مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية:

- تونس (رئيسا)
- صنعاء
- بنغازي
- حلب
- القاهرة
- اربد
- بيروت
- القدس
- بغداد
- طرابلس / لبنان
- سلطة إقليم البتراء / الأردن
- فاس / المغرب
- الرباط / المغرب
- درعا

- المؤسسات :
- الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية
- مؤسسة جائزة المدن العربية
- مركز البيئة للمدن العربية
- صندوق تنمية المدن العربية
- المنتدى العربي لنظم المعلومات

خامساً: مناقشة تقارير مجالس أمناء المؤسسات

اطلع المكتب الدائم على تقارير وتوصيات مجالس أمناء المؤسسات التابعة للمنظمة وأوصى باعتمادها كبرنامج عمل للسنوات الثلاث القادمة. وأكد المكتب الدائم على دور المؤسسات في اعتماد برامج وسياسات تفضي إلى خدمة المدن الأعضاء وخاصة تلك التي شهدت تحولات بفعل التطورات الأخيرة في دول عربية شقيقة.

سادساً: تشكيل المكتب الدائم

أوصى المكتب الدائم بالإبقاء على تشكيلة المكتب الدائم ومجلس إدارة صندوق تنمية المدن العربية وذلك حتى الانعقاد التالي لدورة المكتب الدائم الثالثة والخمسين.

سابعاً: ما يستجد من أعمال

1 - مذكرة أمانة عمّان حول تشكيل مجموعة العمل الثقافي للمدن العربية.

أطلع المكتب الدائم على ما جاء في مبادرة أمانة عمّان واقتراحها تشكيل (مجموعة العمل الثقافي للمدن العربية Culture Group) وأوصى بالموافقة عليها والطلب إلى الأمانة العامة التنسيق مع أمانة عمّان والشركاء الأخرين بتفعيل هذه المبادرة ووضع الآلية الكفيلة بتنفيذها.

2 - زمان ومكان انعقاد المؤتمر العام السابع عشر

رحب المكتب الدائم بعرض مدينة قسنطينة استضافة المؤتمر العام السابع عشر في العام 2016، وأوصى بالعمل كي يكون المؤتمر جامعاً لجميع المدن.

3 - زمان ومكان انعقاد الدورة 53 للمكتب الدائم الدورة.

رحب المكتب الدائم بعرض مدينة نواكشوط استضافة الدورة الثالثة والخمسين للمكتب الدائم على أن يعقد في شهر نوفمبر، وأوصى الأمانة العامة بتحديد تاريخ انعقاد الدورة بالتشاور والتنسيق مع المدينة المضيفة.

المشاركون في الدورة (52) للمكتب الدائم المنامة 29-30 نوفمبر 2014

1 - بيروت		14 - القدس
2 - عمّان		15 - الدوحة
3 - اربد		16 - الخرطوم
4 - القاهرة		17 - مراكش
5 - الجزائر		18 - دبي
6 - حلحول		19 - الرياض
7 - تونس		20 - المدينة المنورة
8 - بغداد		21 - الكويت
9 - البصرة		22 - مسقط
10 - قسنطينة		23 - نواكشوط
11 - عدن		24 - مقديشو
12 - الرباط		25 - المنامة
13 - جيبوتي		

وحضر ممثلون عن منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية فرع الشرق الأوسط وغرب أسيا (UCLG – MEWA) المنسق العام لمكتب المنظمة إحسان ازكير ومسؤولة المشاريع رندة الصباغ .

وقد اعتذر عن الحضور:

1 - مكة المكرمة
2 - صنعاء
3 - بنغازي
4 - طرابلس / لبنان
5 - طرابلس / ليبيا
6 - المنستير
7 - جزر القمر
8 - الإسكندرية
9 - أبوظبي
10 - جدة
11 - العيون

الوزير الكعبي والأمين العام المساعد

الوزير الكعبي مرحباً بالضيوف

شكر وتقدير

توجه المشاركون في أعمال الدورة (52) للمكتب الدائم لمنظمة المدن العربية بعظيم الشكر والامتنان لمملكة البحرين الشقيقة، ملكاً وحكومة وشعباً على كرم الضيافة وحسن الاستقبال.. مشيدين بالنهضة الشاملة التي يقود مسيرتها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورفاق دربه حيث شكل انعقاد الدورة الثانية والخمسين للمكتب الدائم في مدينة المنامة العزيزة فضاء لقادة المدن ورؤساء البلديات ومجالس الحكم المحلي في دولنا العربية للتقارب والتشاور وتبادل الخبرات والتجارب.

لقطة جماعية

اجتماع مجالس أمناء المؤسسات

عقدت مجالس أمناء المؤسسات التابعة لمنظمة المدن العربية اجتماعات سبقت انعقاد الدورة الثانية والخمسين للمكتب الدائم يوم 29 نوفمبر 2014.

وقد ناقشت المدن الأعضاء في مجالس مؤسسات المنظمة الموضوعات المدرجة واتخذت بشأنها التوصيات المناسبة في ضوء التطورات التي تشهدها مدن عربية و وصول قيادات بلدية جديدة إلى تلك المدن وفيما يلي محاضر اجتماعات مجالس الأمناء:

محضر اجتماع مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن

حضر الاجتماع أعضاء مجلس الأمناء للمدن التالية :
(المدينة المنورة – محافظة جدة – العاصمة المقدسة «مكة المكرمة»- بلدية تونس-الرباط –عمّان – بلدية الكويت – بلدية مسقط –محلية الخرطوم – القدس الشريف – محافظة القاهرة – بلدية الدوحة – أمانة بغداد – بلدية بيروت- ولاية الجزائر).

وممثلو كل مؤسسات منظمة المدن العربية التالية :

(1) صندوق تنمية المدن العربية .
(2) جائزة منظمة المدن العربية .
(3) مركز البيئة للمدن العربية .
(4) المنتدى العربي لنظم المعلومات .
(5) مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية .

بالإضافة لمشاركة كل من : عدد من مرافقي رؤساء الوفود وبعض الضيوف .

إلى جانب ممثل منظمة المدن العربية ، مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن ،ورئيس مجلس الأمناء – رئيس المعهد . وقد ترأس الاجتماع معالي الأمين العام المساعد المهندس احمد محمد صالح العدساني.

بالإضافة لمشاركة عدد من مرافقي رؤساء الوفود وبعض الضيوف

وقد بدأ الاجتماع بترحيب رئيس مجلس الأمناء بأعضاء المجلس وعبّر عن تقديره لاستضافة بلدية المنامة لاجتماع المكتب الدائم لمنظمة المدن العربية ، ثم قام رئيس المجلس باستعراض محتويات التقرير .

الأمين العام المساعد ورئيس المعهد

وقد تضمن التقرير أربعة أقسام على النحو التالي :

القسم الأول :البرامج الرئيسية :وتشتمل على خمسة برامج :

أولاً : برنامج تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات

ثانياً : برنامج الأطفال والشباب

ثالثاً : برنامج استراتيجية تنمية المدن

رابعاً : برنامج المراصد الحضرية

خامساً : برنامج الفقر الحضري

ويتضمن كل برنامج مجموعة من النشاطات المتنوعة مؤتمرات وندوات وورش عمل ولقاءات علمية ومسوحات ومشروعات عملية .

القسم الثاني : نشاطات متنوعة ... وتشمل :

- البحوث والدراسات
- إصدارات المعهد
- مكتبة المعهد
- الترجمة
- تقنية المعلومات

القسم الثالث : علاقات التعاون ومشاركات المعهد

- عضوية المعهد في المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة
- اتفاقيات التفاهم والتعاون
- مشاركات المعهد في النشاطات العلمية
- زيارات التواصل
- التواصل مع المنظمات والهيئات العالمية

القسم الرابع : الشؤون الإدارية والمالية

- الموارد المالية
- تكوين مجلس أمناء المعهد
- تقرير مراقب الحسابات

استعرض التقرير النشاطات والبرامج التي اطلع بها كل قسم خلال فترة التقرير والنشاطات الجاري تنفيذها والبرامج المستقبلية .

اختتم التقرير بالتطلع إلى أعضاء مجلس الأمناء الموقر اتخاذ القرارات والتوصيات التي من شأنها دعم جهود المعهد وبرامجه ونشاطاته بما يساعد المدن العربية بتقديم أفضل الخدمات للمدن وسكانها ، والله الموفق لكل خير .

قام رئيس مجلس الأمناء – رئيس المعهد الشيخ عبد الله العلي النعيم بفتح باب النقاش. وأعطيت الفرصة لمعالي الدكتور بلال الحمد رئيس بلدية بيروت الذي طلب شرحاً لبرامج المعهد المستقبلية. والتي أوضحها معالي رئيس المجلس مشيراً إلى برامج المعهد الخمسة وهي (برنامج تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات –برنامج الأطفال والشباب –برنامج استراتيجية تنمية المدن – برنامج المراصد الحضرية وبرنامج الفقر الحضري).

وأوضح معاليه أن برنامج تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات يشمل النشاطات التالية:-

- مؤتمر المشروعات الصغيرة والمتوسطة – وهو من موضوعات الساعة التي تنظم لها مؤتمرات في عدد من المدن العربية.
- ندوة التشجير بمناسبة أسبوع زراعة الشجرة وتعقد هذا العام في مدينة تبوك – دورة تدريبية حول تطوير الأداء بالتوجه الإداري الحديث «المقارنة المرجعية»- وتعقد في مدينة كوالالمبور الماليزية خلال شهر ابريل 2015.
- ندوة في مدينة الداخلة بالمملكة المغربية في أواخر عام 2015.
- تجربة بلدية إسطنبول الكبرى في مدينة إسطنبول خلال أبريل 2015.

كما طلب الدكتور بلال حمد ومندوب أمانة بغداد ياسر محمد فاضل توضيحاً حول المساعدات التي يمكن أن يقدمها

المعهد في مجال المراصد الحضرية. وأشار معاليه إلى أن خبير المراصد الحضرية في المعهد سيقوم بتقديم الدعم الفني للمدن التي ترغب في إقامة مراصدها الحضرية.

وفي سؤال من ممثل محافظة القاهرة حول الدعم الذي يقدمه المعهد لبرامج الأطفال – أوضح مدير عام المعهد المهندس احمد السلوم بأن المعهد يقوم بالتعاون مع الهيئات والأمانة العامة للمنظمة والبنك الدولي بتقديم الدعم لمشروعات المدن الصديقة للأطفال.

كما وهنالك مشروع «بداية جديدة» بالتعاون مع محافظة القاهرة والمجلس القومي للطفولة والأمومة.

ثم تساءل معتمد الخرطوم اللواء عمر نمر حول مشروعات الصرف الصحي والمدينة الإلكترونية وتنمية المشروعات الزراعية في الخرطوم وإمكانية دعم هذه المشروعات بمحلية الخرطوم.

وأكد معالي رئيس مجلس الأمناء – رئيس المعهد استعداد المعهد لدعم هذه المشروعات من خلال البرامج التدريبية للمسؤولين والمختصين في هذه المشروعات.

كما طلب مندوب القدس الشريف الدعم في مجال المراصد الحضرية ومشروعات الأطفال وأبدى رئيس مجلس الأمناء – رئيس المعهد استعداد المعهد بتقديم الدعم للقدس متى ما استقرت الأحوال. كما أشار مندوب المدينة المنورة إلى استعداده لتقديم الدعم في مجال المراصد الحضرية خاصة وأن للمدينة المنورة تجربة رائدة ومتقدمة في هذا المجال.

وفي الختام أجاز الاجتماع تقرير المعهد كما اختتم الاجتماع بكلمة من معالي الأمين العام المساعد للمنظمة مشيداً بجهود المعهد ونشاطاته.

((التوقيع على مذكرة تفاهم))

بين المعهد العربي لإنماء المدن ومركز البيئة للمدن العربية

انطلاقا من حرص مركز البيئة للمدن العربية والمعهد العربي لإنماء المدن على توثيق أواصر التعاون بين مؤسسات منظمة المدن العربية – تم على هامش اجتماعات مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن ومركز البيئة للمدن العربية التوقيع على مذكرة تفاهم في إطار العمل المشترك بين المؤسستين من اجل تحقيق رؤية المؤسستين في تطوير نوعي وكمي لبرامج بناء القدرات والتدريب بالمعهد – ولإيجاد مدن عربية ذات بيئة صحية وخالية من التلوث.

وقد قام بتوقيع اتفاقية الشراكة كل من معالي الشيخ عبد الله العلي النعيم – وسعادة المهندس /حسين ناصر لوتاه مدير عام بلدية دبي ورئيس مجلس أمناء مركز البيئة للمدن العربية، وذلك بحضور أعضاء مجلس أمناء كل من المؤسستين.

هذا وقد اعتمد معالي الأمين العام المساعد للمنظمة المهندس احمد محمد صالح العدساني مذكرة التفاهم دعماً لجهود المؤسستين، ومباركاً لهذه الخطوة لتكون نموذجاً للتعاون بين مؤسسات منظمة المدن العربية.

محضر اجتماع مجلس أمناء مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية

عقد المجلس اجتماعه وذلك بعد اكتمال النصاب القانوني برئاسة نائب رئيس مجلس أمناء المؤسسة عبد الكريم بن صالح بوسمة – الكاتب العام لبلدية تونس وبحضور الزبير الموحلي – مدير عام مؤسسة التراث.

استعرض مدير عام المؤسسة نشاط مؤسسة التراث من الفترة 2012 – 2014، مبرزاً أهم الأنشطة التي قامت بها المؤسسة بالرغم من المصاعب المادية وكذلك المشاريع المستقبلية التي تنوي القيام بها لتطوير عملها وزيادة إشعاعها على المنطقة العربية.

واثر ذلك فتح باب النقاش للحضور الذين ثمنوا مجهودات المؤسسة وأعربوا عن رغبتهم في تكثيف التواصل معها. وأفضت النقاشات إلى التوصيات التالية:

• دعوة المؤسسة لإلقاء الضوء على الاعتداءات التي تتعرض لها الهوية العربية الإسلامية للقدس الشريف وذلك بطمس معالمها على غرار تعويض أسماء الشوارع والمواقع ضرباً للذاكرة والتراث، من خلال الموقع الإلكتروني للمؤسسة وعبر جميع الوسائل المتاحة. كما تمت دعوة المؤسسة للمطالبة بإرجاع القطع الاثرية التي تسرق من بعض الدول العربية في ظل التوترات التي تعيشها.

• دعوة المؤسسة للعمل على ربط علاقات متينة مع منظمة اليونسكو للوصول إلى سن تشريعات تفرض حماية أشمل على المواقع الأثرية المهددة بالاعتداءات زمن الحروب والتوترات.

• العمل على إعداد وتبني ميثاق عربي لحماية التراث بالمدن العربية زمن التوترات المحلية والإقليمية يكون ملزماً لجميع المدن الأعضاء.

• ضرورة توثيق المخزون التراثي بالمدن العربية بهدف إعانة الراغبة منها في إعداد ملفات الترشح للتسجيل على قائمة التراث العالمي.

• الدعوة لمزيد من التعريف بالتراث والمحافظة عليه لدى الناشئة وذلك بإصدار كتيبات مبسطة موجهة لهذه الفئة العمرية.

• التأكيد على أهمية توسيع مفهوم التراث ليشمل التراث الحديث، أي تراث القرنين التاسع عشر والعشرين بالمدن العربية والعمل على إيلائه نفس العناية في مشاريع الترميم والأحياء القديمة.

و في الختام وافق الحضور على تقرير مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية، بما فيها تزكية وتسمية الزبير الموحلي مديراً لمؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية.

محضر اجتماع مجلس أمناء مؤسسة جائزة منظمة المدن العربية

اجتمع مجلس أمناء مؤسسة جائزة منظمة المدن العربية برئاسة المهندس محمد أحمد السيد مدير بلدية الدوحة – رئيس مجلس الأمناء، وبحضور أعضاء المجلس وهم:

1 - مدينة المنامة:

المهندس الشيخ/ محمد بن أحمد آل خليفة – مدير عام البلدية.

2 - مدينة اربد:

السيد/ خلدون حتاملة - السيد/ راشد محافظة - السيد/ ياسر الشراري.

3 - مدينة نواكشوط: السيد/ جدو الشيخ أحمد.

4 - الأمانة العامة للمنظمة:

- السيد/ غسان سمان – ممثلاً للأمانة العامة، إضافة الى ممثلي المؤسسات الأعضاء في مجلس أمناء مؤسسة الجائزة.

5 - كما حضر من مؤسسة الجائزة كُل من السادة:

- راشد جمعة التميمي.

- عيسى راشد حمد.

- د.فراج الشيخ الفزاري.

- حسن السيد الشايب.

وقد تغيب عن الاجتماع كُل من مدن صنعاء وحلب والعيون.

بدأ الاجتماع بكلمة ترحيبية من السيد/ رئيس مجلس الأمناء بالسادة ممثلي المدن الأعضاء، معرباً عن أمله في زيادة تفاعل المدن العربية والمشاركة في التنافس على جوائز المؤسسة، ثم استعرض بنود جدول أعمال الاجتماع المعد من قبل مؤسسة الجائزة.

بعد ذلك، قام السيد/ مدير مؤسسة الجائزة بشرح تفاصيل موضوعات الاجتماع:

1 - تقرير مؤسسة الجائزة عن الفترة من يونيو 2013 إلى أكتوبر 2014.

2 - تطوير إجراءات انتخاب أعضاء مجالس أمناء المؤسسات.

3 - التقرير المالي السنوي لمؤسسة الجائزة عن عام 2013م.

4 - عرض توصيات وقرارات المؤتمر العام السادس عشر للمنظمة.

5 - النظر في تمديد فترة استلام ترشيحات الدورة الحالية للجائزة (12) المنتهية في 2014/11/30م.

وبعد ذلك تم فتح باب النقاش حول موضوعات جدول الأعمال، والتي لاقت تفاعلاً طيباً من الحضور، وتم الرد على استفسارات الأعضاء من قبل وفد مؤسسة الجائزة.

وقد خلص الاجتماع إلى التوصيات التالية:

1 - الموافقة على تمديد فترة استلام الترشيحات للدورة (12) حتى تاريخ 2015/1/30م.

2 - الموافقة على توصية المؤتمر العام بشأن إطلاق جائزة المدينة العربية الخضراء، وإعادة النظر في الشروط والمواصفات للجوائز الحالية ،استناداً الى ما تم مناقشته في الاجتماع الذي تم بمقر الأمانة العامة بمدينة الكويت.

3 - تطوير إجراءات انتخاب أعضاء مجالس أمناء المؤسسات.

وفي ختام الاجتماع، أعرب المهندس الشيخ / محمد بن أحمد آل خليفة مدير عام بلدية المنامة عن بالغ شكره وتقديره للدور الذي تقوم به مؤسسة الجائزة لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها ،وإنها من المؤسسات الفاعلة بالمنظمة ، وتمنى لها الاستمرار في ممارسة دورها.

محضر اجتماع مجلس أمناء المنتدى العربي لنظم المعلومات

اجتمع مجلس أمناء المنتدى العربي لنظم المعلومات في مدينة المنامة وفي بداية الاجتماع رحب معالي عقل بلتاجي أمين عمان ورئيس مجلس أمناء المنتدى بممثلي المدن والمؤسسات والجهات الأعضاء في مجلس الأمناء والحضور وأشار معاليه إلى اعتزاز أمانة عمان الكبرى باستضافة مؤسسة المنتدى العربي لنظم المعلومات وقال انطلاقا من إيماننا العميق بأهمية تكنلوجيا المعلومات واثرها في دفع عجلة التقدم والازدهار في مدننا ولفهمنا الدقيق لتوجهات العالم نحو البيئة الرقمية حرصت أمانة عمان على احتضان المنتدى العربي وهي ماضية في مسيرة الدعم .

ثم دعا المهندس جميل محمد العملة المدير العام للمنتدى العربي لتقديم عرض لأبرز إنجازات المنتدى وكان من أهمها:

- الدورات وورش العمل التي انجزها المنتدى خلال الفترة (2013-2014) في مجال تكنلوجيا المعلومات والإدارة الحديثة في كل من مسقط، الدوحة والأقصر بالإضافة إلى العاصمة الأردنية عمان كما تم استعراض المؤتمرات والدراسات التي عمل عليها المنتدى والخطة التدريبية لعام 2015 .
- الخدمات الإلكترونية ومنها المواقع الكترونية وقواعد البيانات لعدد من البلديات والمؤتمرات التي نظمها المنتدى أو شارك في تنظيمها وموقع المنتدى الإلكتروني وقواعد البيانات التي يشملها الموقع الإلكتروني.
- المجلة الإلكترونية للمنتدى والتي تحمل اسم «المدينة العربية الإلكترونية» ويعمل المنتدى حاليا على إصدار العدد الأول.
- معلومات وخصائص قطعة الأرض التي خصصتها أمانة عمان لإقامة مشروع مبنى المقر الدائم للمنتدى والمبنى الاستثماري وعرض سكتش ابتدائي للبناء .
- إحصائيات تظهر إنجازات المنتدى و المشاركين والبلديات والهيئات التي استفادت من خدمات ونشاطات المنتدى المختلفة.

أمين عمان ومدير عام المنتدى العربي

- التقرير المالي , بعد ذلك تم فتح باب المناقشة والحوار حيث أشاد المتحدثون بإنجازات المنتدى في كافة المجالات سواء كان في مجال التدريب أو ورش العمل أو الخدمات الإلكترونية وتبادل الخبرات .... واثنى المشاركون على دور المنتدى في نشر المعرفة الإلكترونية والإسهام في مجال التحول نحو البلدية الإلكترونية كما تمت الإشادة بالجهود التي يبذلها المنتدى لإصدار «مجلة المدينة العربية الإلكترونية «كما تقدموا بالشكر لرئيس المنتدى على جهوده الحثيثة في تخصيص قطعة ارض بأحكام تجارية لبناء مقر للمنتدى ومشروع استثماري مناسب وأشاد الحاضرون بمدير وكادر المنتدى وثمنوا الإنجازات والنجاحات التي حققها ويحققها المنتدى وتمنوا لهم المزيد من النجاح والتوفيق.... وتاليا ابرز والتوصيات:-

1. دعـوة الأمانـة العامـة لمنظمـة المـدن العربيـة إلى البدء في تشييد مبنى مقر المنتدى والمبنى الاستثماري المرافق مع إمكانية الاستثمار في البيئة النظيفة.

2. دعـوة المدن والبلديـات العربية وخاصـة المدن التي يتشـكل منهـا مجلـس أمنـاء المنتـدى للاسـتفادة مـن فعاليات ونشـاطات المنتـدى والتفاعل معه ومشـاركته في تنفيذ خططه وبرامجه والعمل على نشـر المعرفة وتعميمهـا في المـدن العربيـة وعلـى نقـل الخـبرات والتجارب التكنولوجية الناجحة فيما بينها.

3. التهنئـة لمملكـة البحرين والإمـارات العربية المتحدة لحصولهمـا على مراكز عالمية متقدمـة في «الجاهزية للحكومة الإلكترونية» اعتمادا على تقرير الأمم المتحدة لعام 2014 ودعوة الجهات المعنية التعاون مع منظمة المـدن العربيـة / المنتـدى العربـي لنظـم المعلومـات لعقـد ورشـة عمـل او مؤتمـر متخصص لإتاحـة الفرصة للمدن العربيـة الأخرى الاطلاع علـى تجربتهم الناجحة لتعميمها والاستفادة منها.

4. دعـوة المنتـدى العربي للتعاون مـع البلديات العربية الأعضـاء في مجـال الخدمـات الإلكترونيـة لتمكينهـا مـن إنشـاء المواقـع والأنظمـة الإلكترونيـة الخاصة بها وتحديداً مع البلديات التي بحاجة إلى ذلك.

5. دعـوة المنتـدى العربـي لعقـد ورش عمـل و دورات لأصحاب القرار و قيـادات العمل البلدي و اطلاعهم على الممارسـات التكنولوجيـة المثلـى المطبقـة في العالم وخاصـة بمـا يتعلـق بمـدن المسـتقبل والمـدن الذكيـة بالإضافـة إلى الممارسـات الإداريـة والقياديـة المثلـى وعقـد دورات متخصصـة في تقنيـة ونظـم المعلومـات للمتخصصين في البلديات العربية الأعضاء.

6. دعـوة المنتـدى العربـي لعمـل الدراسـات الخاصـة بوضـع الحكومـة الإلكترونيـة العربيـة وعمـل التوصيات ونشـرها والتي من شـانها تحفيز تلك الـدول في الوصول إلى الحكومة الإلكتروني.

7. دعـوة الأمانـة العامـة للمنظمـة إلى زيـادة المخصصات المالية المقدمة المنتدى.

8. دعـوة الأمانـة العامة للمنظمـة إلى تحديث الأجهزة والمعدات العاملة في المنتدى كون أنها أصبحت مستهلكة (مرفق قائمة الاحتياجات).

9. مـن اجـل تسـريع الإجـراءات الإداريـة والماليـة اللازمـة لتنفيذ أعمال المنتـدى الدعوة إلى حصر الموافقات اللازمة برئيـس مجلس أمناء المنتدى أو مـن ينـوب عنـه وبتنسـيب المديـر التنفيـذي للمنتدى.

10. الإشادة بإدارة وكادر المنتدى على الإنجازات والنجاحـات التـي حققهـا ويحققهـا المنتـدى والدعوة لتقديم مكافأة مالية شهرية لمدير وكادر المنتـدى «تسـمى مكافـأة المنتـدى العربـي» وتصـرف من مخصصـات المنتـدى ويـترك لرئيس المنتدى بالتنسـيق مع المديـر التنفيذي للمنتدى تحديد قيمة المكافأة.

11. يتقدم المنتدى بالشكر لمعالي رئيس مجلس الأمناء لتقديمه بيانات عن المسوحات المقترحة لمدينـة عمـان ويتمنـى أن تصبـح نـواة للمرصد الحضري للمدينة بالتنسيق مع هيئة المنتدى.

محضر اجتماع مجلس أمناء مركز البيئة للمدن العربية

اجتمع مجلس أمناء مركز البيئة للمدن العربية وتم بدء الاجتماع كالتالي:

الحدث: تقديم تقرير إنجازات مركز البيئة للعامين 2013-2014 أثناء المشاركة في اجتماعات المكتب الدائم لمنظمة المدن العربية في دورته الثانية والخمسين.

رئيس الجلسة: سعادة / حسين ناصر لوتاه مدير عام بلدية دبي - رئيس مجلس أمناء مركز البيئة للمدن العربية
مقدم العرض التقديمي: السيد / حسين عبدالله الفردان - مدير مركز البيئة للمدن العربية

الحضور:-

المدينة المنورة – مسقط – البصرة – الرباط – فاس – الكويت – الرياض – نواكشوط – الخرطوم – الأمانة العامة.

المناقشات:-

أولاً: كلمة ترحيبية من سعادة المهندس / حسين ناصر لوتاه مدير عام بلدية دبي – رئيس مجلس أمناء مركز البيئة للمدن العربية بأعضاء مجلس الأمناء وكذا المدن الصديقة الحاضرة للعرض التقديمي.

ثانياً: عرض تقديمي لإنجازات مركز البيئة للمدن العربية خلال 2013-2014 في المحاور التالية:

- محور التثقيف ورفع الوعي.
- محور الأنشطة الاجتماعية.
- محور التدريب وبرامج بناء القدرات.
- محور المؤتمرات وبرامج تبادل أفضل الممارسات.
- محور تطوير التقنيات لتعزيز التواصل ونقل المعرفة بين المدن العربية.
- محور العرض المالي.

ثالثاً: المداخلات:

ترحيب وإشادة المدن بجهود مركز البيئة للمدن العربية وخصوصاً معالي أمين منطقة المدينة المنورة وممثل وزارة الشئون البلدية في دولة قطر وممثل مدينة البصرة ترحيب دول المغرب العربي باحتضان بعض البرامج التدريبية والمؤتمرات التي ينظمها مركز البيئة للمدن العربية.

رابعاً: التوصيات:

- استمرار التواصل مع المدارس العربية لنشر وتوزيع مجلة بيئتي للأطفال واستثمار التقنيات الحديثة لهذا الغرض.
- استمرار تعميم الممارسات الناجحة بين المدن العربية من خلال موقع مركز البيئة للمدن العربية.
- توسيع نطاق البرامج التدريبية وبناء القدرات وكذلك المؤتمرات العلمية لتشمل دول المغرب العربي.

خامساً: توقيع اتفاقية:

تم توقيع اتفاقية تعاون بين مركز البيئة للمدن العربية والمعهد العربي لإنماء المدن بحضور سعادة حسين ناصر لوتاه مدير عام بلدية دبي - رئيس مجلس أمناء مركز البيئة للمدن العربية وكذلك معالي عبدالله علي النعيم رئيس مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن.

للتعاون في المحاور التالية:-

1 - تبادل المعلومات والنشرات والمطبوعات والخبرات العلمية.

2 - تنظيم البرامج التدريبية والورش العلمي وبرامج بناء القدرات في مجالات:-

- قضايا البيئة والصحة والسلامة العامة.
- قضايا التخطيط الحضري وإدارة المدن والمدن الذكية.
- قضايا الطاقة والطاقة البديلة والمياه.
- قضايا النقل والمواصلات داخل المدن.

وفي ختام الاجتماع وجه سعادة حسين ناصر لوتاه مدير عام بلدية دبي - رئيس مجلس أمناء مركز البيئة للمدن العربية الشكر والتقدير لجميع المدن العربية وجدد دعم المركز لجميع المدن العربية والاستعداد للتعاون من أجل تحقيق رؤية وغايات مركز البيئة في مدينة عربية صحية وخالية من التلوث وخلق مجتمع واع ومشارك.

محضر اجتماع صندوق تنمية المدن العربية

عقد مجلس إدارة صندوق تنمية المدن العربية جلسته السابعة والعشرين برئاسة الأمين العام المساعد المهندس احمد محمد صالح العدساني وذلك في 29 /11 /2014 في مدينة المنامة مملكة البحرين.

تم استعراض المواد المدرجة على جدول الأعمال وتم اتخاذ القرارات والتوصيات المناسبة.

إجتماع لجنة الاشتراكات

AL MAJLIS

بغداد
الخرطوم

الكويت

مملكة البحرين

مركز التكامل المتوسطي CMI
استراتيجية عمل المركز للسنوات 2015-2018
مدن متوسطية مستدامة

شاركت منظمة المدن العربية ممثلة بالأمانة العامة والمعهد العربي لإنماء المدن وبحضور ممثلين من جمهورية مصر العربية والأردن ولبنان والمغرب وتونس وفرنسا، والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الدولي في الاجتماع السنوي لمركز التكامل من أجل المتوسط CMI في مدينة مارسيليا الفرنسية يوم 8 ديسمبر 2014.

وقد عرض رئيس المركز مراد الزين خطة عمل المركز للمرحلة القادمة وسلط الضوء على التحولات الاقتصادية التي تشهدها منطقة المتوسط.

وتتضمن الاستراتيجية المتوسطية عدة محاور تتصل بالمدن المستدامة:

- السكن العشوائي
- انهيار مستوى الحياة بسبب ازدحام المرور
- جودة المناخ «التلوث»
- سوء إدارة النفايات

الأمين العام المساعد للمنظمة المهندس احمد محمد صالح العدساني في الاجتماع

وتلحظ الاستراتيجية الانفتاح على شركاء وقطاعات يتعدى نطاق المتوسط «21 دولة تقع على المتوسط»... أنها اطار شمولي يتأقلم مع واقع بلدان المتوسط وهي معتمدة في العام 2005.

وهذه الاستراتيجية لم يتم دمجها مع الخطط الوطنية وهي تتضمن أولويات من خلال 34 مؤشر. وقد تم خلق 6 محاور عربية في اجتماع عقد في مالطا وضم خبراء وأخصائيين وكان هناك مستشار لكل محور.

وفي أكتوبر – نوفمبر 2013 تم عقد لقاءات تم فيها جمع الأوراق التي اعدها المستشارون السبعة لاستخلاص نتائجها وكتابة الاستراتيجية الجديدة.. ومن هذه المحاور: السكن والطاقة وإدارة الشواطئ والنفايات والمدن المستدامة.

وقال مراد الزين أن حواراتنا هادفة وهي تندرج في اطار " Actions Plan " في برنامج CMI للسنوات الأربع القادمة (2015 - 2018).

وقال أن مهمتنا الوصول إلى الفقراء من خلال هيئات المجتمع المدني والسلطات المحلية والحكومات، ونحن نتعاون مع بنوك وصناديق ومانحين في أوروبا والبنك الدولي وغيرهم.

وتتركز استراتيجية المركز على تحقيق شعار " رابح ،رابح" وهو ما يتطلب مراجعة مستمرة "لسياسة الجوار" لخلق فضاء آمن مزدهر بميزانية تصل إلى 15.400 مليار يورو منها عشرة مليارات للجزائر والمغرب وتونس والاردن ولبنان وسورية وإسرائيل وموريتانيا.

ركز المشاركون على ضرورة استثمار طاقات الشباب باعتبارهم" صانعو التغيير" في مناطقهم.

كما أجمع المشاركون على أن يكون تركيز المدن على المعرفة والشراكات في صناعة القرار و وضع البرامج ورسم السياسات من أجل تنمية مستدامة وحياة أفضل وحكم رشيد وديمقراطية محلية وتنافسية شفافة. كما أكدوا على تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب في منطقة المتوسط.

قال جان كلود غودان نائب عمدة مارسيليا : أنه من الطبيعي ان تنمو عضوية CMI ونحن سعداء بهذه الشراكة مع دول وبرلمانيين وهيئات مجتمع مدني..هذا التعاون سوف يسهم في ترجمة اهدافنا كمتوسطيين وسيمكننا ذلك من عبور الحدود (تونس – المغرب مصر – الأردن – لبنان ...).

وقال ممثل الاتحاد الأوروبي أن علاقات دول الاتحاد الأوروبي مع دول الجنوب سترتكز على قاعدة كل بلد على حدة لمعرفة أولويات هذه الدول وهو ما سوف يسهم في إقامة تعاون متوسطي إقليمي. ويمكن أن نطلق على هذا التعاون اسم "التعاون العابر للحدود".

وقال ممثل المفوضية الأوروبية في مركز التكامل المتوسطي أن تقليل عدد الأقاليم يساعد على تشجيع التعاون ويسهم في إقامة إقليم متوسطي منفتح تحت شعار "لنعمل معا ونحقق الحلم المتوسطي الإنساني".

وقد كان لمنظمة المدن العربية مداخلة تناولت أنشطة المؤسسات التابعة لها ومن بينها المعهد العربي لإنماء المدن في تعزيز آلية التعاون للنهوض بالإدارات المحلية المتوسطية وخاصة في دول الضفتين الجنوبية والشرقية ومن تلك المشاريع تعاون المعهد العربي لإنماء المدن والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب أسيا (الإسكوا) في موضوع الشباب والمراصد الحضرية وقياس مؤشرات الفقر الحضري في المدن.

من المشاركين في الإجتماع

من الإجتماع

مشروع اعلان حول المناخ
صادر عن المنتخبين المحليين والاقليميين في منطقة المتوسط

اعترف خبراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ (IPCC) بالمنطقة المتوسطية على أنها احدى المناطق الاكثر عرضة للخطر في ما يتعلق بالتغيير المناخي. وفي حال لم يبذل اي جهد ،يتوقع الخبراء ان تشهد المنطقة بحلول 2100 ارتفاعا في درجات الحرارة بمعدل 3 الى 5 درجات مئوية، وانخفاضا في نسبة المتساقطات يصل الى 25 في المئة، وارتفاعا في تواتر وحدة الظواهر المناخية المتطرفة ،فضلا عن ارتفاع مستوى سطح البحر بما قد يصل الى 35 سم.

ان الاجهاد المائي والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي والفياضانات وموجات الحر الجديد والجفاف وغيرها من الظواهر المناخية المتطرفة التي تشهدها المنطقة اصلا تشكل جميعها مؤشرات تدل على خطورة الوضع، لاسيما ان التقرير الاخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ يذكر بضرورة المبادرة الى تحرك واسع النطاق وسريع بغية الحد من ارتفاع متوسط الحرارة دون مئويتين. ولما كان الاسهام المتوسطي لبلوغ هذا الهدف من الأهمية بمكان، لابد من ان تقوم كافة الجهات الفاعلة بمواصلة التزامها وتعزيزه.

ومنذ انعقاد قمة الأرض في ريو (1992) ، بدأت السلطات المحلية والاقليمية تتولى تدريجيا هذه المسائل. وهي اليوم جهات فاعلة اساسية على مستوى السياسات والاستراتيجيات والتشريعات وآليات التعاون ضمن نطاقها. ولقد نظمت تحركها على المستوى العالمي لكي تساهم اسهاما فاعلا في ترتيب الاهداف الدولية والوطنية ولكي تحدد تطلعاتها والتزاماتها من اجل المناخ عبر الاعلانات خلال كبرى الفعاليات العالمية ولاسيما المؤتمرات الاخيرة للأطراف (COP) في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ .

نحن منتخبو المتوسط المحليون والاقليميون، وقد اجتمعنا في مرسيليا لنبلور مساهمتنا المتوسطية تحضيرات لمؤتمرا لمناخ في باريس (مؤتمر الاطراف الحادي والعشرين) واستكمالا للاعلانات السابقة وفي مقدمها اعلان مدينة نانت الصادر عام 2013:

• نطالب بدورنا الرئيسي فيم كافحة الاحتباس الحراري. فنحن ، وكمسؤولين عن تنمية مناطقنا، في مقدمة المعنيين بالتحرك للحد من الاسباب الرئيسية لانبعاثات غازات الدفيئة: السكن (المسكن والخدمات)، النقل والغذاء، ولوضع الاستراتيجيات المحلية والمتعلقة بالتكيف مع آثار التغير المناخي، وللوقاية من مخاطر الكوارث واعداد مواطنينا وتقديم المساعدة لهم فيي حالات الطوارىء.

• ونذكر بانه يمكن لمبادرتنا ان تمثل المصدر الأهم للحد من انبعاثا غازات الدفيئة وللامكانات الكبيرة للتكيف مع التغير المناخي، بيد أنها تتطلب ما يلي:

• تعميق اللامركزية ومبدأ تفريع السلطات: اي المزيد

من الاستقلالية والمزيد من الموارد المالية والبشرية لسلطاتنا المحلية.

• اعطاء بعد محلي حقيقي لكل مبادرة دولية ووطنية تعنى بالمناخ.

• ونذكر بدور التعليم المعالي والبحوث في اطار الشراكات من اجل احاطة صانعي السياسات العامة علما بما للتغير المناخي من اثر على مجتماعتنا .

• ونشدد على موقعنا المميز لكي ننقل لمواطنينا التحديات المرتبطة بالمفاوضات وما لها من اثر على صحتهم وأمنهم ونوعية عيشهم. اذ ان ادراك ذلك يعد من السبل الرئيسية لكسب التأييد وحشد اكبر عدد ممكن من المواطنين ، وهو الشرط الذي لا غنى عنه لنجاح هذه المعركة التي تعنينا جميعا.

وندعو الحكومات الوطنية الى :

• ايلاء اهتمام خاص لمنطقة المتوسط : ذلك انه لن تكون للتغير المناخي الآثار نفسها في كافة المناطق، وتحتاج هذه المنطقة الى اجراءات محددة وعاجلة، وخاصة على مستوى المناطق الساحلية .

• التوصل الى التوقيع على اتفاق طموح وملزم يتماشى مع ما يطلقه العلماء من تحذيرات متزايدة، فهذا الوضع الملح يستعدي استجابة قوية وجماعية تشمل ابراز الحلول والمعارف والخبرات المحلية.

• ربط اجندة المناخ بخطة التنمية لما بعد 2015 من اجل تنمية بشرية مستدامة، ولابد من اقامة رباط قوي ما بين مختلف جولات المفاوضات. ان مكافحة الاحتباس الحراري والفقر والنضال من اجل التنمية المستدامة والاعداد لسبل الصمود وادارة الكوارث كلها امور تنبع من المنطق عينه وتتطلب استراتيجيات عمل متقاربة.

• تقديم المساهمات المالية لمختلف الصناديث القائمة ولاسيما الصندوق الاخضر للمناخ. فالمساهمة النشطة للبلدان النامية في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة لن تتحثث من دون دعم مالي مهم.

• اقرار وتشجيع آليات الوصول المباشر للسلطات المحلية والاقليمية الى مختلف هذه الصناديق العالمية. والمرجو بشكل عام هو تخصيص صناديق دولية وأوروبية ووطنية للأنشطة المتعلقة بالمناخ في مناطقنا. ونامل ان يغدو شق "المناخ" جزءا لا يتجزأ من كافة المشاريع الممولة من جاب شركاء التنمية في مناطقنا.

• الاعتراف بأن العمل المحلي والاقليمي يزداد فعالية اذا ما اتيحت لنا الادوات لقياس انبعاثات غازات الدفيئة والابلاغ عنها والتحقق منها في اطار عملية شفافة تشرك المواطنين.

وتلتزم بما يلي:

• حشد اكبر عدد من السلطات المحلية والاقليمية في الحوض المتوسطي من اجل الانخراط في نهج اكثر شمولية اعدادا لبلورة اتفاق دولي مقبل طموح وملزم تماشيا مع التحذيرات الملحة المتزايدة الصادرة عن الوساط العلمية.

• تحقيق اكبر في مناطقتنا كوننا المبادرين والمنفذين والمنسقين لناحية المشاريع والمبادرات السياسية الآيلة الى التخفيف من اثار التغيرا لمناخي والتكيف معه .

• تكثيف مشاركتنا، بحسب امكاناتنا ، في العمليات والآليات العالمية المتعلقة بتغير المناخ، على غرار سجل الكربون المناخي (Carbonn Climate Registry) وحملة تمكين المدن من مجابهة الكوارث (Making Cities Resilient) وميثاق رؤساء المحليات والمدن.

• حشد التمويل المحلي والاقليمي ، حيثما امكن، من اجل تنفيذ خطط عمل واستراتيجيات تدعم خفض انبعاثات غازات الدفيئة وبروز حلول اكثر استدامة في مجال الطاقة والتكيف مع التغير المناخي استكمالا لميثاق مكسيكو (2010) . فهذه الخطط والاستراتيجيات تمثل فرصا لدر الثروات وخلق فرص العمل.
ومن كوكبة الأنشطة والتحركات الممكنة، نلتزم بتركيز انشطتنا على محاور من المرجح ان نكون فيها قادرين على تحقيق اثر ثوي ومهم نظرا لخصائص مدننا واقاليمنا:

• بلورة استراتيجيات لتنمية محلية متكاملة وحضرية ومستدامة تتمحور حول مكافحة الزحف العشوائي وادارة النقل على نحو مستدام.

• وضع سياسات تعنى بكفاءة الطاقة وبلورة استراتيجيات اقليمية متناسقة من اجل تحديث الطاقة في المباني على مستوى حوض المتوسط.

• تطوير مصادر الطاقة المتجددة مع ايلاء اهتمام خاص للطاقة الشمسية وللكتلة الاحيائة ولقطاع الطاقة البحرية الصاعد.

• انشاء احياء صديقة للبيئة وممرات خضراء / زرقاء واماكن عامة.

• هيكلة قطاعات ادارة النفايات وتنميتها.

• بلورة استراتيجيات لادارة المناطق الساحلية على نحو متكامل.

• بلورة استراتيجيات للحد من المخاطر المرتبطة بالكوارث وتعزيز القدرة على المجابهة والصمود .

• تحسين الادارة المستدامة للموار المائية (جودة التحرير، الاستخدام، التصريف، التوزيع، التسعير، الاساليب والتقنيات المبتكرة والتقليدية).

• تعزيز السياسات المحلية المعنية بالتواصل مع المواطن وباعلامه بمختلف هذه المواضيع.

وفي الختام نقترح :

• رصد الممارسات الجيدة في مختلف المناطق المتوسطية ضمن لجنة المتوسط التابعة لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة واللجنة المشتركة بين مناطق المتوسط التابعة لمؤتمر المناطق الجافة بالبحار في اوروبا (CPMR). ومن ثم شأن هذه الجردة ان تسمح بتكثيف تبادل الخبرات وتشارك النتائج المحرزو، ولاسيما من خلال مشاريع التعاون وبناء القدرات وتكييف الآليات القائمة مع الخصائص المحلية والاقليمية.

• تطوير ودعم انشطة جديدة متصلة بالسياسات الاورومتوسطية ، وبخاصة في ما يتعلق بالطاقة والمناخ والصناعات والشؤون البحرية والجوار، من جملة سياسات اخرى.

• دراسة امكانية انشاء صندوق تضامني من قبيل الصندوق الاخضر للمناخ في المتوسط.

• مواصلة التزاماتنا وقياس التقدم المحرز خلال الدورة المقبلة لمنتدى السلطات المحلية والاقليمية المتوسطية عام 2016.

القمة العالمية لمناخ المناطق:
الطريق إلى باريس 2015

ممثلون عن الأطراف الفاعلة غير الحكومية من المدن وشركات الاستثمار والتمويل وصناعة التكنولوجيا والمجموعات الرئيسة والدوائر التابعة للأمم المتحدة.. وأطراف سياسية.. كل هؤلاء اجتمعوا في القمة العالمية لمناخ المناطق يومي العاشر والحادي عشر من أكتوبر 2014 في باريس وتحدثوا سوياً حول إحدى الحتميات التي يجب أن يرتكز عليها الاتفاق العالمي بشأن تغير المناخ والمزمع تبنيه في عام 2015 في باريس.

وقد شاركت منظمة المدن العربية في أعمال القمة التي ضمت تنوعاً لجهات فاعلة من أجل اتخاذ إجراءات محلية / مناطقية لمكافحة تغير المناخ ومن أجل الانتقال العادل نحو التنمية المستدامة منخفضة الكربون والمقاومة لظروف المناخ.

انعقدت القمة تحت عنوان "الطريق إلى باريس 2015" (Road To Paris 2015 Towards Cop21,paris Climat2015).لقد أجمع المتحدثون على أن المدن أصبحت شريكاً فاعلاً في الجهود الدولية المبذولة للتقليل من تأثيرات تغير المناخ " النقل، المياه، المباني الخضراء..." وهذه قطاعات تهم المدن وبالتالي أصبحت المدن الأن معنية ، بل مدعوة لمواكبة الحكومات فيما تفعل بالنسبة لتغير المناخ. وأكد المتدخلون، على المستوى المحلي. ضرورة دعم السيارات الكهربائية ومشروعات الاقتصاد الأخضر، كما أكدوا على أهمية.

الأمين العام المساعد

التواصل والتنسيق بين عمداء المدن باعتبار أنه في كل مدينة وفي كل منطقة بات هناك شريك، وكل شريك يضم حكومات وسلطات محلية وشركات استثمار ومواطنون يسهمون جميعاً في خارطة الطريق " Road Map " . ولفت المتحدثون إلى أنه مع زيادة سكان العالم ما يعني استعمال المزيد من الأراضي وتدمير مصادر طبيعية،زراعية ومياه وزيادة في معدلات التلوث.

رئيس وزراء فرنسا الأسبق ميشيل روكارد أشار إلى فشل مفاوضات استمرت عشرين عاماً وتساءل: من سينظم أو يدير الناس في مواجهة الكوارث والنزاعات العسكرية والملوثات البيئية؟! وقال: من هنا يبرز دور المدن والبلديات والسلطات المحلية في إدارة وتنظيم السياسات، واعتماد البرامج التي تتصل بالتغيرات المناخية والحد من الملوثات باعتبار أن المدن هي الأقرب إلى الناس والأقدر على الوصول اليهم من خلال قرارات وحملات توجيه وتوعية وإرشاد تتصل باستدامة التنمية، واستدامة المدن. وخاصة

من الجلسات

على صعيد النقل واستهلاك الموارد. وهذا الأمر كما أشار روكارد ينسحب على جميع الشركاء الحكوميين والمحليين والإقليميين وبالتالي تنعكس النتائج إيجابياً على الأسواق ومكونات المجتمع والاقتصاد.

ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في موضوع المناخ ماري روبنسون أكدت على ضرورة تبني أهداف التنمية المستدامة في مواكبة الحاجة المناخية الملحة لضمان أن تكون هذه الأهداف متوافقة مع المناخ ومقاومة له، خاصة فيما يتعلق بالتحضر المستدام،وتكييف الزراعة على نطاق صغير والوصول إلى الطاقة المتجددة للجميع. وقالت روبنسون: أن العملية برمتها مسؤولية اجتماعية اقتصادية سياسية.. مشيرة إلى أن هناك مطالب بضم حماية المناخ إلى مدونة حقوق الإنسان. وأعربت روبنسون عن الأمل في أن يصل العالم في العام 2050 إلى Zero/ CO2.

ممثلة الاتحاد الأوروبي دعت في مداخلتها هيئات المجتمع المدني للضغط على الحكومات لتبني وتنفيذ ما سوف يتقرر في مؤتمر المناخ في باريس 2015.. مشيرة إلى أن دول الاتحاد الأوروبي التزمت ونفذت حتى الأن 20 % من اتفاقية Rio 20 .

الاقتصاد الأخضر

خلال القمة أطلق سعيد محمد الطاير نائب رئيس المجلس الأعلى للطاقة في دبي العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي رئيس مؤتمر القمة العالمية للاقتصاد الأخضر 2015، تقرير "حالة الاقتصاد الأخضر" ، والذي يعتبر أحد أهم مخرجات القمة العالمية للاقتصاد الأخضر للعام 2014.

وقدم الطاير نسخة من التقرير إلى ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة للمناخ ماري روبنسون حيث ركز التقرير على الشراكة بين القطاعين العام والخاص واستعرض أحدث البحوث والابتكارات من المؤسسات التابعة للأمم المتحدة، كما تضمن التقرير المقالات التي كتبها خبراء الاقتصاد الأخضر على الصعيدين المحلي والعالمي.

ويجسد التقرير الذي يتألف من ستة فصول جهود المؤسسات الحكومية وعدد من الجهات، من أجل دفع مسيرة التطوير والابتكار لتنمية الاقتصاد الأخضر، ومن أهم الموضوعات التي يتناولها التقرير المدن الذكية الطاقة النظيفة والخيارات الاستهلاكية والمعيشية، والسياحة، والصناعات، والتمويل الأخضر والاستثمارات والصناعة الخضراء.

وخلال كلمته في القمة،قال سعيد محمد الطاير: أنه تماشياً مع توجيهات سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي وانطلاقاً من مبادرة سموه "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة"، وكذلك انسجاما مع رؤية الإمارات 2021 ، أطلقت إمارة دبي "القمة العالمية للاقتصاد الأخضر2015 "، التي تنظمها هيئة كهرباء ومياه دبي تحت مظلة المجلس الأعلى للطاقة بدبي ، وذلك استمراراً للجهود المبذولة حتى تصبح دبي نموذجاً

يحتذى به عالميا في مجال الاقتصاد الأخضر، وأمن وكفاءة الطاقة، والاستثمار في الطاقة المتجددة وإدارة الطلب بهدف التقليل من انبعاثات الكربون وتحقيق أهداف استراتيجية دبي المتكاملة للطاقة 2030.

أضاف الطاير قائلاً: لقد حرصت دبي دوماً على الانفتاح على العالم، ولا يقتصر ذلك على تبادل السلع والخدمات فحسب، بل يتعداه إلى تبادل الأفكار أيضا. كما تشكل دبي حلقة وصل في وسط طريق التجارة بين الشرق والغرب. واليوم، أصبحت دبي قطبا عالميا هاما بفضل وجود بنية تحتية عالمية في قطاعات عدة؛ أهمها قطاع الطيران، والصناعة والمال والأعمال، حيث ساهمت هذه البيئة في اجتذاب أهم العلامات التجارية العالمية وإطلاق أعمالها في الإمارة، حيث أن موقع دبي المميز عند تقاطع الشرق والغرب جعلها مركزاً عالمياً في مجال الاقتصاد الأخضر، وهذا الموقع الاستراتيجي لن يصب في مصلحة دبي فقط، ولكن في مصلحة المنطقة بأكملها والتي تعي الحاجة إلى التنويع بعيداً عن الطريقة التقليدية في الاستفادة من الطاقة الأحفورية، بالإضافة إلى الحاجة إلى إيجاد طرق أكثر كفاءة لإيصال مياه الشرب للناس، فلدينا إذن حافزان مهمان للتغيير، الحاجة والفرص المتاحة.

دبي عاصمة الاقتصاد الأخضر

كما أوضح قائلاً: نحن فخورون بأن نكون جزءا من القمة العالمية لتغير المناخ هنا في باريس، حيث تجمع قادة الفكر ورواد وخبراء الاقتصاد الأخضر في العالم، وهي واحدة من الفعاليات الرئيسية التي تقود مسيرة الطريق إلى باريس للعام 2015، كما تعد منصة مثالية لإطلاق تقرير "حالة الاقتصاد الأخضر"، أمام قادة العالم لتبادل المعرفة والتطورات في هذا الشأن.وقال أن المنجزات التي سجلتها دبي تدعم طموحها لتصبح عاصمة الاقتصاد الأخضر في العالم، وهذا هو السبب الرئيسي لإقامة القمة العالمية للاقتصاد الأخضر، تحت شعار "شراكات عالمية لمستقبل مستدام في دبي في أبريل 2015 ، حيث سوف ترتكز القمة العالمية للاقتصاد الأخضر 2015 على دعائم جديدة وتتبنى المزيد من الشراكات والمبادرات الهامة.

بيان مشترك

وفي ختام الاجتماعات وقع المشاركون على بروتوكول مشترك حمل عنوان المناخ 2014 وفيما يلي نص البيان:

• نحن أعضاء وممثلو المجموعات الرئيسة والدوائر التابعة للأمم المتحدة قررنا الاجتماع والتحدث سوياً حول إحدى الحتميات التي يجب أن يرتكز عليها الاتفاق العالمي بشأن تغير المناخ والمزمع تبنيه في عام 2015 في باريس. إننا نمثل تنوع الجهات الفاعلة لاتخاذ إجراءات محلية لمكافحة تغير المناخ ومن أجل الانتقال العادل نحو التنمية المستدامة المنخفضة الكربون والمقاومة لظروف المناخ.

لدينا عمل محكوم بالإلحاح العلمي المطلق لتغير المناخ، وأولوية الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية تحت 2 درجة مئوية فوق

مستويات ما قبل العصر الصناعي، في أعقاب نتائج أحدث تقرير عن البروتوكول الدولي لتغير المناخ. إننا ندعو الحكومات الوطنية للالتزام بما ينبغي عمله وفقاً لما يقوله العلم.

• نعتقد أن العمل في مجال المناخ سوف يكون حاسماً بالنسبة للتنمية حيث إن تغير المناخ يهدد جهود التنمية. وهكذا نرى أن المفاوضات المتعلقة بالمناخ والتنمية بعد عام 2015 مرتبطة بقوة، ويلزم التوصل إلى نتيجة ناجحة في كلا المسارين في عام 2015 بضمان اتخاذ إجراءات فعالة ضد تغير المناخ ومن أجل عالم أكثر استدامة يقوم على العدل والحقوق. لابد أن تتضمن أهداف التنمية المستدامة الحاجة المناخية الملحة لضمان أن تكون أهداف التنمية المستدامة متوافقة مع المناخ ومقاومة له، خاصة فيما يتعلق بالتحضر المستدام وتكييف الزراعة على نطاق صغير والوصول إلى الطاقة المتجددة للجميع. ينبغي أن تشكل مسألة الإنصاف أساس جدول الأعمال. سيتوجب على كل بلد الالتزام أخذاً في الاعتبار مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، فضلاً عن قدرات كل بلد على حدة، وإلحاح الأزمة.

• لتحقيق الهدف المتمثل في الحد من الارتفاع العالمي لدرجة الحرارة إلى 2 درجة مئوية بدرجة عالية من اليقين، ندعو إلى تحقيق صفر انبعاثات من غازات الدفيئة الصافية، مع التطوير السريع لكفاءة الطاقة، والتقنيات المحايدة للكربون التي لا تنطوي على أخطار بيئية، وبقدر ما يكون ذلك ممكناً من الناحية الفنية مع هدف طويل الأجل لتحقيق تحول إلى الطاقة المتجددة بنسبة 100%.

ندعو إلى اتفاق طموح وملزم قانوناً لفترة ما بعد 2020 في باريس على أن يشمل هذا الهدف الطويل الأجل فضلاً عن التقدم السياسي الكبير والمقترحات الملموسة للفترة 2015 - 2020 في ليما.

• لكننا ندرك مدى تعقيد المفاوضات ونعتقد بأن اتفاقاً بين الحكومات الوطنية فقط لا يكفي للتصدي للتحديات التي نواجها. فالجهات الفاعلة غير الحكومية التي نمثلها تلتزم بمواصلة دورها الريادي عن طريق اتخاذ إجراءات كل يوم على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي لمكافحة تغير المناخ. وهي تشارك أصلاً في وضع جدول أعمال هذا التحول وتعريف نماذج جديدة للتنمية وهكذا سيكون الأمر أساسياً للنجاح والطموح لتوقيع اتفاقيات دولية على مستوى الحكومات. سيكون مطلوباً اتخاذ إجراءات متعددة المستويات ومتعددة أصحاب المصلحة لتأسيس وتنفيذ اتفاق طموح

جانب من الجلسات النقاشية

وملزم قانوناً حول تغير المناخ في باريس، فضلاً عن الارتقاء بشكل جذري بالمبادرات من الآن وحتى 2020 لسد الفجوة بين التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها. ونعقد كمنظمات ذات خبرة في مجال الوساطة العامة أن كل مواطن ينبغي أن يكون قادراً على فهم ما هو على المحك في المفاوضات المتعلقة بالمناخ. ويحتاج المواطنون إلى معرفة أن هذه الاتفاقات الدولية ستكون لها آثار إيجابية على نوعية الحياة والرفاهية، كما يحتاجون أيضاً إلى معرفة أنه يمكنهم القيام بدور فاعل وما يمكنهم مساءلة حكوماتهم عنه.

• نؤكد أنه من الضروري لتعزيز الثقة بين الحكومات الوطنية والوفاء بالتزاماتها الدولية القائمة لابد أن يتم ذلك عن طريق:

• تعزيز الالتزامات بالتخفيف الملزم والطوعي وتعزيز الشراكات على كافة المستويات لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بشكل جذري ومباشر للحفاظ

على إطار درجة حرارة 2 درجة مئوية مفتوحاً حتى يدخل الاتفاق الجديد حيز التنفيذ.

• المساهمة في الصندوق التشغيلي للمناخ الأخضر والوفاء بالالتزامات المالية للمناخ منذ مؤتمر كوبنهاجن. وسيكون التضامن مع البلدان النامية بإعطائها الموارد اللازمة لمعالجة متطلبات التخفيف والتكيف بكفاءة عنصراً أساسياً في الاتفاق المستقبلي.

• نرحب على ضوء ذلك بمؤتمر قمة المناخ التي دعا اليها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون لتعقد في 23 سبتمبر 2014 في نيويورك حيث يجب على رؤساء الدول اغتنام هذه الفرصة للإشارة إلى التزامهم باتفاق قوي وعادل في 2015 وبإجراء تحول عالمي في الاستثمارات بعيداً عن الوقود الأحفوري وانبعاثات الكربون وبمستقبل منخفض الكربون ومقاوم المناخ للجميع.

• نؤمن بتعزيز الحوار وندعو له بين مختلف الجهات الفاعلة غير التابعة للدول من خلال تنسيق منتظم بين المنظمات التي تمثلها على الصعيد الدولي حول القضايا الرئيسة المتعلقة بتغير المناخ وجدول التنمية بعد 2015.وسوف نستمر بهذه الروح في الحوار والتنسيق بين المجموعات الرئيسة والدوائر المختلفة للتعبير بصوت مشترك في كل مرحلة من عملية التفاوض بشأن جدول أعمال المناخ بعد 2015.

• كل مجموعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية تتحمل جزءاً من الحل العالمي. ولن يكون من الممكن دون تعبئة جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية تحقيق الالتزامات التي تقطعها الحكومات الوطنية بشكل جماعي. لذلك يجب أن تشمل الاتفاقات الدولية الخاضعة للنقاش الوسائل اللازمة لتمكين المشاركة الفاعلة للجهات الفاعلة غير التابعة للدول في الإطار المستقبلي، سيما فيما يتعلق بالتمويل وبناء القدرات والمشاركة في صنع القرار والتنفيذ والرصد للإجراءات اللازمة. وندعو الدول المسؤولة عن تنظيم المفاوضات بحلول عام 2015 لتعظيم المساحة والموارد لتسهيل التعبير والحوار مع الجهات الفاعلة غير الحكومية.

لقد اتفقنا بشكل مشترك على دعم التوصيات التالية التي تكافح دوائرنا من أجلها:

• الحكومات المحلية والإقليمية: إننا كصناع قرار لاعبون أساسيون لتنفيذ الإجراءات على المستوى المحلي والإقليمي، ولتحفيز أصحاب المصلحة المحليين والمواطنين.

• من خلال اتباع نهج متسق لإدارة المدينة (التخطيط الحضري والنقل والطاقة ومقاومة البناء ...) تمثل إجراءات الحكومات المحلية ربما القدرة الأكثر أهمية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة في المدى القصير، سيما الفترة -2015 2020، وتلعب دوراً حاسماً في مجال التكيف مع تغير المناخ في أراضيها.

• تطوير بناء القدرات وتبادل الممارسات الجيدة سيكون حاسماً لضمان تعزيز عمل الحكومات المحلية والإقليمية.

• سيكون تعزيز عملية اللامركزية المدعومة بالموارد الكافية وسهولة الوصول إلى آليات مالية جديدة حاسمة لدعم عمل الحكومات المحلية والإقليمية في تحديد وتنفيذ السياسات المحلية القوية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

•الأطفال والشباب: باعتبارهم عمال المستقبل، وصناع القرار، والمستهلكون والمواطنون.

جانب من المشاركين

• النساء: باعتبارها .....

• المزارعون: باعتبارهم.....

• العمل والنقابات: إن عالم العمل في طبيعة التحول اللازم للحد من الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ. تبذل النقابات جهوداً هائلة لضمان وجود الدعم الاجتماعي الواسع للعمل في مجال المناخ فضلاً عن الكفاح من أجل التزام القادة بتأمين الانتقال العادل الذي من شأنه تحويل جميع الوظائف إلى وظائف مستدامة ودعم وظائف الأشخاص العاملين وسبل كسب العيش.

• المجتمع العلمي: باعتباره الحارس القيم على البيانات العلمية لتنوير القرارات السياسية.

• الأعمال التجارية والصناعات: كجهات فاعلة رئيسة سوف تستمر في إعطاء الأولوية إلى:

- تبادل الخبرات: التعاون في مجال البحوث والتعليم لنشر الابتكار وخلق فرص العمل.
- حشد المستثمرين: محفظة متوازنة من التقنيات لتيسير الحصول على الطاقة بأسعار معقولة ولخفض انبعاثات غازات الدفيئة ولتعزيز كفاءة الطاقة بدافع سعر الكربون.
- المرونة: لتحديد الإجراءات المناسبة من خلال الاتفاقات الصناعية القطاعية.
- العمل من أسفل إلى أعلى: الشراكات العامة والخاصة المحلية لضم جهود الشبكات الذكية والمباني الذكية وتقنيات المدينة البيئية.
- إعداد التقارير والمراقبة: أنظمة شفافة وموحدة للقياس وإعداد التقارير والتحقق وتجنب تشويه السوق.

وندعو أيضاً لوضع إطار بسيط ومستقر ويمكن التنبؤ به مما يتيح تخطيط الاستثمارات على المدى الطويل:

• المنظمات غير الحكومية: باعتبارها .....

• الشعوب الأصلية: باعتبارها.....

وختاماً نؤكد من جديد الدور الحاسم الذي تؤديه الجهات الفاعلة من غير الدول لمعالجة التحدي المتمثل في تغير المناخ من حيث التكيف والتخفيف.

ليس لدينا خيار آخر سوى التوصل إلى اتفاق يستجيب لطلبات المجتمع العلمي. ونؤكد دعمنا للدول في تحقيق الالتزامات الطموحة التي يتوجب عليها قطعها.

علينا أن نغتنم الفرصة لمؤتمر قمة المناخ لجعل هذا النداء يصل إلى رؤساء الدول لجعل الجهات الفاعلة غير الحكومية جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات الناجحة بشأن تنفيذ قرارات عام 2015.

من المشاركين

تنظيم أمانة منطقة الرياض ومركز البيئة للمدن العربية مؤتمر عالمي بعنوان : « عمارة البيئة لتعزيز التنمية المستدامة للمدن»

استحداث مجلس استشاري في مجال عمارة البيئة للمدن

نظمت أمانة منطقة الرياض بالتعاون مع بلدية دبي ومركز البيئة للمدن العربية المؤتمر العالمي الرابع «بيئة المدن 2014 « خلال الفترة 21-23 ديسمبر 2014 في مدينة الرياض.

حمل المؤتمر عنوان « عمارة البيئة لتعزيز التنمية المستدامة للمدن» وقد أتاح الفرصة للخبراء والأخصائيين للالتقاء والتباحث ونقل وتبادل افضل الممارسات في مجال العمارة البيئية والتخطيط الحضري وهو ما يشكل العامل الرئيسي للوصول إلى هدف المدن المستدامة والارتقاء بالواقع البيئي في المدن العربية في ظل التحديات الراهنة التي تواجه المدن.

انعقد المؤتمر برعاية وحضور وزير الشؤون البلدية والقروية في المملكة العربية السعودية صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبد العزيز، حيث ألقى كلمة أكد فيها أن تحقيق هدف المدن المستدامة وصولاً للتنمية المستدامة هو إحدى المبادرات والجهود التي تقوم بها وزارة الشؤون البلدية والقروية والوزارات المعنية والجهات الحكومية المختصة، لربط التوازن الحضاري والبيئي للخطة الوطنية الاستراتيجية للتطوير العمراني وتعزيز مفهوم العمارة البيئية وصولاً للتنمية المستدامة في إطار الاستراتيجيات والخطط التنموية التي تتبناها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز وولي العهد لدعم وتشجيع أي نشاط هادف وبناء يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الوطني لتحقيق رفاه المواطنين وسلامتهم.

وأشار الوزير إلى أن الدعوة إلى نشر ثقافة عمارة البيئة وإنشاء مدن ذات تنمية مستدامة هي دعوة للتعامل مع البيئة العمرانية بشكل أفضل من خلال اتباع تقنية منهجية حديثة بدءًا بتصميم تطبيقي عملي للمباني.. وصولاً إلى منهج تصميمي للمشاريع

إفتتاح المؤتمر

البيئية الجديدة، لافتاً إلى النتائج الطيبة التي تحققت بمدينة الرياض في تجسيد مفهوم عمارة البيئة من خلال تنفيذ مشروعات صديقة للبيئة وإنشاء المتنزهات والحدائق وممرات المشاة والساحات البلدية والمباني التي استوفت شروط الاعتماد البيئي.

من جانبه ألقى أمين منطقة الرياض المكلف رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الدكتور إبراهيم بن مبارك الدجين كلمة أكد فيها أن خطط التنمية المتعاقبة بالمملكة تعد نقلة حضارية وتنموية مميزة، و

إحدى الجلسات النقاشية

كان من أبرز مظاهرها التطور والنمو الحضري السريع في جميع مدن المملكة الذي أسهم في تغير جذري في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق نمو متوازن في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وقال الدجين : أن مدينة الرياض شهدت ولا تزال تشهد معدلات عالية من النمو السكاني والتوسع العمراني الذي يعد من أعلى المعدلات في العالم في وقت قصير نسبياً، وهو ما أدى إلى تنفيذ مشاريع وبرامج بيئية تهدف إلى تعزيز البعد الإنساني في البيئة العمرانية بالمدينة وتطويرها من خلال الممارسات الناجحة في مجال عمارة البيئة لضمان الوصول إلى مدينة تتوفر فيها متطلبات التنمية المستدامة وجعلها مدينة صديقة للبيئة وحاضنة للإنسان وملبية لاحتياجاته بوجود عدد من المشاريع والبرامج البيئية والترفيهية والاجتماعية.

وألقى مساعد مدير عام بلدية دبي لقطاع الشؤون الدولية والشراكة رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر خالد علي بن زايد كلمة أوضح فيها أن المدن العربية مطالبة بالارتقاء بواقعها البيئي خصوصا مع وجود العديد من التحديات الراهنة التي تواجه هذه المدن، مؤكدا أن المؤتمر يشكل فرصة للالتقاء والتباحث ونقل وتبادل الأفكار والممارسات المتبعة في مجال عمارة البيئة والتخطيط الحضري التي تشكل في مجموعها العامل الرئيسي للوصول إلى هدف المدن المستدامة.

تناول المؤتمر أربعة محاور، جاء المحور الأول تحت عنوان (تجارب واستراتيجيات عمارة البيئة)، المحور الثاني (عمارة البيئة، تنسيق المواقع المستدامة) وحمل المحور الثالث عنوان (التكنولوجيا وعمارة البيئة " تصميم وتنسيق الموقع". أما المحور الرابع فكان بعنوان (الحوكمة واتخاذ القرار نحو عمران مستدام).

أوصى المشاركون في ختام أعمال المؤتمر العالمي الرابع لبيئة المدن 2014 الذي عقد في مركز الملك فهد الثقافي بالرياض، باستحداث مجلس استشاري مؤلف من خبراء متخصصين عالميين في مجال عمارة البيئة للمدن تتشارك فيه البلديات مع المطورين وكبار المخططين والتشاور وتقديم تصورات موحدة لتلافي عملية التداخل والبحث عن أفضل السبل التكامل، إلى جانب إعداد خطط استراتيجية تحترم البيئة وتحافظ على مقدراتها وتوفر بيئة هانئة للمجتمع المحلي .بالإضافة إلى أهمية الاعتناء بالتشريعات والسياسات البلدية ووضع المواصفات الفنية في مجال عمارة البيئة وتعزيز التنمية المستدامة بما في ذلك التشريعات المحفزة على التوجهات الخضراء نحو الاستدامة وترشيد استهلاك الطاقة وتشجيع مشاركة القطاع الخاص وأفراد المجتمع في أعمال عمارة البيئة والتشجير، وتعميم وتبادل هذه التشريعات على مستوى المدن العربية وبقية المدن العالمية المتطورة بما يضمن الاستفادة من هذا الرصيد الضخم ومواكبة أحدث التشريعات العالمية . كما أوصى المؤتمر بضرورة تطوير برامج فنية متخصصة ودورات تدريبية متخصصة في مجال عمارة البيئة.

وطالب المشاركون باعتماد تطبيق التقنيات الحديثة في عمارة البيئة واستقطاب أحدث التقنيات والاستفادة منها في هذا المجال وتحفيز الجامعات والكليات ومؤسسات البحث العلمي للمساهمة في تقديم الحلول الإبداعية ومن ذلك تخصيص منصة تنافسية على شكل جوائز علمية للمشاريع والمبادرات والمقترحات والحلول العملية التي يقدمها الطلبة والباحثون باسم " جائزة الأمير منصور بن متعب للإبداع الجامعي في عمارة البيئة " .

اطلاق جائزة الأمير منصور بن متعب للإبداع الجامعي في عمارة البيئة

مدن المستقبل.. ونظرة نحو المدن المستدامة والذكية
دبي 21-23 سبتمبر 2014

إفتتاح المعرض

شاركت منظمة المدن العربية في مؤتمر ومعرض قمة المستقبل في دبي خلال الفترة 21-23 سبتمبر 2014 في مركز دبي للمعارض والمؤتمرات والذي نظمته بلدية دبي بالتعاون مع مركز البيئة للمدن العربية وشركة انفورما بحضور العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي سعيد محمد الطاير وعدد كبير من عمداء المدن وممثليهم ومديري المنظمات والمخططين الاستراتيجيين من الشركات الكبرى.

تكمن أهمية المؤتمر في بحث استراتيجيات التنمية الحضرية والتطوير المستدام على مستوى المدن في العالم من خلال عدد من أوراق العمل ونقل تجارب المدن المستدامة الذكية و ورش عمل تدريبية.

في كلمة القاها العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي سعيد محمد الطاير في الافتتاح قال فيها: إنه لتحقيق رؤية الهيئة في أن تصبح مؤسسة مستدامة على مستوى عالمي، بتطبيقها استراتيجية دبي المتكاملة للطاقة 2030، فقد وضعت المؤسسة مخططات عامة للأعوام العشرة القادمة لرفع القدرة الإنتاجية، وتطوير شبكات النقل والتوزيع وملحقاتها

والتي يتم تحديثها كل عام وفق معطيات وتوقعات الطلب والاستهلاك المستقبلي من خلال المعلومات من الخطط التنموية الشاملة التي ترسمها الحكومة، وبيانات ومعلومات مشاريع المطورين وقطاع الأعمال، وبيانات النمو السكاني ونمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال التواصل المباشر والشراكات الاستراتيجية. لافتاً إلى أن الهيئة تعمل على ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه كمنهج أساسي في مسيرة التقدم لأهميته في تعزيز الوجهة الحضارية ضمن رؤيتها واستراتيجيتها. وأنه في إطار العمل على تحويل دبي إلى المدينة الأذكى في العالم خلال 3 سنوات عبر 100 مبادرة و 1000 خدمة ذكية تعمل على تحسين جودة الحياة فيها، أطلقت هيئة كهرباء ومياه دبي ثلاث مبادرات ذكية جديدة تجعل دبي نموذجاً يحتذى به عالمياً. وأشار الطاير إلى أن هيئة كهرباء ومياه دبي حققت

كلمة مدير عام بلدية دبي المهندس حسين لوتاه

الامين العام المساعد مع وفد الأمانة العامة

إنجازات غير مسبوقة، وصلت بها إلى العالمية وأضحت نموذجاً يحتذى به في الكفاءة، والأداء، والاعتمادية، والخدمة.

من جهته أشار مدير عام بلدية دبي المهندس حسين ناصر لوتاه في كلمة القاها في حفل الافتتاح إلى أن العالم المتطور اليوم في حراك عقاري وعمراني دائم، بما يتوافق مع استراتيجيات المدن الذكية والعمران المستدام، وقال: إننا أمام تحديات عالمية متزايدة ومتباينة، وهي تفرض علينا أن نتعامل معها، فضلاً عن وجود تحديات داخلية ومنها الزيادة السكانية، إذ بلغ عدد السكان بإمارة دبي نحو ٤ ملايين نسمة تقريباً، وهو ما يتطلب إتاحة العديد من الخدمات لإقامة مدينة مستدامة.

ولفت إلى أن بلدية دبي بدأت في تطبيق مواصفات المدن الذكية وبمعايير البيئة الحضرية من خلال تبني حلول وأدوات صديقة للبيئة وهو ما يعزز فرصَ الاستمراريةِ والاستدامة. وإن معرض سيتي سكيب ومؤتمر مدنِ المستقبل، أفضل مظلة يتم من خلالها التحاور والتقاء النخبة من العلماء المتخصصين والخبراء والمهندسين المعماريين والاستشاريين وأصحاب القرار في مجال العمران والبناء لمتابعة متغيرات وتطورات العالم. وقال: من الخطوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة التخطيط، إذ لابد أن يتم التعامل مع تلك المدن من خلال نظام تخطيطي يختلف عن الأنظمة الاعتيادية، وإنشاء مدن متقدمة تكنولوجيا تتكيف مع المتطلبات المتغيرة، وترويض الطبيعة واستغلالها في بعض المدن التي تتميز بها، لاجتذاب السياح من عشاق الطبيعة. كما أن التخطيط يشمل أيضا مدنا بيئية لها القدرة على مواجهة التحديات المتعلقة بالتشريعات العمرانية والتصاميم الهندسية. وإنشاء مجتمعات عمرانية مترابطة يمكن اعتبارها وحدات أساسية لبناء مدن المستقبل التي تتوفر بها منشآت الترفيه والتسلية ومراكز التسوق إضافة إلى التطوير الصناعي على ألا يكون هذا التطوير على حساب السكان، لأن صحة السكان من أولويات التطوير الصناعي بالمدن الحديثة. مشيراً إلى أن المدن المستدامة لا تعني فقط تطوير استخدامات الكهرباء والمياه وإنما تشمل كل شيء من مبان ونفايات وجميع الخدمات للوصول إلى تأسيس مبان متكاملة تعتمد على نفسها.

جانب من الحضور

فعاليات

على هامش المؤتمر أقيمت عدة ورش عمل تدريبية في مجال التنمية المستدامة واستراتيجيات بناء وتنمية المدن الحديثة وأخرى حول التنمية المستدامة - التحديات ورؤى المستقبل.

كما تم افتتاح رئيس هيئة دبي للطيران الرئيس الأعلى لمجموعة طيران الإمارات الشيخ احمد بن سعيد أل مكتوم معرض سيتي سكيب جلوبال والذي تضمن عرض لأحدث المشاريع والخدمات وأدوات التكنولوجيا والمعدات والأجهزة الحديثة في مجال التنمية المستدامة.

جانب من المعرض

اجتماع (UCLG – Mediterranean) والمجلس السياسي في مارسيليا

نحو خلق فضاء أورو متوسطي – أوروبي – عربي

عمدة مارسيليا يتوسط الأمين العام المساعد للمنظمة المهندس احمد محمد صالح العدساني ورئيس بلدية نابلس غسان الشكعة

شاركت منظمة المدن العربية في الاجتماع الثالث للجلس السياسي المنبثق عن لجنة المتوسط لمنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG – Mediterranean) في مدينة مارسيليا الفرنسية في 11 ديسمبر 2014، وكذلك الاجتماع الدوري للجنة المدن والأقاليم المتوسطية.

في بداية الاجتماع قال رئيس منطقة الألب ميشيل فوزيل أن المناخ السياسي العنيف الذي تعيشه بعض دول المتوسط ينسحب علينا جميعا حيث تأثرت السياحة وزادت الهجرة غير الشرعية، كما برزت مشاكل خطيرة جداً ما يدعونا للعمل والتمهيد لحوار يؤدي إلى حلول لهذه المشاكل وبما يعزز الديمقراطية.

واشار إلى أن إقليم المتوسط يمكن أن يسهم في حل الكثير من المشاكل ومن بينها العنف وتنامي الشعور بالعنصرية والتحريض على الديانة الإسلامية .. بما في ذلك المشاكل والتحديات الناجمة عن التغيرات المناخية.

وقال: أن لقاءنا اليوم سوف يهيئ السبيل لاجتماع اللجنة المتوسطية المتعلقة بالمناخ (Cop 21) مشيراً إلى أن علينا إيجاد حلول للمشاكل المناخية من جذورها وكذلك التوصل إلى اتفاق شامل قابل للتطبيق مع التمويل اللازم وخلق فرص عمل واعتماد اليات وأدوات عمل.

وقال رئيس المجلس السياسي محمد بودرة أن الأقاليم المتوسطية تشهد تغيرات جذرية وبالتالي لابد من الانفتاح على بعضنا البعض من أجل خلق فضاء أورو متوسطي – أوروبي – عربي. وقال أن الجمعية العامة الثانية للمدن المتوسطية انعقدت في ديسمبر 2013 كما تم تأسيس المجلس السياسي للمدن والأقاليم المتوسطية في برشلونة 2013 وذلك من أجل الدفع لخلق شراكات وبناء علاقات نشطة.

وقد أشار المتدخلون إلى أن منطقة المتوسط هي منطقة حضارات ولديها حلول إبداعية لإسناد وتبادل اقتصادي

وبالتالي لابد من الانفتاح والاستفادة من التغيرات التي تشهدها المنطقة.

من جانبه قال أحد الخبراء المشاركين أن هناك اليوم ما يمكن أن نطلق عليه "الأدب العلمي" المتمثل بالنشرات الجوية في وسائل الإعلام المختلفة وهذا يدل على اهتمام متزايد بتغيرات المناخ، وارتفاع الحرارة والأمواج والانبعاث الحراري. وقال أن الدراسات تشير إلى عدة متغيرات منها :

- قلة عدد الأيام الباردة وزيادة عدد الأيام الحارة
- التغير في نظام سقوط الأمطار على مستوى الأرض
- كميات المياه لن تكون متساوية (216-816) خلال الفترة من 2081 - 2100
- انخفاض مياه الأمطار بنسبة 30% مما يعني حدوث تصحر أكثر في جنوب وشمال المتوسط وهو ما سوف يؤدي إلى توتر مائي سيعم كافة المتوسط.

وقال أنه في نهاية القرن 21 العام (2100) سترتفع الحرارة ما بين 4-5 درجات وهذا يعني أن النظام سيخرج عن السيطرة.

ولفت أخصائي في إدارة المياه إلى أننا سنواجه رهانات عديدة منها غذائية، و اجتماعية وصحية تتعلق بـ (مياه الشرب) وأخرى اقتصادية ومالية (فيضانات)، وسياسية حيث ستنخفض كميات المياه في الأنهر العابرة للحدود.

وقالت ماريانيلا فادير المستشارة في البنك الدولي أن التغير المناخي سيؤدي الى الفقر نتيجة التصحر وبالتالي الى الهجرة من جنوب افريقيا الى شمالها ومنها الشمال المتوسطي – وهذا سيؤدي إلى مخاطر أمنية. وأكدت على ضرورة رفع مستوى التعليم في المدن وأريافها لمواجهة التوتر المائي وذلك من خلال الولوج إلى مصادر المياه هذا فضلاً عن تراجع المواد الغذائية. ودعت ماريانيلا إلى التعاون من اجل التغيير وتأمين استدامة المياه والغذاء.

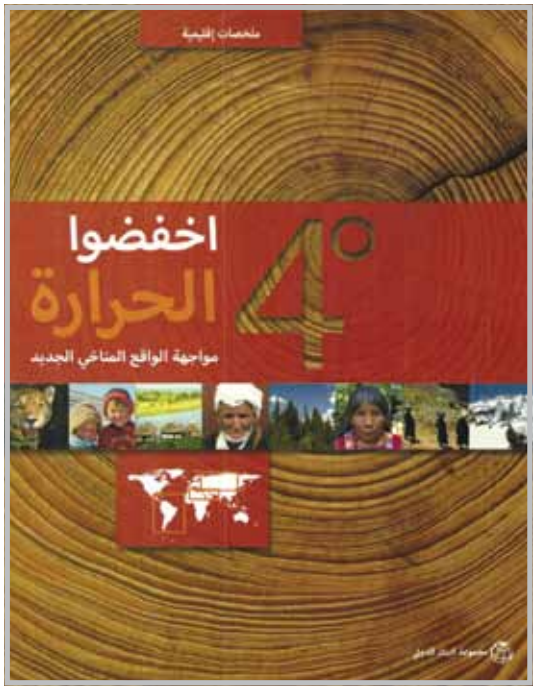

وقالت نادرة بونمرة "مهندسة معمارية من الجزائر" أن المسألة ليست مجرد مشروع وإنما هو فلسفة حياة " Climate KIC and Regions " والحكومة تعمل على تشجيع إقامة المباني الصديقة للبيئة وقد تم إنجاز مشروعين سكنيين يقومان على دمج عملية التنمية المستدامة والمساكن الصديق للبيئة وهذا ما يستدعي الحوار مع السكان والتعاون مع المكاتب الهندسية.

وقال ماسيمو توشي رئيس مجلس اقليم توسكاني في إيطاليا :لقد واجهنا حالة حرب بسبب الكوارث المناخية وانقطاع الكهرباء لمدة 32 يوما بسبب العواصف والفيضانات. وقال أن لكل منطقة خصوصية في مواجهة الكوارث وطبيعتها، لذا يجب أن تكون الحكومات المحلية جزء من العملية السياسية في توفير السلامة للناس والوقاية من الكوارث والتحولات المناخية.

وقال محمد سفياني رئيس بلدية شيفشاون المغربية أنه سوف يتم قريباً افتتاح اكبر مشروع

في العالم لإنتاج الطاقة الشمسية في مدينة شيفشاون.

وقال نائب رئيس إقليم كتالونيا جوانا اورتيغا نحن ملتزمون حكومياً بالعمل للحد من التغيرات المناخية وذلك في اتفاقية شبكة التنمية المستدامة التي تدرج السلطات المحلية في مقاومة التحولات المناخية، وقال: نحن هيئة استشارية للحكومة المحلية تعمل بشكل اقصى ولمدة 25 سنة، على 3 أولويات اساسية :

- معرفة اثار التغيرات المناخية
- تطبيق نتائج تقرير البنك الدولي
- الاستفادة من التجارب

حيث ترفع الهيئة تقارير كل 5 سنوات عن التحولات المناخية وهذا يقود الى مبادرات لتقاسم المعلومات : ماذا فعلنا وما أنتجناه ؟ وما الذي يجب عمله كنتاج علمي في " عملية تواصل مع المحليات و وزارة التربية والقطاعات المدنية والسكان"...إن علينا ان نشرح للناس ماذا يعني ارتفاع الحرارة كي يفهم الجميع المخاطر والأثار ويعملوا من أجل تدارك الأمر.

جانب من الحضور

التأكيد على التعاون بين المدن والأقاليم

المنظمة في اجتماع فريق الخبراء / إسكوا
التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية

اجتماع فريق الخبراء الإسكوا

نظمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماع فريق خبراء حول "التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية" في مبنى الأمم المتحدة، بيروت (4-5 نوفمبر / تشرين الثاني 2014). شارك في الاجتماع عدد من ممثلي حكومات الدول الأعضاء في الإسكوا، وممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية وغيرهم من الخبراء في مجال التنمية الاجتماعية الشاملة.

تناول الاجتماع قضايا رئيسية في التنمية الاجتماعية الشاملة والتي من شأنها أن تساهم في صياغة الركن الاجتماعي للتنمية المستدامة وبالتالي أجندة الأمم المتحدة لما بعد عام 2015. وتم تناول الأولويات والتحديات التي تواجه المنطقة في مجال التنمية الاجتماعية الشاملة. وتسليط الضوء كذلك على الفجوات التنموية الرئيسية التي تتطلب اهتماما من قبل الحكومات. وهدف الاجتماع أيضاً إلى وضع تصور عن أجندة التنمية الاجتماعية الشاملة بما يعكس أولويات المنطقة العربية. وبشكل اكثر تحديدا تناول الاجتماع المحتويات والمفاهيم والمعلومات التي سيتضمنها تقرير التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية الذي تعمل الإسكوا على إصداره.

ساهم الاجتماع أيضا في بلورة أجندة التنمية الاجتماعية الشاملة بما يتناسب مع الأولويات والاحتياجات الملحة في المنطقة العربية.

تناول الاجتماع سياسات الاندماج الاجتماعي وتجارب البلدان في هذا المجال والتعرف كذلك على بعض الثغرات التنموية الرئيسية، انطلاقا من الحق في التنمية. وبحث الاجتماع أيضا في الدور الذي تقوم به منظمات الأمم المتحدة والإقليمية في تحديد أولويات المنطقة والسياسات الاجتماعية الشاملة المناسبة بهدف صياغة أهداف التنمية المستدامة ولاحقا أجندة الأمم المتحدة لما بعد 2015 والتعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به

كل من هذه المنظمات بما فيها الإسكوا في هذا المجال.
ولاحقا ستصب مداولات ومناقشات ونتائج الاجتماع في الدور المفاهيمي الإقليمي الذي تقوم به الإسكوا في صياغة أهداف التنمية المستدامة وأجندة الأمم المتحدة لما بعد 2015.

وشاركت منظمة المدن العربية في الاجتماع بورقة عمل بعنوان " منظور للسياسات والبرامج المنشودة لتوفير السكن اللائق لجميع السكان وحيازة الأرض" تناولت الورقة جملة من القضايا الراهنة التي تهم المدن في منطقتنا العربية ومن بينها "الهدف الإنمائي رقم 11" في الأجندة الإنمائية العالمية لما بعد 2015، وهو جعل المدن والمستوطنات البشرية "شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة".

وسلطت الورقة الضوء على إسهامات منظمة المدن العربية ضمن فريق العمل العالمي وشركائه على مدار العام 2013 بشأن تعبئة وتمكين الهدف الحضري للسلطات المحلية والإقليمية والجهات الفاعلة الحضرية في دمج مختلف أبعاد التنمية المستدامة " الاقتصادية والاجتماعية والبيئية" والتصميم المكاني للمدن وتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وتحويل التحديات الحضرية إلى فرص.

وأكدت ورقة منظمة المدن العربية بأن " المدن هي مكان المعركة التي سيتم فيها الفوز أو الخسارة من أجل التنمية".

من الإجتماع

جانب من الإجتماع

مشاركات من الإجتماع

الوزارية الـ 28 للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)
«العدالة الاجتماعيّة في السياسات العامة للدول العربيّة»

من الإفتتاح

شاركت منظمة المدن العربية بالدورة الوزارية الـ 28 للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) تحت عنوان "العدالة الاجتماعيّة في السياسات العامة للدول العربيّة" في تونس خلال الفترة 15-16 سبتمبر 2014 تحت رعاية رئيس الجمهورية الدكتور منصف المرزوقي و بحضور شخصيات وزارية عربية ودولية.

استهلّت الجلسة الافتتاحية بكلمة دولة الإمارات العربية المتحدة التي تولّت رئاسة الدورة الـ27 للإسكوا فألقى السيد محمد صالح الشلواح، الوكيل المساعد لشؤون السياسات الاقتصادية في وزارة الاقتصاد الإماراتية كلمة شكر فيها البلدان الأعضاء في الإسكوا على تعاونهم خلال فترة رئاسة دولة الإمارات للدورة السابقة، وأشار إلى النشاطات التي تقوم بها الإسكوا منذ 40 عاماً في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

ثم ألقى الدكتور نديم خوري نائب الأمينة التنفيذية للإسكوا كلمة اللجنة معتبراً أن التغييرات والتحولات الهامة التي تشهدها الدول العربية تتطلب تعزيز للجهود الجماعية وقال: " التزامنا بالعمل معاً لتطوير استراتيجيات وآليات فاعلة تعزز نهج المشاركة، وتضمن سياسات تحقق تنمية اقتصادية وتوفر فرص العمل اللائق، وتحقق المساواة في توزيع العوائد، والعدالة الاجتماعية للجميع مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة للأجيال القادمة".

ولفت إلى أنّ الإسكوا لطالما مثّلت طبيعة المنطقة في تنوّعها وتاريخها

وقدرتها على مواجهة الأزمات التي تمر بها فكانت بحق تشارك المنطقة همومها وطموحاتها وتنقل هذه الطموحات والأوليات إلى المحافل العالمية، مشكّلةً صلة وصل بين الوطني والإقليمي والعالمي. ومن أبلغ الأمثلة على ذلك جهودها في متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي نقل وجهة النظر الإقليمية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو 20+).

وأضاف أن الإسكوا عملت طيلة 40 عاماً في إطار من التعاون الوثيق مع دول المنطقة ومع المؤسسات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، فنفذت العديد من المشاريع والأنشطة في العمل التحليلي والتعاون الفني وبناء القدرات والإنتاج البحثي والمعرفي في مختلف المجالات مثل الغذاء والماء والطاقة، وإدارة المعارف والتكنولوجيا، والإحصاء، وقضايا المرأة، والتجارة والمواصلات، وقضايا الشباب والهجرة، وقضايا النزاع والاحتلال. وكانت اللجنة ولا تزال ملتقى مفتوحاً للحوار والنقاش في مختلف المواضيع الاجتماعية والاقتصادية، لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المكتسبة بين دول من المنطقة ومن سائر مناطق العالم.

مستشار الأمين العام مع وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا

استهلت أعمال اليوم الأول بمناقشة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية للفترة 2013-2014 ونتائج المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، الذي عقد في العاصمة الأردنية، عمّان، في شهر نيسان/أبريل 2014، ونشاطات الإسكوا ضمن إطار السنة الدولية لدعم الشعب الفلسطيني (2014). كما ناقش المشاركون مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2016-2017 وتقرير الأمينة التنفيذية عن أنشطة الإسكوا، بما في ذلك التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية. إلى جانب مناقشة عدة مشاريع ومواضيع هامة.

يذكر أن مملكة البحرين تسلمت رئاسة الدورة الـ28، ممثلة بالدكتورة الشيخة رنا بنت عيسى آل خليفة، الوكيلة المساعدة للشؤون العربية والأفروآسيوية والمنظمات في وزارة الخارجية البحرينية وذلك عملاً بالمادة 12 من نظام الإسكوا الداخلي التي تنصّ على أن تتولّى البلدان الأعضاء رئاسة الدورة بالتناوب حسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية، المعمول به في الأمم المتحدة، وحلّت كل من الجمهورية التونسية نائباً أولاً للرئيس، ممثلة بالسيد جلال السنوسي، مدير التعاون متعدد الأطراف في وزارة الشؤون الخارجية، ودولة الإمارات العربية المتحدة

نائباً ثانياً، ممثلة بالسيد محمد صالح الشلواح. وتولّت جمهورية السودان مهام المقرّر، ممثلة بالسيد عبد العزيز محمد مبروك، مدير عام التجارة الخارجية في وزارة التجارة.

اتفاقية

على هامش أعمال الدورة الوزارية الـ28 للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تم توقيع اتفاق إطاري للتعاون الفني بين حكومة الجمهورية التونسية ممثلة بوزير الاقتصاد والمالية السيد حكيم بن حمودة والإسكوا ممثلة بالدكتورة ريما خلف وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة.

ويشمل الاتفاق إعداد خارطة للاستثمار في تونس مع التركيز على المناطق الأقل نموا وإعداد دراسة حول "النمو والتشغيل في تونس" تتضمن توصيات بشأن السياسات الاقتصادية اللازمة لمساندة تونس في المرحلة الانتقالية ودعم الحكومة التونسية بهدف إعداد المخطط المقبل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على بناء القدرات الإدارية والتحليلية في مجال التخطيط اللامركزي، استخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة (CGE) والنماذج والأدوات الكمية في مجال التخطيط، بناء القدرات في مجال التخطيط على المدى القصير وتحليل الاقتصاد الكلي، و تطوير أدوات للمتابعة والتقييم ومؤشرات لقياس التقدم المحرز لبلوغ أهداف التنمية. ويشمل الاتفاق أيضا تنظيم ورشة عمل حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتمويل البنى التحتية في مجال النقل المتعلق بالتجارة تمهيداً لإعداد دراسة حول الاستراتيجية الوطنية للنقل وتسهيل التجارة واللوجستية. كما يشمل دعم الحكومة في تقييم آثار مزيد من تحرير التجارة في مجالي الفلاحة والصيد البحري على الاقتصاد التونسي، وذلك في إطار المفاوضات المقبلة مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق التبادل الحر المعمق والشامل؛ وتعزيز قدرات كتابة الدولة للتنمية والتعاون الدولي في مجالات الإحصاء.

توقيع العقد

ويشمل الاتفاق دعما حول تحليل الأثر الاقتصادي للأزمة الليبية على تونس وسيناريوهات فترة ما بعد النزاع. وسيتم مناقشة سبل دعم إنجاز مخطط التنمية المقبل لتونس على أن ينتج عن هذه المناقشات وثيقة مشروع بين الإسكوا والحكومة التونسية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في تونس. وستقدم الإسكوا الدعم الفني في إطار برنامجها العادي للتعاون الفني للمجالات السبعة المذكورة، بينما يتوقف إعداد وثيقة المشروع القادم على توفر الموارد اللازمة وفقاً لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في تونس (2015-2019).

جانب من الإفتتاح

اجتماع المكتب التنفيذي لـ UCLG-MEWA
عمدة إسطنبول: المدن أصبحت هي العالم

الاجتماع المشترك للمكتب التنفيذي والمجلس UCLG-MEWA

شاركت منظمة المدن العربية في اجتماع المكتب التنفيذي والمجلس المشترك لمنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية UCLG – MEWA في مدينة أضنا التركية خلال الفترة 19-20 ديسمبر 2014.

تم في بداية الاجتماع النظر في التقرير المالي لعام 2014 لـ UCLG - MEWA و النظر في مشروع الميزانية للعام 2015. و استعرض المشاركون برنامج الأعمال لعام 2015. كما تم عرض تقرير الأمين العام لـ UCLG - MEWA والمصادقة عليه والذي تضمن عدة مقترحات تتعلق بإنشاء عدد من اللجان ذات الاختصاصات المختلفة.

أمين عام المنظمة محمد دومان ألقى كلمة وجه فيها التحية لإخواننا الفلسطينيين قال: أن المنظمة بصدد إنشاء مكتب لتدريب اللاجئين السوريين.

كما تحدث رئيس بلدية المدينة المضيفة حسين سوزلو عن المدينة الذكية وقال: أن المدينة الذكية هي التي توفر الخدمات الذكية لساكنيها حيث قطعت مدينة أضنة شوطاً بعيداً في تحقيق استدامة الخدمات المقدمة للناس.

كما القى رئيس بلدية إسطنبول قادر طوباش كلمة أشار فيها أن المدن في عالم اليوم تتعاون فيما بينها وأصبح صوتها مسموعاً في كل المحافل، مشيراً إلى أن المدن تسجل تحولات سريعة وتعتمد أجندات ومخططات ترقى إلى مستوى عمل الحكومات والدول وقال: في السابق كان هناك دول ومدن، أما اليوم هناك مدن وشعوب. لقد أصبحت المدن هي العالم.. وكل شيء يبدأ من المدن ومن ثم إلى المركز. وحث طوباش رؤساء البلديات المشاركين في الندوة العلمية المصاحبة لاجتماع UCLG-MEWA والتي حملت عنوان " المدن الذكية والابتكار" على التنبؤ بالمشاكل والعمل على إيجاد الحلول قبل وقوعها.

وقد رحب المشاركون في اجتماعات أضنا بقرار المكتب الدائم لمنظمة المدن العربية خلال انعقاده في المنامة 2014 بالموافقة على طلب UCLG-MEWA كعضو مراقب في المنظمة.

من الإفتتاح

المعهد العربي لإنماء المدن ينظم ندوة (التدبير الحضري بالمناطق القاحلة) بالتعاون مع المديرية العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية المغربية

مدينة العيون المغربية 9-11 سبتمبر 2014

إفتتاح ندوة التدبير الحضري بالمناطق القاحلة

نظم المعهد العربي لإنماء المدن بالتعاون مع المديرية العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية المغربية ندوة (التدبير الحضري بالمناطق القاحلة) في مدينة العيون بالمملكة المغربية خلال الفترة 9-11 سبتمبر 2014.

تأتي أهمية الندوة في تسليط الضوء على التحديات ومشاكل المناطق القاحلة والأساليب العلمية والتقنيات الحديثة واستخداماتها للحد من المناطق القاحلة وعرض للتجارب المحلية والإقليمية لتنمية المناطق القاحلة.

شارك في الندوة نحو 258 مشاركاً من عدد من الدول العربية هي (المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اليمنية، جمهورية السودان، المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاعات الحكومية ذات الصلة ومؤسسات دولية وعمومية وباحثين متخصصين من المملكة المغربية وخارجها.

اشتمل البرنامج العلمي للندوة خمس جلسات علمية وحلقة نقاشية حول المواضيع التالية:

الجلسة الأولى : السمات الأساسية والمعلومات حول المناطق القاحلة.

الجلسة الثانية : التحديات ومشاكل المناطق القاحلة.

الجلسة الثالثة : الأساليب العلمية والتقنيات الحديثة واستخداماتها.

الجلسة الرابعة : المواطن والمجتمعات المحلية والشراكة مع الأجهزة الحكومية .

الجلسة الخامسة :التجارب المحلية والإقليمية لتنمية المناطق القاحلة.

جانب من الحضور

كما نظم في إطار فعاليات الندوة معرض متخصص شاركت فيه جماعات محلية وإدارات ومؤسسات من القطاع الحكومي والخاص بالمملكة المغربية، كذلك تضمن برنامج الندوة زيارات ميدانية لعدة مواقع للاطلاع على التطبيقات العملية لمفهوم الجهوية على أرض الواقع من حيث الاختصاصات وتوزيع الموارد والمشاركة.

وفي ختام أعمال الندوة صدرت التوصيات التالية:

1- إنشاء منظومة معلوماتية مكانية متكاملة للمساعدة في إدارة واستدامة العمران الصحراوي تشتمل على المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمرافق والخدمات العامة.

2 - ضرورة مراعاة نتائج دراسات الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي لبيئة المناطق القاحلة عند تعمير واستثمار الأراضي بتلك المناطق .

3 - المحافظة على الغطاء النباتي والأشجار وخاصة شجرة الطلح لما لها من فوائد بيئية وصحية، وتخصيص ندوة خاصة بهذا الموضوع للوصول إلى الوسائل الكفيلة لمعالجة التحديات التي تواجه الغطاء النباتي، وتوصي الندوة بتخصيص يوم عربي لهذه الشجرة المباركة.

4 - إعادة النظر في الحلول المعمارية الموروثة من البناء المحلي والتقليدي بالمناطق القاحلة ومحاولة المزاوجة بين العمران الحديث والموروث المحلي ليتلاءم وتلك البيئات.

5 - استغلال الثروات والإمكانات المتوفرة في المناطق القاحلة من ثروات معدنية كالرمال والأحجار والمعادن والطاقات النظيفة والمتجددة لدعم اقتصاديات تلك المناطق.

6 - العمل على عدم عزل المناطق القاحلة والربط بينها وبين الأقاليم الأخرى والعالم من خلال محاور النقل البري واستحداث خطوط سكك حديدية لربطها بالأقاليم الأخرى والموانئ.

7 - العمل بمبدأ اللامركزية في إعداد الخطط التنموية من خلال نقل مهام وضع الخطط من الوزارات والهيئات المركزية إلى الشركاء على

جانب من الندوة

من الجلسات

من إفتتاح الندوة

المستوى المحلي وتمكينهم بكافة الصلاحيات والجوانب الفنية والمالية لتنفيذ تلك الخطط.

8 - اعتماد نظم تمويل المشاريع بمشاركة القطاع الخاص واستخدام أفضل الآليات والنظم الحديثة في هذا المجال لضمان سرعة الإنجاز واقتصار المشاريع الحكومية على الخدمات والمرافق العامة .

9 - تشجيع التعاون مع المراكز البحثية العالمية في اطار دعم الصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة في المناطق القاحلة.

10 - العمل على تبني سياسات الترشيد وإعادة الاستخدام وتدوير الموارد الطبيعية لإيجاد بيئات مستدامة في المناطق القاحلة.

11 - الانفتاح على العالم الخارجي وحجم المبادلات التي تحققها منتجات المناطق الصحراوية والمحافظة على خصوصيتها وعلى مواردها لا سيما غير المتجددة منها.

12 - جعل الإنسان في مركز التدخلات العمومية والعمل على توعيته وتربيته وغرس روح المواطنة للحفاظ على الموروث الطبيعي.

13 - العمل على تعزيز شراكات التعاون بين المدن العربية والانفتاح على العالم الخارجي، وحجم المبادلات التي تحققها منتجات النطاق الصحراوي.

14 - ضرورة إشراك المنتخبين والمجتمع المدني في إعداد استراتيجيات التدخل في المناطق القاحلة.

15 - العمل على تعزيز الالتقائية بين مختلف فروع الوزارات والسياسات العمومية لتنمية المناطق القاحلة.

16 - تشجيع الاستقرار بالمناطق القاحلة من خلال توفير البنيات التحتية الأساسية ودعم الاستثمار وإيجاد فرص العمل.

المنتدى العربي لنظم المعلومات ينظم ورشة تدريبية في مسقط بعنوان (إدارة المشاريع الاحترافية PMP)

جانب من الورشة

نظم المنتدى العربي لنظم المعلومات في العاصمة العمانية "مسقط" وبالتعاون مع بلدية مسقط ورشة تدريبية بعنوان "إدارة المشاريع الاحترافية PMP" وذلك في الفترة 14– 18 / 9 / 2014 برعاية مساعد رئيس بلدية مسقط لشؤون الخدمات سعادة خالد بن محمد بهرام ونائب امين عمّان عطوفة الدكتور يوسف عبد الله الشواربه وبحضور ما يقارب المائة شخصية يمثلون طيفاً من الفعاليات الرسمية والشعبية و الإعلامية.

أثنى الدكتور يوسف عبدالله القبلان في كلمة ألقاها في افتتاح ورشة العمل، على الدور الذي تقوم به بلدية مسقط في مجال تطوير الكوادر البشرية وبالتعاون مع المنتدى العربي لنظم المعلومات.

وأوضح جمعة بن سالم الشكيلي مشرف عام التخطيط والتدريب ببلدية مسقط في كلمته على أهمية تنفيذ هذا البرنامج في دعم مسيرة العمل البلدي بما يتواكب مع الأنظمة العلمية والتقنيات والابتكارات المتجددة وما للمشروعات الاحترافية من دور ريادي بارز في خدمة سكان المدينة لإيجاد بيئات عصرية تتمتع بمقومات المدن الحديثة كما توجه جمعه الشكيلي بالشكر للمنتدى العربي لنظم المعلومات والقائمين على تنظيم هذا البرنامج.

من جهته قال مدير عام المنتدى العربي لنظم المعلومات المهندس جميل محمد العملة في كلمته أن انعقاد هذا البرنامج التدريبي بالتعاون مع بلدية مسقط جاء ليكون ثمرة تعاون المنتدى مع المؤسسات والبلديات العربية لإتاحة الفرصه للمشاركين الذين يمثلون عدد من البلديات والمدن العمانيه لتنمية المهارات الإدارية والقيادية والفنية لديهم وتعزيزها بالموضوعات والتدريبات العملية حتى يصبح المشارك قائداً واثقا من نفسه وقادرا على تخطي الصعاب ومحققاً لأهداف ومتطلبات العمل ومؤهلا لإدارة الأخرين بكفاءة واقتدار ليحقق رسالة المؤسسة التي يتنمي إليها .

توزيع الشهادات على المشاركين

شـارك في الورشـه 56 مـختصا في مـجال مشاركاً يمثلون 16 جـهة من مـختلف المسـتويات القيادية في بلدية مسـقط و مطرح و صـحار و ظفار و بوشـر ووزارة القوى العـاملة ووزارة البلديات الاقليمية وموارد المياه وشؤون البلاط السلطاني

وهـدفت ورشة العـمل إلى تمكين المشاركين من إدارة المشاريع باحـترافية وكفاءة عالية بالاضافة الى استخـدام افضـل التطبيقـات في هذا المجـال ،كما ركزت الورشـة على كيفية ادارة المشـاريع بمجالاتهـا المـختلفة مع التركيـز علـى ادارة العمليـات المطلوبـة لتنفيذ المشـاريع بصـورة فعالة، من خـلال التطرق لجميـع نطاقات المعرفـة ومنهـا ادارة الموارد البشـرية وادارة الكلفـة وادارة الأزمـات وإدارة الوقت وإدارة المشـتريات والعقود ومهارات الاتصال وغيرها.

وفي نهاية الدورة وزعت الشهادات على الخريجين وتبادل الدروع التذكارية.

توزيع الدروع التذكارية

المشاركون

الهجرة والنزوح وانعكاساتهما على الخدمات والمرافق العامة في المناطق الطرفية بمدينة الخرطوم الكبرى

الأستاذ الدكتور عثمان الحسن محمد نور
جامعة الملك سعود، الرياض
osmannour@hotmail.com

على الرغم من تدني نسبة سكان الحضر في السودان قبل السبعينيات، مقارنة بالعديد من الدول النامية، فان الربع الأخير من القرن العشرين بدأ يشهد تزايداً في معدلات النّمو الحضري لمدينة الخرطوم الكبرى(1)، التي ارتفع عدد سكانها من 93 ألف نسمة عام 1956م، إلى نحو 4,3 مليون نسمة لعام 1996م [هلاوي، 1999م]. ويقدر عدد سكان مدينة الخرطوم الكبرى حالياً بنحو سبعة ملايين نسمة.

ويمثل هذا العدد نحو ربع سكان السودان، ما جعل مدينة الخرطوم الكبرى ذات هيمنة عالية Super primate، ولا تفوقها في درجة الهيمنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مدينة سوى مدينة القاهرة. وتعزى الزيادة الكبيرة المتواصلة في عدد سكان مدينة الخرطوم الكبرى إلى تدفق تيارات الهجرة الداخلية وتزايد أفواج النازحين، المتأثرين بالجفاف والتصحر والحرب الأهلية والنزاعات القبلية، الدائرة في عدد من مناطق السودان.

إضافة إلى تأثير معدلات الزيادة الطبيعية الناتجة عن ارتفاع معدلات المواليد والانخفاض النسبي في معدلات الوفيات. ويشكل هذا النمو السكاني المتسارع عبئاً ثقيلاً على الإمكانات والموارد المخصصة لمدينة الخرطوم الكبرى، ما جعل تنظيماتها الهيكلية ومؤسساتها الخدمية غير قادرة على تحقيق احتياجات السكان.

و"على الرغم من أن ظاهرة التحضر ونشوء المدن في المجتمعات النامية، قد سبقت نشوء المدن في المجتمعات المتقدمة من الناحية التاريخية، فان خبرات الأولى عبر العصور المتعاقبة لم تتبلور في تنظيم أو سياسة يستطيع من خلالها التكيف مع التغيرات السريعة الناتجة عن نمو المدن، ولذلك، فإن الدول النامية ستعاني من التحضر السريع، وستواجه العديد من المشكلات المعقدة [القطب، 1984: 24].

قد أدت الهجرة من الريف إلى الحضر إلى ظهور مدن الأكواخ والصفيح، التي شُيّدت على أطراف المدن، وشكلت انتفاخات وأوراماً غير طبيعية.

وأصبحت تلك التجمعات السكنية تشكل قلقاً لأجهزة الأمن والمشتغلين بالتخطيط العمراني وإصحاح البيئة. كما أن تلك المناطق العشوائية حمّلت المدن طاقات إنفاقية لا تمكن أجهزتها التنفيذية من اتخاذ القرارات الملائمة لتطوير المدن وتحسينها، فتدهورت الخدمات الصحية والتعليمية ووسائل المواصلات والمرافق العامة، كالمياه والكهرباء والطرق وغيرها.

قد أوضحت بحوث ورشة العمل- التي عقدتها مفوضية العون الإنساني بوزارة التعاون الدولي في 30 أيلول إلى الأول من أكتوبر 2002م بالخرطوم، بشعار ((نحو رؤية قومية للنزوح))-أن تدفق النازحين نحو مدينة الخرطوم الكبرى أدى إلى تدهور البيئة المحيطة بالنازحين، ونقص في الخدمات وتدهور البيئة السكنية، وانتشار أحزمة الفقر والسكن العشوائي، وانتشار البطالة، وغير ذلك من السلبيات على الأسرة وعلى مجتمع العاصمة المثلثة.

وتشير دراسة تقويم الفقر الحضري بولاية الخرطوم- التي أجريت عام 1998م- إلى أن معظم مناطق السكن العشوائي ومعسكرات النازحين يعاني من نقص حاد في المراكز الصحية، والكوادر الصحية والأدوية، وأن نحو 50 % من سكان تلك المناطق يعتمدون على أنفسهم في تشخيص أمراضهم والبحث عن العلاج. كما أوضحت تلك الدراسة أن مناطق السكن العشوائي ومعسكرات النازحين تعاني من نقص حاد في الخدمات التعليمية، حيث لا تزيد نسبة الالتحاق بمدارس المرحلة الأساس عن 27 %. وبالمدارس الثانوية عن 25 %، وأن نحو 73 % من المياه المستخدمة في تلك المناطق لا تتفق مع المعايير الخاصة بصلاحية مياه الشرب (MOSCA, UNDP, 1999).

مما سبق ذكره يتضح أن مسألة النمو الحضري المتسارع لمدينة الخرطوم الكبرى تشكل مجموعة من القضايا، التي ينبثق عنها كم هائل من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية وغير ذلك من مشكلات نقص الخدمات وقصور المرافق العامة. وقد يصعب تناول مثل هذه المشكلات في دارسة واحدة، ما جعل هذه الدراسة تركز على تأثير النمو الحضري المتسارع لمدينة الخرطوم الكبرى على مدى توافر وكفاية الخدمات الضرورية في مناطق السكن العشوائي ومعسكرات النازحين.

وتنحصر أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

(1) التعرف على تيارات الهجرة والنزوح نحو مدينة الخرطوم الكبرى.

(2) تصميم مؤشر إحصائي لقياس مدى توافر وكفاية الخدمات والمرافق العامة.

(3) التعرف على انعكاسات تلك التيارات على مدى توافر وكفاية الخدمات والمرافق العامة.

(4) التعرف على الفروق بين المحليات في مدى توافر الخدمات بين مناطق السكن العشوائي ومعسكرات النازحين.

وتعتمد الدراسة على مصادر بيانات متعددة، أهمها: المسح القطاعي في المناطق المستهدفة بمشروع ((الترقية الحضرية ومحاربة الفقر))، الذي أجري من كانون أول/ ديسمبر 1998م وحتى شباط/فبراير 1999م، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبتنفيذ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وجمعت بيانات المسح من ست محليات (تتبع إلى أربع محافظات)، اختارتها وزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية بولاية الخرطوم، بناء على درجة تمركز الأسر الفقيرة، باستثناء محلية أم درمان التي اختيرت للمقارنة بينها وبين مناطق الفقر الحضري.

والجدير بالذكر أن البيانات- التي في هذه الدراسة- متوافرة على مستوى الحارات (المربعات) Blocks والقطاعات Sectors والمحليات Localities. كما تعتمد هذه الدراسة على نتائج الدراسة التي أجراها الباحث في أغسطس من عام 2002م، في بعض مناطق السكن العشوائي ومعسكرات النازحين بمحافظة شرق النيل.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها العملية من أن تحليل الواقع الصحي والبيئي والتعليمي والسكني- في مدينة تتسم بالتوسع الإداري والنمو السكاني المتسارع- يساعد على معرفة الاحتياجات الفعلية لسكان مناطق السكن العشوائي ومعسكرات النازحين. كما قد تفيد نتائج هذه الدراسة في وضع البرامج والسياسات لعلاج المشكلات الناجمة عن ازدياد تيارات هجرة الريفيين وتدفق النازحين إلى مدينة الخرطوم الكبرى، لتفادي المزيد من الآثار السلبية على مستوى الفرد والمجتمع. وتستخدم الدراسة عدة طرق لتحليل البيانات، كمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت وتحليل التباين Analysis of Variance ومعاملات الارتباط ومستوى دلالاتها الإحصائية.

الهجرة والنزوح نحو مدينة الخرطوم الكبرى

قادت ظاهرة الهجرة الداخلية في العديد من الدول النامية إلى بروز ظاهرة التحضر ونمو المدن المتسارع، ما أدى لظهور العديد من المشكلات في كل من المناطق الحضرية والريفية على السواء. وأصبحت ظاهرة تيارات الهجرة المتزايدة نحو المدن تؤثر سلباً في أمنها واستقرارها، وفي مستوى الخدمات والمرافق العامة، وفي ظهور الأحياء العشوائية على أطراف المدن.

ومنذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، أخذت تيارات الهجرة من الريف إلى المدن -وبخاصة إلى مدينة الخرطوم الكبرى- تزداد بمعدلات متصاعدة، حتى أصبحت الهجرة الداخلية تشكل عاملاً رئيساً في نمو المراكز الحضرية. كما نلاحظ أن نمط الهجرة من الريف إلى مدينة الخرطوم الكبرى بدأ يتغير، حيث ظهرت تيارات ((الهجرة الأسرية)) بقصد الإقامة الدائمة والعمل في الصناعات التحويلية، والتجارة، وأعمال التشييد والبناء، والخدمات الأخرى، كقطاعات النقل والمواصلات والخدمات المنزلية.

وقد كشفت دراسة أن المعدل السنوي الصافي للهجرة الوافدة إلى مدينة الخرطوم الكبرى قد ارتفع من 3,7% خلال الفترة 1955 - 1964م، إلى 4,4% خلال الفترة 1964 - 1973م، ثم إلى 5,3 % خلال الفترة 1973 - 1983م. وتمثل هذه المعدلات حوالي 61 % و65 % و66 % من معدلات النمو السكاني لمدينة الخرطوم الكبرى على التوالي، ما يشير إلى أن ما يقارب ثلثي النمو السكاني بمدينة الخرطوم الكبرى ينتج عن صافي الهجرة الوافدة، أما الثلث الآخر فتسهم به الزيادة الطبيعية [نور، 1986]. وتقدر نتائج مسح الهجرة والقوى العاملة لعام 1996م عدد سكان مدينة الخرطوم الكبرى بنحو 4,3 مليون نسمة. كما قدرت معدلات النمو السنوي لسكان مدينة الخرطوم الكبرى- خلال الخمس سنوات الأخيرة- بنحو 7 %. وتستأثر الهجرة الداخلية بنحو 71% من هذا المعدل، تاركة 29 % فقط للزيادة الطبيعية.

كما تدفق- خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين- العديد من النازحين نحو التجمعات الحضرية، وبخاصة نحو مدينة الخرطوم الكبرى، نتيجة للجفاف والتصحر، الذي اجتاح مناطق كردفان ودارفور وشرقي البلاد، ونتيجة لظروف الحرب الأهلية الدائرة في جنوب البلاد منذ عام 1955م، والتي زادت نيرانها اشتعالاً منذ عام 1983م.

وقد أوضحت دراسة- ضمن فعاليات ((الورشة القومية للنزوح))- أن النزوح يعد هجرة قسرية، وأن العقدين الأخيرين من القرن العشرين شهدا تحولاً نوعياً في الاتجاهات الرئيسة في الحراك السكاني بالسودان، إذ تمركزت المجموعات المهاجرة نحو المناطق العشوائية التي أحاطت بالمدن الكبرى إحاطة السوار بالمعصم. و تضيف الدراسة إلى أن أسباب الهجرة والنزوح قد انحصرت في عوامل

اقتصادية واجتماعية ومناخية، إضافة لظروف الحرب الأهلية والنزاعات القبلية [مفوضية العون الإنساني، 2002].

وفي هذا الصدد، أوضحت دراسة منطقة ((دار السلام))- احدى مناطق معسكرات النازحين- أن أسباب النزوح إلى مدينة الخرطوم الكبرى تتلخص في الجفاف والتصحر (42,8%)، والبحث عن فرص عمل (30%)،والحرب الأهلية (10,9 %)، والبحث عن الخدمات (3,6%) [MOSCA, UNDP and NCHS, 2000].

وقد كشفت نتائج الدراسة- التي أجراها الباحث- أن مجتمع النازحين من المجتمعات الفتية، حيث بلغت نسبة السكان- الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً- 46%، وذلك نتيجة لارتفاع معدلات الولادات وسط المهاجرين والنازحين. كما تتميز الأسر النازحة بارتفاع متوسط عدد أفرادها، حيث يبلغ نحو 7,2 شخص، ما يزيد من عبء الإعالة، وبخاصة أن معظم أفراد الأسر من صغار السن، ومن غير المنتجين.

ويلاحظ أن معظم النازحين يعملون في أعمال هامشية غير منتجة، ويعتمدون على الإعانات والمساعدات والإغاثة، التي تقدمها المنظمات الخيرية. كما أوضحت الدراسة أن المهاجرين والنازحين- الذي يفدون من منطقة أو قبيلة واحدة- يميلون للتجمع في منطقة واحدة، سعياً للشعور بالأمن والطمأنينة والانتماء. ويلاحظ أن معظم سكان ((معسكر السلام))- على سبيل المثال- ينتمون إلى قبائل الدنيكا والشلك والنوير، الذين نزحوا من جنوبي السودان. كما يلاحظ أن هؤلاء المهاجرين والنازحين قد انتقلوا بعاداتهم وثقافاتهم الفرعية، ما قد لا يساعد على اندماجهم وانصهارهم وتكيفهم مع الحياة الحضرية الجديدة.

وهنالك بعض النظريات، التي حاولت تفسير التفاوت في نوع المهاجرين وخصائصهم على أساس انتقائية الهجرة: كنظرية رافنشتاين، ونموذج الطرد والجذب عند جروبل، التي أوضحت أن عوامل الجذب والطرد تميل إلى انتقاء أنواع معينة من السكان، وهي التي تكون مادة النزوح السكاني، وأن النازحين من مكان ما ليسوا عينة عشوائية من السكان [Bogue, 1961]. وقد يختلف هذا التعميم للذين نزحوا إلى مدينة الخرطوم الكبرى خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حيث كانت هجرتهم إجبارية جماعية، لظروف الجفاف والتصحر والحرب الأهلية.

وخلاصة القول: إنّ نظرية واحدة بعينها لا يمكنها أن تستوعب جميع الدوافع، التي تقف وراء ظاهرتي الهجرة والنزوح، لأن الدوافع تتنوع وتتباين وترتبط بمجموعة من الظروف والشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجغرافية وغيرها، سواء كان ذلك في منطقة النزوح أو منطقة الوصول. ويلاحظ أن المشكلة الرئيسة- التي ظلت تواجهها جهود العاملين مع ظاهرة النزوح- هي مشكلة التمويل، وقد تحملت

حكومة السودان العبء الأكبر من تكلفة احتواء مشكلة النزوح. كما تحمل سكان العاصمة المثلثة الآثار السلبية لظاهرة النزوح، كتدني الخدمات، وتدهور صحة البيئة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتهديد الأمن والاستقرار وغيرها من إفرازات الهجرة وتدفق النازحين.

وقد لاحظ الباحث- أثناء دراسته الميدانية- أن معظم المنظمات المحلية والعالمية- التي تقدم الخدمات التعليمية والصحية وإصحاح البيئة وتأمين مياه الشرب النقية وغير ذلك- يعاني من مشكلة الاستمرار في برامجه، بسبب عدم انتظام التمويل من المانحين والممولين.

وتقدر إدارة العون الإنساني عدد المنظمات العاملة بولاية الخرطوم بنحو 47 منظمة، وتقدر ميزانيتها مجتمعة بنحو عشرين مليون دولار. وأغلب تلك المنظمات تتولى تنفيذ مشروعاتها مباشرة في المناطق الفقيرة، بينما يكتفي بعض المنظمات بتقديم الدعم العيني، كالدواء وبعض المعدات الطبية لوزارة الصحة، كمنظمة إنقاذ الطفولة البريطانية. وتقدم منظمات أخرى- مثل ((منظمة كير)) و((اوكسفام)) و((منظمة الدعوة الإسلامية))- التمويل والدعم لمنظمات أخرى تتولى عملية تنفيذ البرامج.

المستوطنات السكنية للنازحين

بدأت ظاهرة الإسكان غير المشروع في رد فعل لعوامل متعددة، منها: الاقتصادية والسياسية والجغرافية والطبيعية وغيرها، ما دفع العديد من سكان المناطق الريفية وغيرها للنزوح نحو المدن الكبيرة للإقامة على أطرافها، من دون التقيد بقوانين ملكية الأرض، ومن دون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني. وتشيّد المساكن العشوائية- عادة - من الصفيح أو الزنك أو الخشب أو الكرتون في شكل أكواخ متفرقة، وذات أزقة ضيقة يصعب تحرك المركبات داخلها.

وكثيراً ما تفتقر مناطق السكن العشوائي للخدمات الضرورية كالصحة والصرف الصحي وإصحاح البيئة والتعليم والخدمات الأمنية ومياه الشرب النقية، وغيرها من الخدمات الأساسية. فقد أوضحت دارسة أن أهم إفرازات السكن العشوائي بولاية الخرطوم تتلخص في: الكثافة السكانية، وانتشار الأمراض، والتلوث البيئي، والمشكلات الأمنية، نتيجة لبعد تلك المناطق عن الرقابة، وانعدام وسائل الضبط الاجتماعي، ما أدى لانتشار الجريمة [فضيل، 1998].

وقد ظهرت مناطق السكن العشوائي- في البداية- شمالي مدينة الخرطوم بحري، وفي المنطقة التي تعرف حالياً بـ((الصّافية شمال))، وقد أدى تخطيط هذه المنطقة إلى ترحيل سكانها من المهاجرين والنازحين إلى منطقة ((الحاج يوسف)) بشرق النيل، حيث أقيم ((كرتون كسلا))، و((كرتون بارونا))، و((كرتون القرعان))؛ ثم ظهرت في مدينة أم درمان مناطق عديدة للسكن العشوائي، حول ((أم بدة)) و((القمائر)) و((مرزوق)) وغيرها. كما ظهرت مناطق السكن العشوائي جنوب ((الحزام الأخضر))، وحول منطقة ((جبل أولياء))، جنوبي مدينة الخرطوم [هلاوي، 1999].

وتضيف هذه الدراسة أن عدد مناطق السكن العشوائي ومعسكرات النازحين حول مدينة الخرطوم الكبرى قد بلغت ستة وتسعين موقعاً. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية المباني في المناطق الطرفية، قد شيدت في أراض إما مملوكة للدولة، أو للمواطنين، وتفتقر تلك المساكن لتراخيص المباني من السلطات المحلية. كما تتصف تلك المستوطنات بكثافتها السكانية العالية، وشوارعها الضيقة وأزقتها المتعرجة.

وخلال التسعينيات من القرن العشرين، بدأت وزارة الإسكان والشؤون الهندسية بولاية الخرطوم بإدخال معظم مناطق السكن العشوائي ضمن الخطط الإسكانية، ما نتج عنه تقنين السكن

العشوائي، وتشجيع المزيد من المهاجرين الجدد للإقامة في المناطق الطرفية لمدينة الخرطوم الكبرى. فقد خطط على سبيل المثال لا الحصر، ((كرتون كسلا)) الذي يعرف حالياً بـ((حي البركة)) و((حي التكامل)) و((عد بابكر)) و((مربع 48)) بـ((دار السلام)). ويلاحظ أن تقنين مناطق السكن العشوائي، وتخصيص معسكرات النازحين، كانا على حساب الأراضي المخططة للمجمعات الصناعية في مناطق غربي أم درمان، وحزام النازحين حول المنطقة الصناعية بمدينة الخرطوم بحري من الناحية الشمالية الشرقية.

وكذلك فريق ((الشوك))، غربي نادي سباق الخيل. وقد سبق أن خصصت هذه المنطقة للصناعات الخفيفة. كما يوجد السكن العشوائي على بعض الأراضي، التي خصصت لأغراض زراعية، كـ((مشروع السليت)) والمشاريع الزراعية بـ((الكرمتة)) والأراضي الزراعية بالجريف غرب، التي سميت فيما بعد بالسكن العشوائي الفاخر [هلاوي، 1999: 6].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المهاجرين والنازحين قد شيدوا مساكنهم في المناطق المنخفضة والمعرضة لأن تغمرها مياه الفيضانات المتكررة ومياه الأمطار الغزيرة، ما أفقد آلاف الأسر مساكنهم وممتلكاتهم. فضلاً عن أن مياه الأمطار الراكدة في المناطق المنخفضة شكلت وسطاً مناسباً لتوالد الذباب والناموس، الذي يعمل على انتشار الوبائيات، كالملاريا والبلهارسيا والجارديا وغيرها. ونذكر من تلك المناطق- على سبيل المثال لا الحصر- منطقة ((اللاماب)) جنوبي الخرطوم، و((مرزوق)) و((غرب الثورات)) بمدينة أم درمان، وبعض مناطق ريف شمالي الخرطوم، التي أصبحت مساكنها مهددة كل عام بمياه الأمطار.

الخدمات والمرافق في المناطق الطرفية

سبقت الإشارة إلى أن المسح القطاعي- في المناطق المستهدفة بمشروع ((الترقية الحضرية ومحاربة الفقر))- وافر بيانات تفصيلية عن الخدمات المختلفة والمرافق العامة، على مستوى المحليات Localities ومستوى القطاعات السكانية Sectors ومستوى الحارات (المربعات) Blocks، ما يمكن من التعرف على مدى توافر وكفاية الخدمات والمرافق العامة، والتعرف على اختلافاتها بين المحليات، التي شملتها الدراسة. فقد تم تحويل عدد المؤسسات التعليمية والصحية ودور العبادة والأماكن الترفيهية وخدمات المياه والطرق والمواصلات إلى ستة مؤشرات، تراوح قيمة كل مؤشر بين عشرة درجات في حال توافر الحد الأدنى من الخدمات الأساسية للمستويات السكانية، وصفر في حال عدم توافر الحد الأدنى من الخدمات الضرورية.

وقد استخدم عدد السكان في كل حارة (مربع) Block قيماً ترجيحية عند حساب المؤشرات، التي تقيس مدى كفاية الخدمات والمرافق العامة على مستوى المحليات والقطاعات.

وتوضح بيانات الجدولين (1) و(2) عدد السكان والأسر ومتوسط عدد أفراد الأسرة ومؤشرات الخدمات والمرافق بحسب المحليات والقطاعات السكانية على التوالي. كما تعرض بيانات الجدول (3) بعض مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي وخطأه المعياري والوسيط)،

والانحراف المعياري لمؤشرات الخدمات والمرافق العامة. ويبين الجدول (4) مصفوفة معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات السكانية ومؤشرات الخدمات والمرافق العامة، متضمناً قوة واتجاه ومستوى الدلالة الاحصائية للعلاقات الثنائية. ولما كانت محلية ((أم درمان جنوب)) ليست من المحليات الطرفية، التي تفتقر الخدمات والمرافق العامة، فقد رأينا أن نجري مقارنة بينها وبين المحليات الطرفية، التي شملتها الدراسة من خلال نتائج تحليل التباين الموضحة في الجدول (5). كما توضح بيانات الجدول (6) نتائج تحليل التباين، فيما يتعلق بمدى توافر وكفاية الخدمات والمرافق العامة، بين المحليات الست.

الخدمات التعليمية

على الرغم من المجهودات، التي تقدمها الدولة والمنظمات المحلية والعالمية في مجال التعليم ومحو الأمية للنازحين، فان ما يتوافر من المدارس أقل بكثير عن احتياجات تلك المناطق. وقد انحصر معظم الخدمات التعليمية في المرحلة الابتدائية ورياض الأطفال والخلاوي، مع ندرة المدارس الثانوية والمدارس الفنية. فعلى سبيل المثال، لا توجد مدارس ثانوية في محلية ((النيل الأبيض)) (قطاعي دار السلام وقرى السلام)، وقطاع ((مايو مندلا)) بمحلية ((الناصر))، وقطاع ((البركة)) بمحلية ((الحاج يوسف)).

وقد كشفت نتائج المسح أن 86,3% من مدارس التعليم الأساس في معسكرات ((مايو مندلا))، و((ود البشير))، و((قرى السلام))، و((البركة)) شيدتها المنظمات غير الحكومية، وتم تحول إدارة نحو 39% من تلك المدارس لوزارة التربية والتعليم بولاية الخرطوم. ويلاحظ أن بعض المنشآت التعليمية في المناطق الطرفية معرضة لتأثير عوامل البيئة التي تجعلها غير صالحة للقيام بدورها التربوي.

وتوضح بيانات الجدول (1) أن مؤشر الخدمات التعليمية للمحليات التي شملتها الدراسة - باستثناء محلية ((أم درمان جنوب)) - يُعد دون المتوسط، حيث يراوح هذا المؤشر بين 2,5 لمحلية ((الجريفات و أم دوم))، و4 لمحلية البقعة. ويتسع هذا المدى عند تحليل البيانات على مستوى القطاعات السكانية Sectors، حيث يراوح مؤشر الخدمات التعليمية بين 2 لقطاع ((قرى السلام)) (محلية النيل الأبيض)، و7 لقطاع ((ابن حنبل)) (محافظة البقعة)، كما هو موضح في بيانات الجدول (2) والعمود (5). وقد يعزى هذا الاختلاف الكبير إلى أن معظم القطاعات السكنية بمحلية ((البقعة)) يقطنه أوائل المهاجرين والنازحين بولاية الخرطوم، خلافاً للقطاعات في محليات ((النيل الأبيض)) و((الناصر)) و((الحاج يوسف))، التي خصص معظمها لمعسكرات النازحين الجدد، المتأثرين بالحرب الأهلية والنزاعات القبلية.

وتكشف بيانات تحليل التباين في الجدول (5) عن الاختلافات نسبة لمؤشر الخدمات التعليمية، بين محلية ((أم درمان جنوب)) ومحليات المناطق الطرفية، حيث يتضح وجود دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0,001 ؛ وتجدر الإشارة إلى أن محلية ((أم درمان جنوب)) تضم قطاعات ((أبو عنجة)) و((العباسية)) و((الموردة)) و((الملازمين)) و((العرضة))، وهي من أقدم الأحياء بمدينة أم درمان، التي أنشئ فيها العديد من المؤسسات التعليمية المختلفة منذ بداية القرن العشرين.

وتوضح مصفوفة معامل الارتباط في الجدول (4) أن

مؤشر الخدمات التعليمية يرتبط ارتباطاً عكسياً قوياً مع عدد السكان (0,53-)، وعدد الأسر (0,51-) وعدد أفراد الأسرة (0,77-)، وارتباطاً طردياً قوياً مع بقية مؤشرات الخدمات باستثناء المؤشر الخاص بتوافر دور العبادة. والجدير بالذكر أن معظم معاملات الارتباط له دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية: إما 0,05 أو 0,01.

الخدمات الصحية وخدمات الصحة البيئية

تُعد الصحة الجيدة عنصر الاستمرار الأساسي الحيوي لمزاولة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وبخاصة للأسر الفقيرة، التي تعاني نقصاً في الموارد، وهو الأمر الذي يؤدي إلى استمرار الدائرة المغلقة للفقر، حيث يسبب الفقر نقصاً في التغذية، وتدهوراً في الصحة، ما يؤدي بدوره لمزيد من الفقر.

وقد أوضحت دراسة أن المناطق الطرفية- التي يقطنها غالبية النازحين- تعاني نقصاً حاداً في الخدمات الصحية، التي يُقدم معظمها من خلال المنظمات غير الحكومية. وفي ظل قلة الخدمات الصحية، التي تتطلبها الأعداد المتزايدة من النازحين، وفي ظل تدهور صحة البيئة، وقلة مياه الشرب النقية، فإن الأمراض- التي تنتشر في تلك المناطق- تكون ذات طبيعة مجتمعية، كالملاريا والدرن وسوء التغذية. وهناك أمراض ترتبط بأسلوب الحياة الذي يعيشه سكان المناطق الطرفية، كالفشل الكلوي.

كما أوضحت الدراسة أن نصف عدد سكان تلك المناطق يعتمدون على أنفسهم في تشخيص أمراضهم والبحث عن العلاج، لقلة إمكاناتهم المادية [Abdul Hai, 2000].

وفيما يتعلق بصحة البيئة، فإن جميع المستوطنات العشوائية ومعسكرات النازحين تفتقر لخدمات الصرف الصحي، ما جعل السكان يعتمدون بصفة أساسية على المراحيض التقليدية. وخلال الخمس سنوات الأخيرة أنشأ بعض المنظمات المحلية والعالمية العديد من دورات المياه التقليدية بمعسكرات النازحين، التي بلغ عددها 14255 دورة مياه في معسكرات ود البشير ومايو مندلا والسلام وعد بابكر وجبل الأولياء [كرم الله، 2002].

كما أن عدم وجود التهوية الكافية يقلل من فعالية هذه المراحيض في طرد الروائح الكريهة والسيطرة على الذباب والمخاطر.

كما لاحظ الباحث خلال دراسته الميدانية أن بعض المستوطنات الطرفية بمدينة الخرطوم الكبرى تحيط به أماكن لجمع وحرق القمامة، كما هي الحال في جنوب مدينة الخرطوم، وشمال مدينة الخرطوم بحري، وشرق المنطقة الصناعية، وغرب أم درمان.

وتكشف بيانات الجدول (1) عن تدني مؤشر الخدمات الصحية في جميع المحليات، التي شملتها الدراسة، باستثناء محلية ((أم درمان جنوب))، حيث راوح المؤشر بين 1,5 لمحلية ((الجريفات و أم دوم))، و3 لمحلية ((البقعة)).

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الخدمات الصحية- باستثناء محليتي ((أم درمان جنوب)) و((البقعة))- تقدمه المنظمات غير الحكومية، وبخاصة في معسكرات النازحين، حيث تقدم تلك المنظمات الأدوية وبعض المواد الغذائية.

وقد لاحظ الباحث- أثناء الدراسة الميدانية- أن بعض المراكز الصحية والمستوصفات في مناطق السكن العشوائي ومعسكرات النازحين تعمل بكفاءة متدنية، لعدم توافر الأجهزة والكوادر الطبية اللازمة. كما يُلاحظ أن معظم الذين يعملون في المنظمات الخيرية ومنظمات الإغاثة الطبية من غير العاملين الدائمين، ويعملون ساعات محدودة.

وتوضح بيانات الجدول (4) وجود علاقة عكسية بين

مؤشر الخدمات الصحية وعدد السكان وعدد الأسر ومتوسط عدد أفراد الأسرة. وفي المقابل، يرتبط مؤشر الخدمات الصحية ارتباطاً طردياً قوياً بمعظم مؤشرات الخدمات والمرافق العامة، باستثناء مؤشر عدد دور العبادة من مساجد وكنائس. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية هذه الارتباطات لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0,05. كما تكشف نتائج تحليل التباين [الجدول 5] عن أن عدد مؤسسات الخدمات الصحية تختلف اختلافاً كبيراً بين المحليات الطرفية ومحلية ((أم درمان جنوب))، حيث بلغت قيمة الاختبار الفائي (F-test 33,17) بمستوى دلالة قدره 0,000.

خدمات المياه

تُعد مشكلة نقص المياه من أكبر المشكلات، التي يواجهها سكان مناطق الفقر الحضري بولاية الخرطوم، حيث أوضحت دراسة أن نحو 80 % من سكان تلك المناطق يعدون عطشى، لعدم توافر مياه الشرب، وأن 27 % من المياه المتوافرة لا تتفق مع المعايير الخاصة بصلاحية مياه الشرب [Abdul Hai, 2000].

كما تشير دراسة محاربة الفقر بولاية الخرطوم إلى أن الولاية تعاني عجزاً في المياه يقدر بنحو 40 % من الاحتياطي الكلي للمياه. وتُعد المناطق الطرفية لمدينة الخرطوم الكبرى أكثر المناطق معاناة من هذا العجز.

ويلاحظ أن شبكة المياه تغطي نحو 65 % من المناطق الحضرية بولاية الخرطوم؛ وأما القاطنون في مناطق السكن العشوائي والنازحون، فإنهم يحصلون على المياه من الآبار الارتوازية والمضخات اليدوية ومن الباعة المتجولين الذين قد تتعرض المياه التي يحملونها للتلوث [وزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية، 2002: 5– 6].

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الآبار الارتوازية ومضخات المياه بمعسكرات النازحين نفذتها منظمة "كير" العالمية، حيث حفرت المنظمة أربع آبار ارتوازية بمعسكر "ود البشير"، وسبع آبار بمعسكر "السلام". وهناك 65 مضخة يدوية بمعسكر "مايو ماندلا"، و135 مضخة يدوية بمعسكر جبل الأولياء (كرم الله، 2002).

وتكشف بيانات الجدول (1) عن تدني مؤشر خدمات المياه في محليات النيل الأبيض والناصر والجريفات التي يقطنها غالبية النازحين والمهاجرين، الذين وفدوا مؤخراً لولاية الخرطوم. كما توضح بيانات الجدول (1) ارتفاع مؤشر المياه لمحلية ((أم درمان جنوب))، مقارنة ببقية المحليات الطرفية. وهذه النتيجة تؤكدها القيمة الفائية (F- test) لتحليل التباين، التي تبلغ 59,01 بمستوى دلالة 0,000 [الجدول 5]. ويعزى ذلك إلى أن جميع أحياء محلية ((أم درمان جنوب)) متصلة بشبكة المياه المركزية لمدينة الخرطوم الكبرى. كما يعزى الارتفاع النسبي لمؤشر المياه لمحليتي ((البقعة)) و((الحاج يوسف)) إلى ربط بعض أحياء هاتين المحليتين بشبكة المياه المركزية لمدينة الخرطوم الكبرى، مثل قطاعي ابن حنبل والشافعي بمحلية ((البعقة))، ومنطقة ((الشقلة)) بمحافظة ((الحاج يوسف)).

خدمات المواصلات والطرق

أوضحت نتائج المسح القطاعي أن الطرق في المحليات- التي شملتها الدراسة- تنقسم إلى أربعة أقسام:

(أ) طرق مرصوفة بالأسفلت Asphalt.

(ب) طرق معبدة بالحصى Gravel.

(ج) طرق ترابية معبدة.

(د) طرق غير معبدة.

وتنحصر الطرق المرصوفة بالأسفلت في محليات ((أم درمان جنوب)) و((البقعة)) و((الحاج يوسف))، مع محدودية عددها في محليتي البقعة والحاج يوسف؛ وأما الطرق المعبدة بالحصى، فيلاحظ وجودها في جميع المحليات، التي شملتها الدراسة، باستثناء محليتي ((النيل الأبيض)) و((الناصر)). وتوجد الطرق الترابية المعبدة في معظم مناطق المحليات- التي شملتها الدراسة الميدانية- بدرجات متفاوتة؛ فعلى سبيل المثال، نلاحظ أنه في معسكرات ((مايو مندلا)) لا يوجد سوى طريق ترابي واحد معبد.

وقد كشفت هذه الدراسة عن قلة وسائل المواصلات في المحليات الطرفية، وبخاصة في الفترات المسائية. وتعد محليات أم درمان والبقعة والحاج يوسف أكثر حظاً فيما يتعلق بتوافر وسائل المواصلات العامة، وبخاصة إذا ما قورنت بالمحليات، التي يتكون غالبية سكانها من المهاجرين والنازحين الجدد. وتجدر الإشارة إلى أن بعض معسكرات النازحين تنقطع عنه وسائل المواصلات في موسم الأمطار، كمعسكر مايو مندلا (محلية الناصر)، ومعسكر دار السلام، ومعسكر قرى السلام (محلية النيل الأبيض).

وتوضح بيانات الجدول (1) أن مؤشر خدمات المواصلات والطرق يراوح بين 2 لمحليتي ((النيل الأبيض)) و((الناصر))، و8 لمحلية أم درمان جنوب. وهذا الاختلاف الواضح تؤكده نتائج تحليل التباين الموضحة في الجدول (5)، حيث بلغت القيمة الفائية (F-test 54,44) بمستوى دلالة قدرها 0,000.

أهم النتائج والتوصيات

أوضحت هذه الدراسة أن تيارات الهجرة والنزوح نحو مدينة الخرطوم الكبرى أخذت تتسارع خلال العقدين الأخيرين، ما جعل سكانها يتزايدون بمعدلات عالية، تفوق بكثير معدلات النمو في الخدمات والمرافق العامة.

كما أوضحت الدراسة أن معظم مناطق السكن ومعسكرات النازحين يعاني تدني صحة البيئة، ويشهد نقصاً حاداً في الخدمات الصحية والتعليمية، وفي المرافق العامة.. كالمياه والمواصلات والطرق وغيرها. وباستثناء محلية ام درمان جنوب (التي تقع خارج المناطق الطرفية)، فإن معظم مؤشرات الخدمات والمرافق العامة يقل عن المتوسط بكثير، حيث يراوح مؤشر الخدمات التعليمية بين 2,5 درجه لمحلية النيل الأبيض و4 درجات لمحلية البقعة، ويراوح مؤشر الخدمات الصحية بين 1,5 درجة لمحلية الجريفات و3 درجات لمحلية البقعة.

ونوصي في هذا الصدد بالعمل على تطوير وترقية الخدمات والمرافق العامة في معسكرات النازحين ومناطق السكن العشوائي بمدينة الخرطوم الكبرى، وفقاً لاستراتيجية ملائمة، تتوافر فيها آليات التنفيذ من كوادر بشرية وموارد مالية.

وفي تقديرنا أن ظاهرتي الهجرة والنزوح نحو مدينة الخرطوم الكبرى سيستمران، على الأقل في المنظور القريب، ما دامت محاولات إحلال السلام وإنهاء الحرب في السودان تراوح مكانها، وما دامت المناطق الريفية أقل حظاً ونصيباً من مشروعات وبرامج التنمية.

وقد أسفر الحوار الخاص بمستقبل النازحين بولاية الخرطوم عن ثلاثة خيارات لحل المشكلة:

(أ) إعادة توطين النازحين حول مدينة الخرطوم الكبرى.

(ب) ترحيل النازحين لمواقع الإنتاج بالولايات المختلفة.

(ج) إعادة النازحين إلى المناطق، التي وفدوا منها.

وقد أثبتت التجربة فشل الخيار الثاني، عندما رحّلت الدولة - في بداية الثمانينات من القرن العشرين - المهاجرين والنازحين من مناطق السكن العشوائي إلى مواقع الإنتاج الزراعي؛ وأما الخيار الأول، فهو الذي تتبناه الحكومة حالياً، عندما بدأت وزارة الإسكان والشؤون الهندسية بولاية الخرطوم إدخال مناطق السكن العشوائي ضمن الخطط الإسكانية، ما نتج عنه تقنين السكن العشوائي، وتشجيع المزيد من الهجرات والنزوح نحو مدينة الخرطوم الكبرى، بدلاً من حث المهاجرين والنازحين للتوجه إلى مناطق أخرى. فضلاً عن أن هذه السياسة أفرزت العديد من المشكلات البيئية والأمنية والاجتماعية والصحية.

وبناء عليه، فإنني أفضل الخيار الثالث، الذي يشجع على العودة الطوعية، بعد إحلال السلام وتحقيق الأمن والاستقرار، والشروع في إعمار المناطق، التي دمرتها الحرب الأهلية والنزاعات القبلية.

وفي هذا الصدد نوصي بانتهاج سياسة التخطيط الإقليمي والتنمية المتوازنة وتنمية المناطق الريفية لتجفيف منابع النزوح والقضاء على أسبابه.

كما نرى ضرورة أن تسبق العودة الطوعية تحقيق الحد الأدنى من الخدمات والمرافق العامة في المناطق التي نزح منها السكان.

كما نوصي بضرورة تدريب وتأهيل النازحين وتزويدهم بوسائل كسب العيش وتمكينهم من امتلاك المهارات التي تؤهلهم للإنتاج إن عادوا إلى مواطنهم، أو اندمجوا في المجتمع المضيف. فتدريب وتأهيل هؤلاء النازحين يساعدان على التقليل من الاعتماد على الإغاثة، حين يصبحون معتمدين على أنفسهم في دور الإنتاج والبناء.

وقد أوضحت هذه الدراسة أن حكومة ولاية الخرطوم، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات المحلية والعالمية، تقدم الدعم المباشر وغير المباشر لتغطية بعض تكاليف الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات مياه الشرب وإصحاح البيئة في مناطق السكن العشوائي ومعسكرات النازحين، ولكن تلك الجهود ينقصها التنسيق والتكامل، ما يؤدي إلى الاستغلال غير المرشد للموارد الشحيحة. ولذلك نوصي بتكوين جهاز تنسيقي فاعل من الوزارات والمصالح الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، ومؤسسات التمويل، والمنظمات المحلية والعالمية الداعمة، لتقوم باستقطاب الموارد، وتحديد الأوّليات والاحتياجات، وتقديم الخدمات والمشروعات الإنتاجية لسكان معسكرات النازحين.

واخيراً نوصي بضرورة إيجاد قاعدة بيانات عن معسكرات النازحين وسكان المناطق الطرفية لتسهيل عملية تحديد الاحتياجات، والتخطيط للخدمات والمرافق العامة، والتوزيع الأمثل للإمكانات والموارد المحدودة.

الجدول (1)

بعض المتغيرات السكانية ومؤشرات الخدمات بحسب المحليات بولاية الخرطوم، 1999م

المحلية	المؤشر العام للخدمات	مؤشر خدمات المواصلات والطرق	مؤشر خدمات المياه	مؤشر المؤسسات الترفيهية	مؤشر دور العبادة	مؤشر الخدمات الصحية	مؤشر الخدمات التعليمية	متوسط عدد أفراد الأسرة	عدد الأسر	عدد السكان
الجريفات	17.0	3.0	3.0	5.0	3.0	1.5	2.5	6.13	7131	43700
الحاج يوسف	20.5	4.0	5.0	2.5	4.0	2.0	3.0	6.84	13600	93000
النيل الأبيض	16.4	2.0	2.0	4.3	5.0	1.6	2.5	6.95	18373	127701
الناصر	21.0	2.0	2.0	5.0	8.0	1.0	3.0	6.94	2696	18708
البقعة	29.3	5.0	6.0	5.3	6.0	3.0	4.0	7.29	42767	311760
أم درمان جنوب	42.0	8.0	10.0	6.0	8.0	6.0	10.0	5.88	8400	49390

المصدر: The indices are computed from the data provide by APS: ministry of Social and Cultural Affairs, UNDP, 1999, "Area Profile Survey (APS) Report", Urban Upgrading and Poverty Alleviation Project – SUD/97/017, MOSCA, Khartoum, Sudan.

الجدول (2)

بعض المتغيرات السكانية ومؤشرات الخدمات

بحسب القطاعات السكانية في بعض المحليات بولاية الخرطوم، 1999م

القطاع	المؤشر العام للخدمات	مؤشر خدمات المواصلات والطرق	مؤشر خدمات المياه	مؤشر المؤسسات الترفيهية	مؤشر دور العبادة	مؤشر الخدمات الصحية	مؤشر الخدمات التعليمية	متوسط عدد أفراد الأسرة	عدد الأسر	عدد السكان
البركة	24.0	4.0	3.0	7.0	6.0	1.0	3.0	6.19	7131	43700
الشقلة	22.0	4.0	6.0	0.5	8.0	1.5	2.0	7.20	2500	18000
دار السلام جنوب	16.0	4.0	4.0	0.5	3.0	2.5	2.0	6.67	3000	20000
التكامل	13.5	4.0	2.0	0.5	2.0	1.0	4.0	6.68	5100	35000
البشير غرب	11.5	4.0	2.0	0.5	2.0	1.0	2.0	6.67	3000	20000
دار السلام	24.0	5.0	2.0	7.0	6.0	2.0	2.0	6.96	8143	56255
قرى دار السلام	16.0	2.0	1.0	2.0	7.0	2.0	2.0	6.99	10230	71446
مايو مندلا	25.5	2.0	1.0	8.0	9.0	2.5	3.0	6.95	2696	18708
مالك	28.0	6.0	3.0	6.0	7.0	4.5	2.0	7.50	14450	107100
أبو حنيفة	25.5	4.0	1.0	8.0	7.0	3.5	2.0	7.80	10987	85310

ابن حنبل	34.0	5.0	6.0	7.0	4.0	5.0	7.0	9.0	7320	52100
الشافعي	32.0	5.0	6.0	6.0	5.0	4.0	6.0	6.0	10010	67250
أبو عنجة	46.0	8.0	10.0	8.0	5.0	6.0	9.0	5.84	1850	10800
العباسية	45.0	8.0	10.0	7.0	5.0	6.5	9.0	5.82	3420	16690
الموردة	49.0	8.0	10.0	8.0	5.0	6.0	8.0	6.12	1460	12300
الملازمين	49.0	8.0	10.0	8.0	7.0	7.0	9.0	5.86	670	3900
العرضة	46.0	8.0	10.0	8.0	5.0	6.0	9.0	5.71	1000	4700

المصدر: The indices are computed from the data provide by APS: ministry of Social and Cultural Affairs, UNDP, 1999, "Area Profile Survey (APS) Report", Urban Upgrading and Poverty Alleviation Project – SUD/97/017, MOSCA, Khartoum, Sudan.

الجدول (3)

المتوسط الحسابي وخطأه المعياري والوسيط والانحراف المعياري لبعض المتغيرات السكانية ومؤشرات الخدمات من بيانات القطاعات السكانية بمحليات ولاية الخرطوم، 1999م

المؤشرات الاحصائية المتغيرات	الانحراف المعياري	الوسيط	الخطأ المعياري للمتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
عدد السكان	30727	20.00	7452	37839
عدد الأسر	4130	3420	1002	5464
عدد أفراد الأسرة	0.629	6.76	0.153	6.65
مؤشر الخدمات التعليمية	3.052	3.00	0.740	4.76
مؤشر الخدمات الصحية	2.127	3.50	0.516	3.647
مؤشر دور العبادة	1.972	5.00	0.478	5.471
مؤشر المؤسسات الترفيهية	3.350	7.00	0.812	5.294
مؤشر خدمات المياه	3.638	4.00	0.882	5.118
مؤشر خدمات المواصلات والطرق	2.078	5.00	0.504	5.235
المؤشر العام للخدمات	12.74	25.5	3.09	29.5

المصدر: The indices are computed from the data provide by APS: ministry of Social and Cultural Affairs, UNDP, 1999, "Area Profile Survey (APS) Report", Urban Upgrading and Poverty Alleviation Project – SUD/97/017, MOSCA, Khartoum, Sudan.

الجدول (4)

مصفوفة معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات السكانية ومؤشرات الخدمات
وفقاً لبيانات القطاعات السكانية بولاية الخرطوم، 1999م

المتغيرات	المؤشر العام للخدمات	مؤشر الخدمات الصحية	مؤشر خدمات المواصلات والطرق	مؤشر خدمات المياه	مؤشر المؤسسات الترفيهية	مؤشر دور العبادة	مؤشر الخدمات التعليمية	متوسط عدد أفراد الأسرة	عدد الأسر	عدد السكان
عدد السكان	0.36-	0.24-	0.38-	*0.59-	0.03	0.21	*0.517-	**0.75	**0.99	1.00
عدد الأسر	0.36-	0.26-	0.38-	*0.58-	0.03	0.19	*0.51-	**0.70	1.00	-
عدد أفراد الأسرة	**0.64-	*0.52-	**0.68-	**0.76-	0.29-	0.23	**0.77-	1.00	-	-
مؤشر الخدمات التعليمية	**0.90	**0.86	**0.84	**0.91	*0.55	0.15-	1.00	-	-	-
مؤشر دور العبادة	0.19	0.09	0.15-	0.09-	0.42	1.00	-	-	-	-
مؤشر المؤسسات الترفيهية	**0.77	**0.67	*0.51	0.40	1.00	-	-	-	-	-
مؤشر خدمات المياه	**0.88	**0.83	**0.90	1.00	-	-	-	-	-	-
مؤشر خدمات المواصلات والطرق	**0.87	**0.85	1.00	-	-	-	-	-	-	-
مؤشر الخدمات الصحية	**0.94	1.00	-	-	-	-	-	-	-	-
المؤشر العام للخدمات	1.00	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: The indices are computed from the data provide by APS: ministry of Social and Cultural Affairs, UNDP, 1999, "Area Profile Survey (APS) Report", Urban Upgrading and Poverty Alleviation Project – SUD/97/017, MOSCA, Khartoum, Sudan.

**لمعامل الارتباط دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ٠.٠١.

*لمعامل الارتباط دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ٠.٠٥.

الجدول (5)

نتائج تحليل التباين للفروق بين محلية أم درمان جنوب وبقية المحليات
لمؤشرات توافر الخدمات بولاية الخرطوم، 1999م

نوع الخدمات	مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة «ف»	مستوى الدلالة الإحصائية
مدى توافر الخدمات التعليمية	الفروق بين المجموعات	115.34	1	115.34	51.31	0.000
	الفروق داخل المجموعات	33.72	15	2.25		
	المجموع	149.06	16	-		
مدى توافر الخدمات الصحية	الفروق بين المجموعات	49.85	1	49.85	33.19	0.000
	الفروق داخل المجموعات	22.53	15	1.50		

	المجموع	72.38	16	-		
مدى توافر دور العبادة	الفروق بين المجموعات	0.04	1	0.04	0.009	0.928
	الفروق داخل المجموعات	62.20	15	4.15		
	المجموع	62.24	16	-		
مدى توافر الدور الترفيهية	الفروق بين المجموعات	44.48	1	44.48	4.94	0.042
	الفروق داخل المجموعات	35.05	15	9.00		
	المجموع	179.53	16	-		
مدى توافر المياه	الفروق بين المجموعات	168.85	1	168.85	59.01	0.000
	الفروق داخل المجموعات	42.92	15	2.86		
	المجموع	211.77	16	-		
مدى توافر خدمات الموصلات والطرق	الفروق بين المجموعات	54.14	1	54.14	54.44	0.000
	الفروق داخل المجموعات	14.92	15	0.99		
	المجموع	69.06	16	-		
مدى توافر جميع الخدمات	الفروق بين المجموعات	1999.20	1	1999.20	49.99	0.000
	الفروق داخل المجموعات	599.80	15	39.99		
	المجموع	2599.00	16	-		

المصدر: APS: ministry of Social and Cultural Affairs, UNDP, 1999, "Area Profile Survey (APS) Report", Urban Upgrading and Poverty Alleviation Project – SUD/97/017, MOSCA, Khartoum, Sudan.
The indices are computed from the data provide by

الجدول (6)
نتائج تحليل التباين للفروق بين محليات ولاية الخرطوم لمؤشرات توافر الخدمات والمرافق العامة، 1999م

نوع الخدمات	مصدر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة «ف»	مستوى الدلالة الإحصائية
مدى توافر الخدمات التعليمية	الفروق بين المجموعات	124.51	5	24.90	11.16	0.001
	الفروق داخل المجموعات	24.55	11	2.23		
	المجموع	149.06	16	-		
مدى توافر الخدمات الصحية	الفروق بين المجموعات	68.83	5	13.77	42.66	0.000
	الفروق داخل المجموعات	3.55	11	0.32		
	المجموع	72.38	16	-		

مدى توافر دور العبادة	الفروق بين المجموعات	27.04	5	5.41	1.69	0.217
	الفروق داخل المجموعات	35.20	11	0.23		
	المجموع	62.24	16	-		
مدى توافر الدور الترفيهية	الفروق بين المجموعات	263.48	5	32.70	22.41	0.000
	الفروق داخل المجموعات	16.05	11	1.46		
	المجموع	179.53	16	-		
مدى توافر المياه	الفروق بين المجموعات	182.27	5	36.45	13.59	0.000
	الفروق داخل المجموعات	29.50	11	2.68		
	المجموع	211.77	16	-		
مدى توافر خدمات الموصلات والطرق	الفروق بين المجموعات	62.56	5	12.51	21.17	0.000
	الفروق داخل المجموعات	6.50	11	0.59		
	المجموع	69.16	16	-		
مدى توافر جميع الخدمات	الفروق بين المجموعات	2450.76	5	490.15	36.37	0.000
	الفروق داخل المجموعات	148.24	11	13.47		
	المجموع	2599.00	16	-		

المصدر: The indices are computed from the data provide by APS: ministry of Social and Cultural Affairs, UNDP, 1999, "Area Profile Survey (APS) Report", Urban Upgrading and Poverty Alleviation Project – SUD/97/017, MOSCA, Khartoum, Sudan

المراجع والمصادر

1 - خليفة، إبراهيم 1983م، علم الاجتماع والمدينة، سلسلة قضايا سسيولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

2 - الربايعة، أحمد 1977م، الهجرة والتغير الثقافي في ضوء النظرية البنائية الوظيفية: دراسة على عينة من المهاجرين من قرية سوف إلى مدينة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.

3 - فضيل، أحمد 1998م، تجربة ولاية الخرطوم لمعالجة السكن العشوائي، المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض.

4 - القطب، اسحاق 1994م، نحو استراتيجية للتحضر في الوطن العربي، النشرة السكانية، العدد (24)، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، بغداد.

5 - كرم الله، إسماعيل علي 2002م، أنشطة مفوضية العمل الطوعي والإنساني، ورقة غير منشورة، مفوضية العمل الطوعي والإنساني، وزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية، ولاية الخرطوم.

6 - مفوضية العون الإنساني 2002م، أوراق ورشة العمل القومي للنزوح، وزارة التعاون الدولي، الخرطوم.

7 - نور، عثمان حسن 1986م، النمو الحضري المتسارع بمدينة الخرطوم الكبرى: نشأته ومكوناته ودوافعه، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد (24)، المجلد السادس، جامعة الكويت.

8 - وزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية 2002م، خطة ولاية الخرطوم لمحاربة الفقر (1999– 2002م)، ولاية الخرطوم.

9 - وزارة العمل ومصلحة الأحصاء 1996م، مسح الهجرة والقوى العاملة في السودان، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، القاهرة.

10 - هلاوي، حاتم بابكر 1999م، الهجرة من الريف للمراكز الحضرية وانعكاساتها على التنمية في السودان، المؤتمر العلمي السنوي الخامس للتنمية البشرية في الوطن العربي، 20– 22 أبريل 1999م، جامعة الدول العربية، القاهرة.

التعاملات الإلكترونية بأمانة منطقة الرياض
حالة دراسية لمشروع البلدية الالكترونية

م. ناصر بن عبد الرحمن القديري
أمانة منطقة الرياض - بلدية الملز الفرعية
وزارة الشؤون البلدية والقروية

ضمن سعي أمانة منطقة الرياض نحو التحسين المستمر والارتقاء المتواصل في أدائها، ارتأت الأمانة أن تخطو خطوة سباقة في مجال تطبيق تقنية المعلومات الحديثة، خدمة للمواطنين المستفيدين من خدمات الأمانة من خلال بلدياتها الفرعية وإداراتها المختلفة، فقد تم البدء بمشروع البلدية الإلكترونية - بالتعاون مع جمعية الحاسبات السعودية - استشارياً للمشروع، حيث يهدف المشروع إلى تقديم الخدمات البلدية للمواطنين عبر الوسائل الإلكترونية من خلال بناء نموذج عملي لتطبيق التعاملات الإلكترونية في إحدى البلديات الفرعية يمكن تعميمه على البلديات الفرعية الأخرى.

تسعى الأمانة - من خلال تطبيق هذا المشروع - إلى أن تكون إحدى الوسائل والعوامل لخدمة المجتمع التي تسهم في بناء مجتمع قوي، ووسيلة تفاعل بأداء عالي وكلفة قليلة، وعامل من عوامل تجنب ظاهرة التأخير والبطء في تقديم الخدمات في الأجهزة الحكومية.

أهمية المشروع والفوائد المؤملة

يعرض مثالاً حياً وحالة دراسية مهمة يمكن للعواصم والمدن العربية الأخرى الاستفادة منها في تطوير خدماتها البلدية. وتبرز أهمية تجربة أمانة منطقة الرياض من المنطلق الشمولي المتبع في التطبيق، حيث يرتكز على النظر على نحو أساس إلى إجراءات العمل التي هي البنية التحتية للخدمات، وإعادة هندسة هذه الإجراءات وتحسينها بما يتيح استفادة أكبر من إمكانات تقنية المعلومات الحديثة.

إن التحول إلى البلدية الالكترونية منوط به أن يحقق أغراضاً إيجابية في المستقبل، كون ذلك يؤثر في تغيير أسلوب العمل التقليدي وينقله إلى التعامل بها بطريقة إلكترونية، فالاستفادة كبيرة من حيث تبسيط الإجراءات، وتحسين الخدمات البلدية وتقديمها إلكترونياً للمستفيدين منها على مدار 24 ساعة في أيام الأسبوع السبعة، وإعادة هندسة الهيكل الوظيفي التنظيمي للبلدية بما يتناسب مع هذه المرحلة، والحد أو التقليل من زيارة المراجعين للبلدية، وخفض دورة الوقت المرتبطة بإنجاز الخدمات، وتحقيق التنسيق بين الجهات المرتبطة بالبلدية.

لمحة عن التجارب ذات العلاقة

تم الاستفادة من عدد من تجارب المدن - سواءً كانت عربية أو دولية - في مشروع البلدية الإلكترونية وتم استخلاص الدروس منها وما تمتاز به أكثر أو كل

تلك التجارب من التطوير والنهج الإداري الذي تم العمل به، حيث قامت بلدية الملز بدراسة البحوث والدراسات واستعراض مشاريع البلديات الإلكترونية في عدة مدن، مروراً بأهداف كل بلدية ومراحل تنفيذها للمشروع وانتهاءً بالإنجازات التي حققوها ومازالوا يحققونها حتى الآن والخدمات الإلكترونية التي توافرها ناتجاً من هذا المشروع، وذلك ما احتوت عليه دراستنا.

لمحة عن التقنيات الحديثة

إضافة إلى استفادة المشروع من تجارب الدول العربية والدولية، جرت الاستفادة من التقنيات الحديثة المستخدمة في مجال البلديات الإلكترونية في الخدمات، كما تعرض لإمكان تطبيقها والعوائق المتوقعة وكيفية التغلّب عليها، حيث تمت دراسة عدد من التقنيات الحديثة، مثل: تقنية الاتصالات، تقنية الحاسب ومكوناته، تقنية GPRS، تقنية الدفع الإلكتروني، تقنية التوقيع الإلكتروني، تقنية الوثيقة الإلكترونية، تقنية نظم المعلومات الجغرافية. واتضح أن هنالك تشابهاً كبيراً بين تلك البلديات في إيجادها لتلك التقنيات، وحتى إن اختلفوا في طريقة استخدامها والاستفادة منها كما هو مبين في الجدول.

استخداماتها في البلدية		التقنية
- نقل المعلومات وتبادلها عبر المواقع المختلفة	-لتنفيذ العمل إلكترونيا	الاتصالات
- تسمح للموظفين والمنتسبين للبلدية بالحصول على البيانات والمعلومات. - تسمح للموظفين والمنتسبين للبلدية تبادل المعلومات والبيانات بينهم. - تقلل من الزمن المستخدم في الوظائف الروتينية. - تقلل من الجهد المبذول من طاقم الموظفين. - نشر المعلومات وتوزيعها على نحو فعال سهل.	- تمنح العملاء المعلومات المتجددة والمتنوعة للخدمات. - إنجاز المعاملات من دون العودة للبلدية. - الاستفسارات المعلوماتية. - تعبئة النماذج الإلكترونية مباشرة. - بوابة موحدة لجميع الخدمات البلدية. - زيادة الإنتاجية.	شبكات الحاسب
استخدام تقنية الواب. الخدمات البنكية والمالية خدمات الاستعلام عن المعلومات. تصفح الإنترنت. حصول العملاء على معلومات فورية.	التنقل من مكان لآخر اثناء نقل البيانات. التمتع باتصال دائم مستمر. الوصول إلى البريد الالكتروني. إرسال واستقبال رسائل الوسائط المتعددة. استخدامها في نقاط البيع.	الحزمة العاملة للراديو GPRS
تكلفة أقل للتعاملات المالية استهلاك أكثر ومعدل نمو أكبر للدولة. تقليل الأعباء على العملاء	تقليل الأعباء الإدارية خفض النفقات التشغيلية اختصار الوقت والتحسن في أداء البلدية	الدفع الإلكتروني

معاملات المواطنين الإلكترونية. المعاملات الإدارية.	الخدمات الإلكترونية (الرخص – الشهادات...الخ)	التوقيع الإلكتروني
- سرعة الوصول إلى البيانات والمعلومات. - ضبط صلاحيات الوصول إلى الوثائق والمستندات للموظفين. - تعزيز مستوى الأمان والحماية على المعلومات	الحد من إهدار الوقت والجهد في عمليات البحث. الحد من فقدان الملفات وتشتتها الربط بين العاملين وتحقيق التكامل الوظيفي	الوثيقة والأرشفة الإلكترونية
يتيح للموظفين استعراض جميع المعلومات الجغرافية ذات العلاقة بطبيعة العمل والبحث عن موقع الخدمات والبيانات المرتبطة بها. يتيح للمواطنين والمقيمين والسياح البحث عن مواقع مختلف الخدمات والمرافق. تشكل مرجعاً جغرافياً يمكن من خلاله معرفة مواقع جميع المنشآت الفعالية في التخطيط لخدمات البلدية وتنفيذها.	تخفيض زمن الإنتاج وتحسين الدقة تخفيض العمالة وإدارة ممتلكات الدائرة إمكان تقديم أحدث المعلومات على نحو فوري إمكان الحصول على المعلومات والخدمات إمكان الدخول إلى عدة خدمات لنظم المعلومات الجغرافية. مرجع أساسي لاستخدام نظام الملاحة على المركبات	نظم المعلومات الجغرافية

بعض التقنيات الحديثة وأبرز ما تقدمه من خدمات للبلديات

لمحة عن الوضع الراهن

بعد أن تم بحمد الله دراسة الوضع الراهن وكذلك دراسة عدد من التجارب ذات العلاقة وتحديد أفضل ما تم التوصل إليه في مجال تقنية المعلومات، من خلال إنجاز المرحلتين الأولى والثانية للمشروع وسيأتي التفصيل فيه لاحقاً. وبناءً على تلك المعطيات، فإنه حالياً- في هذه المرحلة- يتم تطوير وثيقة طلب المعلومات وإعداد المتطلبات والمواصفات الفنية لهذا المشروع والمشتملة على المتطلبات والمواصفات الفنية للبنية التحتية،إدارة إجراءات الأعمال،النظم التطبيقية،الخدمات الإلكترونية،المتطلبات والمواصفات الفنية للتدريب والتأهيل.

لمحة عن منهجية المشروع

تتضمن منهجية العمل استعراضاً لأهدافها وعناصرها ونطاقها وآليات إعدادها وبعض الاعتبارات الخاصة

بإطار خطة العمل، ثم توضح الخطة بعد ذلك في جزئها الرئيس المحاور وخطوط العمل وتشتمل على المراحل وفق الأهداف والإجراءات.

المنهجية المستخدمة في إعداد خطة العمل تقوم على تحديد الأهداف المطلوبة والنطاق الشامل للمشروع، ثم تحدد الإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وفيما يلي سرد للخطة والمنهجية المتبعة بالعمل.

أهداف المشروع

لكل مشروع أهدافه ورؤيته وتطبيقه. وتجربة مشروع البلدية الإلكترونية بالأمانة شملت عدة أهداف، منها: بناء نموذج متكامل للبلدية الإلكترونية المثالية، وضع آلية معيارية لتعميم النموذج وتنفيذه في جميع البلديات الفرعية التابعة لأمانة منطقة الرياض، نشر ثقافة العمل بتطبيقات الحكومة الإلكترونية، الرفع من مستوى البلديات الفرعية في تقديم الخدمات للمواطنين، إبراز أمانة منطقة الرياض نموذجاً عملياً ناجحاً في تطبيق مفاهيم الحكومة الإلكترونية.

نطاق المشروع

إن بناء البلدية الإلكترونية يعني الأخذ بالحسبان كل ما تمارسه البلدية التقليدية على أرض الواقع أو على الطبيعة، سواء بعلاقتها بالجمهور أو علاقتها بالشركات والدوائر الحكومية. وبناء عليه، فإن نطاق البلدية الإلكترونية يضمن: تطوير الخطة الاستراتيجية للبلدية الإلكترونية، توثيق إجراءات الأعمال ودوراتها، البنية الفنية لتقنية المعلومات، تأهيل الموارد البشرية من خلال التدريب، تنظيم العمل وفق معايير وسياسات عمل معتمدة على التطبيقات الإلكترونية.

عناصر المشروع

عند وضع ودراسة استراتيجية خطة العمل تم الأخذ في الحسبان إيجاد عدة عناصر تخدم مشروع البلدية الإلكترونية، منها: دراسة الوضع الحالي للبلدية، دراسة التجارب الأخرى دولياً، تحليل الوضع الحالي، تصميم نموذج العمل المستقبلي، تحليل الفجوة بين الوضعين الحالي والمستقبلي، وضع محددات ومتطلبات تطبيق نموذج العمل المستقبلي للبلدية، وضع محددات ومتطلبات تعميم النموذج على بقية البلديات الفرعية، تحديد نطاق المشاريع الاستراتيجية للتنفيذ الشامل للحكومة الإلكترونية على مستوى البلديات.

مخرجات المشروع

لكل مرحلة من المراحل في مشروع البلدية الإلكترونية لا بد من مُدخلات ومخرجات لها، تصف ما تم تنفيذه خلال تلك المرحلة، ونتائجها، وما تضمنه هذا المشروع من نتائج، هي: دراسة استراتيجية شاملة لتطبيق الحكومة الإلكترونية في البلدية، وثيقة إجراءات الأعمال النمطية في البلدية، وثيقة محددات ومتطلبات تنفيذ

الدراسة، وثيقة تعميم تطبيقات الحكومة الإلكترونية على البلديات الفرعية الأخرى بحسب طبيعتها واختلافها النسبي.

المرحلة الأولى
جمع البيانات ودراسة الوضع الراهن

انطلقت هذه المرحلة بعقد العديد من الاجتماعات مع رؤساء الأقسام بالبلدية الفرعية-التي تعدّ نموذجاً لبقية البلديات الفرعية- بغرض جمع المعلومات المتعلقة بالإجراءات وطريقة سير العمل عن طريق مقابلات مع الأشخاص المعينين. الاجتماعات كانت مفيدة لدراسة الوضع الراهن في إحدى البلديات الفرعية التابعة لأمانة منطقة الرياض.

الطريقة الثانية المستخدمة لجمع المعلومات هي الاستمارات، حيث انها كانت أساسية لتعميق دراسة الوضع الراهن بين جميع البلديات، وأيضاً مع مركز الحاسب ونظم المعلومات والإدارات ذات العلاقة بالبلديات الفرعية. وزعت الاستمارات على منتسبي تلك الجهات الذين لديهم خلفية كبيرة بطريقة سير الإجراءات أو بتقنية المعلومات المستخدمة، حيث تم جمع المعلومات وتحليلها، وتم تهيئة نظام إدارة إجراءات الأعمال باستخدام نظام توثيق وتحليل إجراءات الأعمال وتصميم الإجراءات المستقبلية، وأيضاً تصميم موقع المشروع على شبكة الإنترنت.

وتلت هذه الخطوات دراسة التجارب العربية والدولية، كما تمت دراسة التقنيات الحديثة التي استفادت منها هذه الدول والتي تخدم تقديم الخدمات الإلكترونية على نحو أفضل، ومنها: الحزمة العامة للراديو، نظم المعلومات الجغرافية، تدفق العمل، شبكة الإنترنت، الإنترانت، تقنيات مركز الاتصالات، التوقيع الإلكتروني، الأرشفة والتوثيق الإلكتروني...

وفي الجزء الأخير من هذه المرحلة تم التصميم المبدئي لنموذج العمل المستقبلي ومتطلبات التحول لها. كذلك تخللها تحديد الأدوار الحديثة والتجارب الدولية الرائدة في هذا النموذج.

مخطط البلديات الفرعية التابعة لأمانة منطقة الرياض

المرحلة الثانية
تصميم النموذج المستقبلي ووضع المحددات التنفيذية

تضمنت المرحلة الثانية وضع التصميم المبدئي لنموذج العمل المستقبلي، بالاستناد إلى ما تم انجازه من المرحلة الأولى. وتم تقسيم النموذج المبدئي إلى ثلاثة أجزاء رئيسة وهي: الإجراءات الحالية، وذلك من خلال: دراسة إجراءات سير العمل في البلديات الفرعية في الوضع الراهن (As is)، تحليل إجراءات سير العمل في البلديات، الإجراءات المستقبلية المبدئية (To be)؛ ومن ثم تم تحليل التباين وإيجاد الفروق بين البلديات الفرعية التي شاركت في تعبئة استمارات إجراءات عمل البلديات

الفرعية. كما تضمن هذا الجزء دراسة الإدارات والجهات التي تقوم البلدية الفرعية بمخاطبتها والتي أمكننا أن نستفيد منها في إيجاد العلاقة بين البلدية الفرعية والإدارات داخل الأمانة وخارجها. وقد تم مقارنة وتحليل عدد من الخدمات الإلكترونية في البلديات الفرعية بالتجارب العالمية والعربية من حيث توافرها على الانترنت والوسائل الحديثة التي تساعد على إبرازها ووصولها على نحو مرضٍ للمستفيدين.

ومن منطلق ما لأهمية البنية التحتية لإجراءات العمل التفصيلية ولنظم المعلومات ومنظومة الخدمات الإلكترونية من تأثير جلي على التحول الى البلدية الإلكترونية، تم استطلاع وحصر جميع أنظمة المعلومات التي توافرها إدارة نظم المعلومات والحاسب بالأمانة للاستفادة منها في عملية تطوير أو تقديم الخدمات الإلكترونية بالصورة المطلوبة.

ومما تضمنته هذه المرحلة أيضا وضع المحددات التنفيذية لتطبيق نموذج العمل المستقبلي استعراضا بمعرفة: المتطلبات التي يتم على أثرها تنفيذ الخدمة، الخطوات أو ما يسمى بمراحل التنفيذ، الآليات والبرامج وأدوات التطوير الفني وأدوات التطوير الإداري، آليات إعدادها وبعض الاعتبارات الخاصة بإطار خطة العمل، وأيضا وضع المحددات التنفيذية لتعميم نموذج العمل المستقبلي على مستوى البلديات الفرعية للوصول لهدف واحد هو البلدية الإلكترونية المثالية للجميع.

وفي الجزء الأخير من هذه المرحلة يتم تصنيف المشاريع الاستراتيجية للتطبيق الشامل للبلدية الالكترونية في خمسة أجزاء هي: مشروع إدارة إجراءات الأعمال ومشروعات البنية التحتية ومشروعات النظم التطبيقية ومشروعات الخدمات الإلكترونية وأخيرا مشروعات التدريب والتأهيل. وتم اعطاء الأوليات والترتيب لكل مشروع جانباً مهماً للتنفيذ والانتقال للبلدية الإلكترونية.

المرحلة الثالثة
تطوير وثيقة المتطلبات التنفيذية

الانتقال للمرحلة الثالثة (المرحلة الحالية) من هذا المشروع يشمل أربع نقاط هي: تطوير وثيقة طلب المعلومات الخاصة بالبنية التحتية، إدارة إجراءات الأعمال، النظم التطبيقية، الخدمات الإلكترونية، وأخيرا التأهيل والتدريب. ففي كل منها تم تصميم هيكل عام لها، وكذلك تم استعراض متطلبات المواصفات الفنية الموحدة بحسب طبيعة المشاريع. وأيضا ما تتضمنه هذه المرحلة: التطوير لوثيقة المتطلبات الفنية، وتطوير وثيقة طلب العروض الخاصة بالتنفيذ النموذجي للمشروع، وتقييم العروض المقدمة فنياً.

المرحلة الرابعة
الإشراف على التنفيذ والتقييم

هنا تأتي المرحلة الرابعة مرحلةً متقدمة للمشروع وتتمثل في تنفيذ المشروع النموذجي، ومن ثم تقييم المشروع وبناء آليات تعميم تنفيذ المشروع على بقية البلديات التابعة للأمانة.

عوامل النجاح بالمشروع

نجاح المشروع يعتمد على عدة عوامل مماثلة لأي عوامل نجاح لتجارب البلديات الأخرى.

- تبسيط وتطوير إجراءات العمل القائمة قبل الانتقال لتطبيق البلدية الإلكترونية.
- تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات.
- الكوادر المؤهلة والموارد البشرية والتوعية المستمرة.
- الدعم المستمر لجهود التطوير الإداري.
- إيجاد أنظمة وإجراءات تتمتع بالمرونة والقدرة على أن تتماشى مع متطلبات البلدية الإلكترونية.
- التطوير المستمر في طريقة سير الإجراءات والمعاملات.
- مستوى الخدمات المقدمة وشموليتها وأدلة الخدمات.

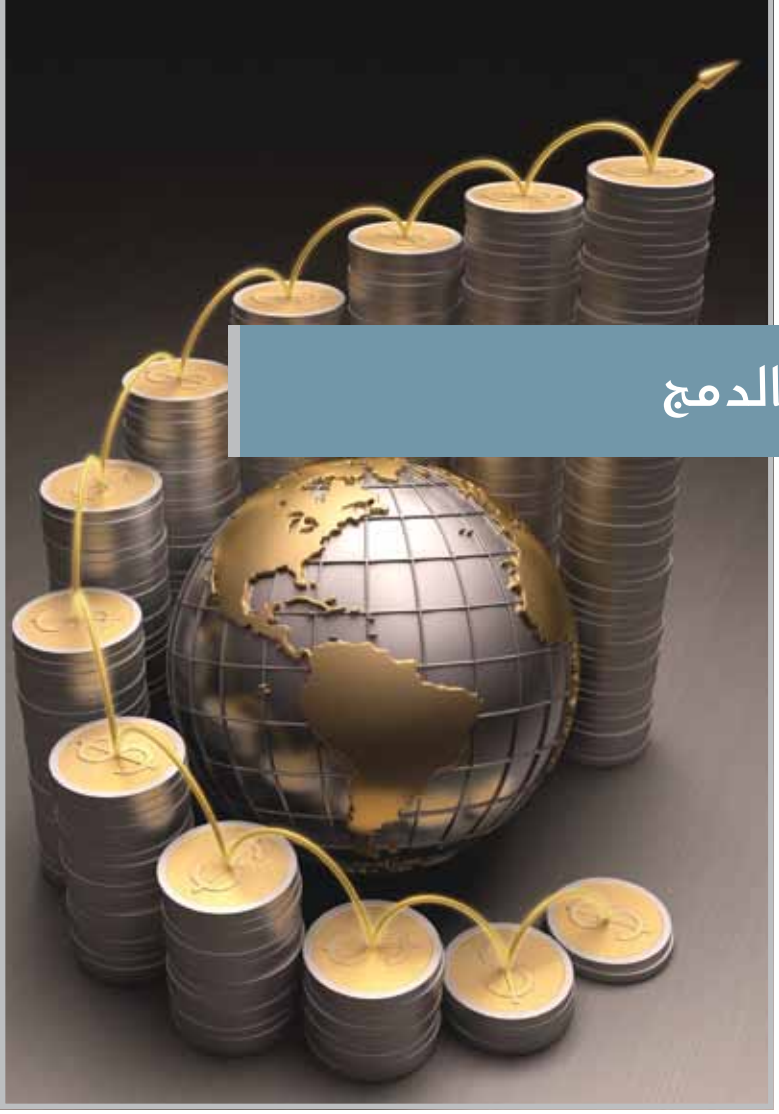

اقتصادات الدمج

يرى كثيرون أن النمو الاقتصادي هدف ملتبس أخلاقياً، ولا يصبح سائغاً أو مقبولاً، وفقاً لهذا الرأي، إلا إذا تم تقاسمه على نطاق واسع، وكان تحقيقه مستداماً بيئياً.

لقد ناضل أهل الاقتصاد مع المقايضة بين النمو والعدالة، ولكن ما هي طبيعة هذه المقايضة؟ وكيف يمكن تقليص آثارها؟ وكيف يمكن إدامة النمو إذا كان يؤدي إلى المزيد من التفاوت وعدم المساواة بين الناس؟ وهل تعمل إعادة التوزيع على إعاقة النمو؟

يوضح ريكاردو هوسمان في مقاله في جريدة الجريدة ويقول: أعتقد أن كلاً من التفاوت والنمو البطيء ينجم غالباً عن شكل معين من أشكال الإقصاء، وقد قال آدم سميث: "إننا لا ننتظر عشاءنا من بِر أو إحسان الجزار أو الخباز، بل من نظرتهم إلى مصلحتهم الخاصة"، لماذا إذن لا يعمل النمو على ضم الناس انطلاقاً من المصلحة الخاصة، بدلاً من المطالبة بالعمل الجماعي المفتعل؟

من المعروف أن مستويات الدخل تتباين بشكل كبير في مختلف أنحاء العالم، فبفضل أكثر من قرنين من الزمان من النمو المستمر، أصبح متوسط نصيب الفرد في الدخل في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو أربعين ألف دولار أميركي، وهذا الرقم أعلى من نظيره في أميركا اللاتينية بنحو 3.3 مرات، وأعلى من نظيره في جنوب آسيا بنحو 11.3 مرة، وأعلى من نظيره في بلدان جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا بنحو 17.7 مرة، ومن الواضح أن النمو المستدام لم يشمل غالبية البشر.

وما قد لا يكون معلوماً بنفس القدر هو أن الفجوات القائمة داخل البلدان كبيرة للغاية، فعلى سبيل المثال، يبلغ نصيب العامل في الناتج المحلي الإجمالي في ولاية نوفيو ليون في المكسيك ثمانية أمثال نظيره في ولاية جيريرو، في حين يقل نصيب العامل في الناتج في مقاطعة تشوكو في كولومبيا عن واحد على خمسة من نظيره في بوغوتا، ولكن لماذا يستخرج الرأسماليون من العمال هذه القيمة الضئيلة مادام بوسعهم أن يستخرجوا منهم أكثر من ذلك بمراحل؟!

الإجابة بسيطة إلى حد مذهل: التكاليف الثابتة، إذ إن الإنتاج الحديث يقوم على شبكات من الشبكات، والشركة الحديثة تتألف من شبكة من الناس الذين يتمتعون بخبرات مختلفة: الإنتاج، والخدمات اللوجستية، والتسويق، والمبيعات، والمحاسبة، وإدارة الموارد البشرية، وما إلى ذلك، ولكن الشركة ذاتها لابد أن تكون متصلة بشبكة من شركات أخرى، الموردين والعملاء، من خلال شبكات النقل

والاتصالات المتعددة الوسائط.

ولكي تشكل جزءاً من الاقتصاد الحديث، فإن الشركات والأسر تحتاج إلى الوصول إلى شبكات إمداد المياه والتخلص من مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة، وهي تحتاج إلى القدرة على الوصول إلى شبكات توزيع الكهرباء، والنقل الحضري، والسلع، والتعليم، والرعاية الصحية، والأمن، والتمويل، ويتسبب الافتقار إلى القدرة على الوصول إلى أي من هذه الشبكات في انحدار هائل في الإنتاجية. ولنتخيل معاً كيف قد تتغير حياتنا إذا اضطررنا إلى السير ساعتين كل يوم للحصول على المياه الصالحة للشرب أو الخشب للوقود.

ولكن ربط هذه الشبكات ينطوي على تكاليف ثابتة، فقبل أن يتمكن أي شخص من استهلاك كيلوواط-ساعة من الكهرباء، أو لتر من الماء، أو يستقل حافلة، لابد أن يمد شخص ما سلكاً نحاسياً، وماسورة، وطريقاً إلى مسكنه، ولابد من استرداد هذه التكاليف الثابتة من خلال فترات طويلة من الاستخدام.

وإذا كان من المتوقع أن يكون الدخل منخفضاً (ربما بسبب شبكات أخرى غائبة)، فإن هذا لا يغطي تكاليف توصيل شركة أو أسرة بالشبكة، لأن التكاليف الثابتة لن تُستَرَد، والنمو ليس شاملاً، لأن التكاليف الثابتة تمنع الأسواق من تمديد الشبكات التي يقوم عليها.

وتؤثر التغيرات في هذه التكاليف الثابتة بشكل كبير على اتخاذ القرار بشأن من يتم ضمه إلى الشبكات، فعلى سبيل المثال، بدأت أول شركة هاتف العمل في عام 1878، في حين لا يتجاوز عمر الهواتف المحمولة 25 عاماً. وقد يتوقع المرء أن تكون الأولى انتشرت أكثر من الأخيرة، لمجرد ميزة الزمن. ورغم ذلك، في أفغانستان، هناك 1300 هاتف محمول في مقابل كل خط هاتف أرضي، وفي الهند هناك 72 خط هاتف محمولاً لكل مئة شخص، و2.6 خط أرضي فقط لكل مئة شخص.

والواقع أن العديد من الهنود الذين يملكون هواتف محمولة يضطرون إلى التبرز في الخلاء لأن الهندي المتوسط لا تُنقَل المياه إلى مسكنه عن طريق المواسير، وفي كينيا حيث يوجد 50 هاتفاً محمولاً لكل مئة شخص، يستطيع 16% فقط من السكان الحصول على الكهرباء. وهذا يعكس حقيقة مفادها أن أبراج وأجهزة الهواتف المحمولة أرخص كثيراً من المواسير والأسلاك النحاسية، الأمر الذي يجعل من المستحيل أن يسدد الفقراء التكاليف الثابتة.

أي أن التكاليف الثابتة هي التي تحد من انتشار الشبكات، لذا فإن أي استراتيجية للنمو الشامل لابد أن تركز على سبل خفض أو تغطية التكاليف الثابتة اللازمة لربط الناس بالشبكات.

ومن الممكن أن تساعد التكنولوجيا في هذا الصدد، فمن الواضح أن الهواتف المحمولة فعلت المعجزات، وقد تعمل الخلايا الضوئية الأرخص ثمناً على تمكين القرى النائية من الحصول على الكهرباء من دون التكاليف الثابتة المتمثلة في خطوط النقل الطويلة، وقد يساعد العمل المصرفي عن طريق الهاتف المحمول في خفض التكاليف الثابتة التي تواجهها البنوك التقليدية.

ولكن في مناطق أخرى تتعلق المسألة بالسياسة العامة، فمنذ بدايتها عام 1775، كانت الخدمة البريدية في الولايات المتحدة تقوم على مبدأ مفاده أن "كل شخص في الولايات المتحدة، بصرف النظر عن شخصه أو مكانه، يملك حق المساواة في القدرة على الوصول إلى خدمة بريدية آمنة وفعّالة ومعقولة التكاليف"، كما أدى منطق مشابه إلى تمديد شبكة الطرق السريعة بين الولايات.

من الواضح أن كل هذا يكلف مالاً، وهنا يصبح ترتيب الأولويات مهماً، فالبلدان الفقيرة تفتقر إلى المال اللازم

لربط كل شخص بكل شبكة في وقت واحد، وهو ما يفسر الفوارق الكبيرة في الدخل بين المناطق، ولكن قدراً كبيراً للغاية من الموارد يتم تخصيصه غالباً لتمويل تدابير توزيعية ملطفة بهدف علاج الإقصاء وليس أسبابه، فدول مثل البرازيل وجنوب إفريقيا وبيرو وأوغندا وغواتيمالا وباكستان وفنزويلا تنفق على الإعانات والتحويلات المالية مبالغ من المال أكبر كثيراً من كل ما تنفقه على الاستثمارات العامة لتمديد شبكات البنية الأساسية والتعليم والرعاية الصحية.

إن أي استراتيجية للنمو الشامل لابد أن تمكن الناس من الانضمام إلى شبكات تجعلهم منتجين، ولا ينبغي لنا أن ننظر إلى الشمولية، باعتبارها قيداً على النمو لجعلها مستساغة أخلاقيا، وإذا نظرنا إلى الشمولية على النحو الصحيح فسوف ندرك أنها في حقيقة الأمر استراتيجية لتعزيز النمو.

ريكاردو هوسمان
مدير مركز التنمية الدولية، وأستاذ ممارسات التنمية الاقتصادية في كلية جون ف. كينيدي للدراسات الحكومية في جامعة هارفارد، ووزير التخطيط الأسبق في فنزويلا.

إعرف مدينتك

أم درمان.. مدينة عريقة

أم درمان هي مدينة في السودان، تقع في ولاية الخرطوم على طول الضفة الغربية لكل من نهر النيل والنيل الأبيض قبالة مدينة الخرطوم وغرب مدينة الخرطوم بحري.

تكتب أحياناً أمدرمان ويطلق عليها أيضاً اسم " أم در" اختصاراً وكنية، كما تعرف بالعاصمة الوطنية.

توجد في أم درمان الأستديوهات الرئيسية لإذاعة وتلفزيون السودان الرسميين ومبنى البرلمان وقيادة السلاح الطبي، كما يقع جنوبها مطار الخرطوم الدولي الجديد ومسجد النيلين المميز المعمار والمسرح القومي وأكبر الأندية الرياضية في السودان.

اسم المدينة (أم درمان) قديم في تاريخه، وقد يرجع إلى ما يعرف «بعصر العنج» السابق لعصر الفونج في القرن السادس عشر الميلادي بالسودان، و تتعدد الروايات في تفسير معنى الاسم وأصله ولعلّ أكثرها رواجاً تلك التي تتحدث عن امرأة تنتمي إلى أسرة مالكة كانت تسكن المكان الذي قامت عليه المدينة بالقرب من ملتقى النيلين الأبيض و الأزرق ، وكان لها ولداً اسمه «درمان» وكانت تسكن منزلاً مبنياً من الحجر ومحاط بسور متين ظلت أثاره باقية حتى عهد قريب في حي «بيت المال» الحالي، وإلى أم هذا الولد نُسب اسم المكان. وثمة رواية أخرى مماثلة تقول بأن المرأة هي التي كانت تسمى درمان وأن منزلها كان مكان آمناً بسبب ما يحيط به من سور وكانت المرأة تلقب بأنها أم دار الأمان، والذي تحرف وأصبح أم درمان.

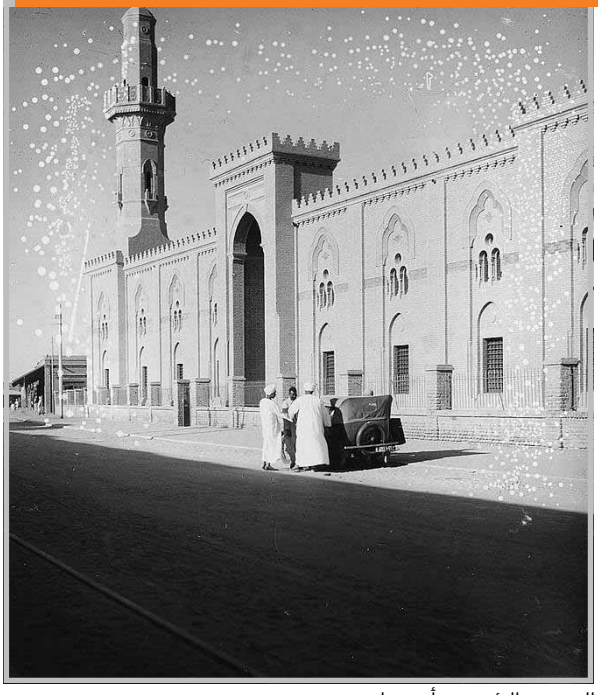

المسجد الرئيسي - أم درمان

تعج أم درمان بالأسواق الكبيرة الزاخرة بمختلف أنواع البضائع، وهي تشكل أيضاً سوقاً للسلع المصدرة إلى ولايات غرب السودان. وتعد مركزاً لتجارة المواشي خاصة الإبل والضأن، وتجارة المصوغات الذهبية والحرف اليدوية والتوابل والبقوليات. وبها مجموعة من المصارف التجارية. كما تقع المنطقة الصناعية للمدينة والتي تضم عدداً من المصانع الخفيفة وورش والصناعات الغذائية والتحويلة صيانة الآليات والمركبات ومخارط المعادن. من أبرز أسواق أم درمان (سوق أم درمان الكبير) و (أسواق امدفسو) و (أم سويقة) و (سوق الطواقي) الخاص لبيع للطواقي والكوفيات التقليدية والعمائم و (سوق العناقريب) لصناعة الأسرة التقليدية وسوق (ليبيا) للسلع الواردة من ليبيا)، و (سوق الفراد) للملابس والمنسوجات وكذلك (سوق الصياغة) (للذهب والمجوهرات ومستلزمات الأعراس، كالحناء والبخور والمباخر والإكسسوارات الفضية التقليدية)،

وسوق (الدباغة) للجلود وسوق الخضر والفاكهة والتوابل والبقوليات، وسوق الحرفيين حيث صناعة الأحذية والأحزمة والحقائب الجلدية المصنوعة من جلود التماسيح والثعابين الكبيرة، وإلى جانب هذه الأسواق التقليدية توجد أسواق للسلع العصرية ومن بينها السوق الشعبي لمختلف السلع، وعدد آخر من الأسواق المغلقة (البازارت). وتشكل هذه الأسواق المتجاورة في موقعها إلى جانب دورها الاقتصادي في المدينة، معلماً سياحياً مهماً فيها.

مدينة سياحية

أم درمان مدينة سياحية من الطراز الأول، فهي تقع على مرمى حجر من الخرطوم، وتتميز بصناعاتها التقليدية، إلا أن أهم ما يميزها سياحياً هي حلقات الدراويش وعروض الإنشاد والمدائح والتي تجذب السواح من الغرب خاصة من الدول الإسكندنافية.

من بين أشهر المعالم السياحية (متحف بيت الخليفة) وهو المنزل الذي كان يقيم فيه الخليفة عبد الله التعايشي والمواقع الأثرية الأخرى التي تعود إلى عهد الدولة المهدية منذ عام 1881 م ومنها (بوابة عبد القيوم) وهي عبارة عن بقايا سور المدينة الذي كان يحيط بها في الفترة ما بين 1885 م و1898 م.

كما توجد في أم درمان آثار "الطابية" وهي عبارة عن موقع حصين مبني من الصخور الصلبة وكان يحتمى به قناصة جيش المهدى ومدفعيته لصد أي هجوم يأتي من جهة النيل.

ومن المعالم السياحية الأخرى مسجد النيلين ويعتبر واحداً من المعالم المعمارية المميزة في السودان، فقد تم بناء المسجد على شكل صدفة عملاقة عند ملتقى النيلين الأبيض والأزرق وشُيّد تنفيذاً لفكرة تصميم مشروع تخرج لطالب من كلية الهندسة والمعمار بجامعة الخرطوم في منتصف سبعينيات القرن الماضي، ويعد أول مبنى في السودان يتم تشييده من قواطع الألمنيوم وبدون أعمدة تسند السقف ،إذ يتصل السقف بالأرض مباشرة تماما كالصدف.

من الأماكن الأخرى التي تجذب السكان وزوار المدينة الحدائق والميادين العامة من بينها منتزه الريفرا وحديقة أمدرمان الكبرى التي تعرف اليوم بـ (ماجيك لاند) وحديقة الموردة وحديقة النخيل وميدان المولد النبوي الشريف في وسط المدينة..

من أهم المباني في مدينة أم درمان قصر الشباب والأطفال،استديوهات الإذاعة والتلفزيون والمسرح القومي.

الأحياء

تتميز أم درمان أيضا بالأحياء، فلكل حي قصة، والعديد منها تم تأسيسه إبان عهد المهدية، والكثير منها أنجب شخصيات بارزة في تاريخ السودان السياسي والفكري والثقافي، من حكام وفنانين وعسكريين وغيرهم. وشهدت هذه الأحياء نشوء وترعرع الحركات السياسية والفنية. ومن ابرز الأحياء حي الأمراء،(وكان يسكن فيه قادة جيش الخليفة عبد الله التعايشي وأقربائه)حي الموردة وهو من الأحياء القديمة حيث كانت المراكب الشراعية المحملة بالأخشاب والمواد الغذائية القادمة إلى أم درمان ترسو على شاطئ النيل في المنطقة الواقعة شمال بيت المهدى وبيت الخليفة، وحي العمدة (وهو موطن الشاعر السوداني الشهير التيجاني يوسف بشير) وحي الشهداء وحي المظاهر وكان يسمى حي البرشوتن وحي العباسية وغيرها من الأحياء التي ما زالت تحتفظ بتاريخ المدينة.

تعليم متقدم

تعتبر أم درمان من المدن السودانية التي شهدت نهضة تعليمة منذ وقت طويل وبرز فيها اسم الشيخ بابكر بدري رائد تعليم المرأة في السودان الذي أسس مدرسة الأحفاد والتي تطورت حتى أصبحت اليوم جامعة. توجد بالمدينة ثلاثة جامعات حكومية (جامعة أم درمان الإسلامية وجامعة الزعيم الأزهري وجامعة القران الكريم)

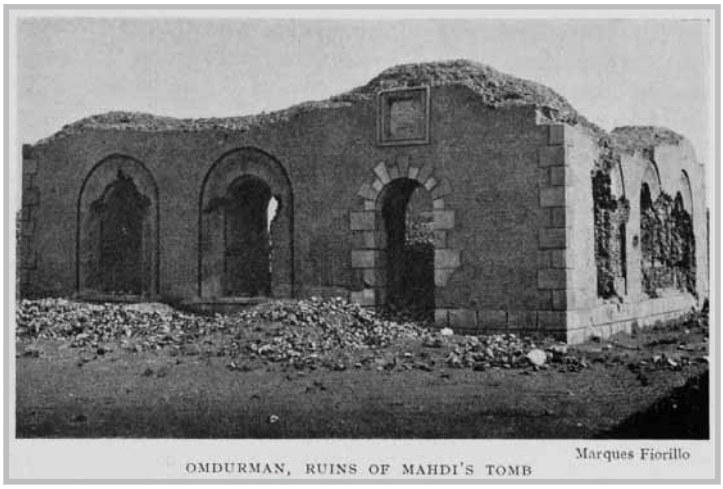

وعدد من الجامعات الخاصة منها جامعة الرباط الوطني (كلية الحاسوب) جامعة الأحفاد والجامعة الأهلية وجامعة العلوم والتقانة، بالإضافة إلى عدد من المعاهد التعليمية.

إصدارات

الإدارة في عصر العولمة والمعرفة

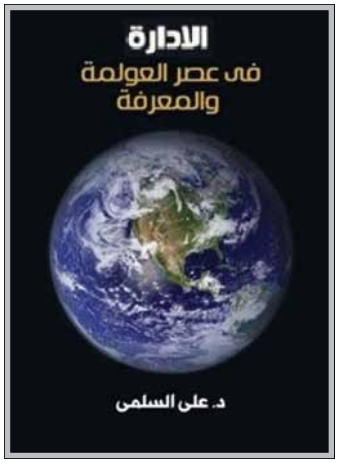

صدر حديثاً عن دار سما للنشر والتوزيع كتاب تحت بعنوان «الإدارة في عصر العولمة والمعرفة» للدكتور على السلمى. يبرز الكتاب أهمية الإدارة وأنها من أهم المجالات التي شملها التغيير والتطوير في سنوات القرن الماضي وخاصة السنوات الأخيرة قرب نهاية القرن، ويشير إلى أننا نعيش عصراً ثنائي التوجه، التوجه الأول، (عولمة) أحالت العالم إلى قرية صغيرة وغيرت شكل الحياة بما ابتدعته من انفتاح وتواصل بين الشعوب والدول بفضل تقنيات الاتصالات والمعلومات وفى قمتها شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. والتوجه الثاني أن تحولت كثير من المجتمعات الإنسانية إلى (مجتمع المعرفة). وأن «الإدارة الحديثة» هي نتاج التزاوج بين العولمة والمعرفة فساعدت على انتشار العولمة وتهذيب ممارستها، كما ابتكرت الأساليب والنظم لتوظيف المعرفة المتجددة وملاحقتها بتطبيقات طوّرت منظمات الأعمال وكافة المنظمات والمؤسسات المجتمعية.

الإدارة الاستراتيجية وأداء الخدمة العامة

عن مركز البحوث بمعهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، صدر كتاب جديد بعنوان «الإدارة الاستراتيجية وأداء الخدمة العامة» من تأليف رايز أندروز، وجورج بوين، وجنيفر لو، وريتشارد ووكر، وترجمة الدكتور منصور بن عبدالعزيز المعشوق، ومراجعة الدكتور محمد بن سعيد العمري. يقدم الكتاب دليلاً على أن الإدارة الاستراتيجية تميز بشكل مختلف أداء الخدمة العامة، وأن المؤلفين تناولوا بالتفصيل هذا التميز من خلال معالجتهم للعناصر الثلاثة الرئيسة التي تجعل الإدارة الاستراتيجية ذات فعالية سواء في المحتوى أو الصياغة والتصميم أو تطبيق الاستراتيجية. يقع الكتاب في (274) صفحة من الحجم المتوسط، وتم تصميمه وإخراجه وطباعته بالإدارة العامة للطباعة والنشر بالمعهد.

(رسائل في التنمية) أول كتاب أيباد

صدر كتاب «رسائل في التنمية» للدكتور عبدالعزيز إبراهيم التركي - الباحث المتخصص في مجال الإدارة والتنمية ليعد أول كتاب على شكل آيباد ورقي يضم في صفحاته 500 رسالة تغريدية مبتكرة عن التنمية الشاملة تطرح بشكل واقعي وعملي مبسط، تظهر فيها خبرات الكاتب. يضع الكتاب القارئ في أجواء تويتر، كأنه يتصفح التغريدات من خلال ايباده أو هاتفه الذكي بهدف الاطلاع على أفكار وتوصيات وتساؤلات في مختلف التخصصات والجوانب التي تعتمد عليها التنمية الشاملة كالإدارة والتخطيط والحوكمة والإبداع وإدارة الجودة والمخاطر والتشغيل والتدريب والتقييم والقياس وإدارة المشاريع، مع بعض الإشارات التاريخية للتنمية في التراث الوطني بهدف نشر ثقافة التنمية بين مختلف شرائح المجتمع. يحتوي الكتاب على 20 عنوان تغطي دراسات ومقالات متخصصة في التنمية، والتي جاءت مكملة لبعض الرسائل التغريدية.

فقه العمران

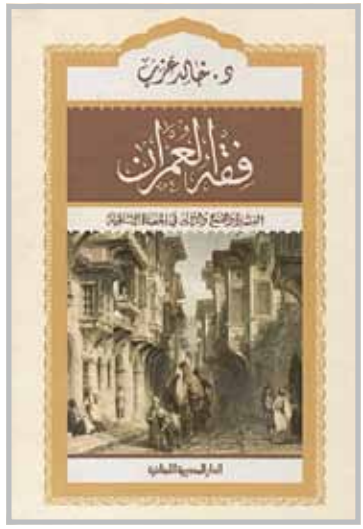

صدر عن الدار المصرية اللبنانية في القاهرة كتاب «فقه العمران» العمارة والمجتمع والدولة في الحضارة الإسلامية من تأليف الدكتور خالد عزب. يعد الكتاب دراسة شاملة للعلاقة بين العمارة الإسلامية والمجتمع الذي صاغ البيئة العمرانية والأنماط المعمارية والدولة التي يحدد المؤلف حدود سلطتها في المجال العمراني. يتكون الكتاب من ثمانية فصول وملحق لمصطلحات فقه العمران، الفصل الأول خصصه المؤلف لفقه العمران، والفصل الثاني يتناول دور الفقه في التنظيم والتخطيط العمراني للمدن، حيث قسم المؤلف الشوارع وأحكامها إلى ثلاث مستويات. أما الفصل الثالث فيتعرض إلى فقه عمارة المساجد، بدءًا من عمارة المسجد النبوي في المدينة المنورة الذي يعد الأساس الذي صاغ هذا الفصل، وجاء الفصل الرابع ليعرض فقه الأسواق والمنشآت التجارية في الحضارة الإسلامية، وخصص المؤلف الفصل الخامس من الكتاب فقه عمارة المساكن وفي الفصل السادس يكشف الكاتب عزب بحثه في فقه المياه والمنشآت المائية في الحضارة الإسلامية.

وتم في الفصل السابع الربط بين المجتمع والأوقاف والعمارة، ويعد الفصل الثامن هو محصلة الإبداع المعماري في الحضارة الإسلامية، حيث تعرض فيه المؤلف إلى الهندسة المعمارية.

التغير الاجتماعي والثقافي مع نماذج تطبيقية من المجتمع السعودي

كتاب «التغير الاجتماعي والثقافي مع نماذج تطبيقية من المجتمع السعودي» للأستاذ الدكتور عبد العزيز بن علي الغريب أستاذ التغير الاجتماعي في جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، يسعى إلى إكساب الطالب في الدراسات الجامعية والعليا مهارة النقد والتحليل وفق أسس موضوعية، إذ عمد إلى انتهاج الحيادية والتي كانت علامة مميزة للكتاب، إيماناً منه بحاجة منهاج الجامعات السعودية إلى تنحية الروتين عند صب المعلومات وحشوها، متخذاً النقد وسيلته في تفعيل المادة العلمية التعليمية.

تكونت مادة الكتاب من تسعة فصول تناولت التغير الاجتماعي والثقافي والعولمة، ليشكل مرجعاً لطلاب الجامعات السعودية في دراسات «التغير الاجتماعي»، وركز على المواضيع التي لم يجد لها في الكتابات الأخرى أية إشارة لمجتمعات الحداثة وما بعد الحداثة، ومجتمعات المعلومات، والمجتمعات الافتراضية التي تمثل مجتمعات القرن الـ21، إضافة إلى تخصيص فصلين عن الحركات الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي، إيماناً منه بأهميتهما لاسيما أنهما من الموضوعات المتجددة التي تثار بشكل مستمر عبر وسائل الإعلام المختلفة حتى يومنا هذا.

أكبر محمية بحرية في العالم في أمريكا

أكبر محمية في العالم

بدأت التحضيرات للقيام بتوسعة محمية «باسيفيك ريموت ايلاندز مارين ناشونال مونيمنت» في الولايات المتحدة والتي ستكون أكبر محمية بحرية في العالم يمنع فيها استخراج الموارد الطبيعية والصيد التجاري لتصبح احدى البيئات الاستوائية البحرية الأقل تلوثا في العالم، ست مرات اكثر من حجمها الحالي.

وستمتد على مساحة 1,2 مليون كيلومتر مربع وتشكل مناطق محمية حول هذه الجزر والجزر المرجانية الصغيرة في المحيط الهادئ، وسيمنع في هذه المنطقة الصيد التجاري وكل نشاطات استخراج الموارد الطبيعية ولا سيما الموارد المنجمية البحرية. وسيسمح فقط بالصيد التقليدي والترفيهي.

بيوت أسطوانية مبتكرة

البيوت الإسطوانية

ابتكر مهندسون معماريون في بلدة سفينسيلي بليتوانيا، مجموعة من (البيوت الدوارة) أو (أسطوانية) الشكل، وهي مكونة من 12 بيتاً عائلياً تقع على مقربة من بحر البلطيق.

تتسم هذه البيوت الأنبوبية بواجهات شفافة منفتحة على المناظر الطبيعية المحيطة، لكن للبيوت في الوقت نفسه جوانب تحقق الخصوصية للسكان الدوارين وجيرانهم، وذلك ببساطة لأن ما يحدث في الأسطوانة يجب أن يبقى في الأسطوانة. وتعظم طبيعة هذه البيوت الأسطوانية من الفضاء الداخلي ومن الانفتاح على الإضاءة الطبيعية، وهي تأتي بشكل غير مألوف عن أشكال البيوت المتعارف عليها في جميع أنحاء العالم.

دراجات هوائية ذكية لتفادي المخاطر

اطلقت في هولندا دراجة هوائية «ذكية» تنبه راكبها إلى وجود مخاطر محتملة على المسلك الذي يسير عليه، أملًا بخفض عدد الحوادث خاصة بين المسنين الذين يستخدمونها لمسافات قصيرة أو طويلة. تعمل هذه الدراجة بالطاقة الكهربائية، ويبلغ وزن الدراجة ٢٥ كيلوغراماً وهي مجهزة برادار وكاميرا موضوعين على المقود والجزء الخلفي منها، وهما موصولان بحاسوب صغير ينبه الراكب من خلال إحداث رجة في المقعد إذا كان الخطر المحتمل يقترب من الخلف أو على المقود إذا أتى الخطر من الأمام. ويتوقع أن تتوافر في الأسواق في غضون سنتين.

دراجات هوائية

الصين تستخدم قطارات المترو من دون سائق

قطارات المترو في الصين

ستنظم مدن الصين إلى مثيلاتها في العالم التي تستخدم قطارات مترو آلية تماما تعمل بدون سائق في منتصف العام 2015، حيث ستطرح 60 قطاراً آلياً يسمح لها بالعمل بدون سائق في البر الرئيس الصيني. وسيكون لهذه القطارات، التي تصل سرعتها القصوى إلى 80 كيلومترا في الساعة القدرة على حمل 1262 راكبا كحد أقصى.

يذكر أن كوبنهاجن هي أول من أنتج هذا النوع من قطارات المترو والتي تستخدم حاليا في بعض مدن العالم مثل باريس وبرشلونة ونورمبرج.

ندوات ومؤتمرات

(تطوير الأداء بالتوجه الإداري الحديث – المقارنة المرجعية)
كوالالمبور – ماليزيا 4-9أبريل 2015

يعقد المعهد العربي لإنماء المدن ورشة عمل متخصصة بعنوان (تطوير الأداء بالتوجه الإداري الحديث – المقارنة المرجعية) BENCHMARKING في مدينة كوالالمبور في ماليزيا خلال الفترة 4-9أبريل 2015.

تكتسب الورشة أهميتها بتركيزها على تطوير الأداء الذي يعد العنصر الأساسي في تغيير الأسلوب الإداري في إنجاز الأعمال وتحقيق النجاح بأقل مستوى من الجودة في وقت قياسي وبأقل تكلفة ممكنة. والمقارنة المرجعية من الأساليب الإدارية المعاصرة التي طورها عدد من الباحثين والمهتمين بتطوير أساليب ونظريات قياس الأداء ومعايير المقارنة.

لمزيد من المعلومات والاستفسار الاتصال على:
فاكس: 00966114802666
البريد الإلكتروني: audievents@araburban.org

المؤتمر التدريبي .. (المهارات القيادية والإشراقية ودورها في تحسين وتطوير الأداء في أمانات المدن والبلديات في ظل استخدامات تكنولوجيا المعلومات)

عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية 15-2015/3/19

تعقد بترا للمؤتمرات بالتعاون مع المعهد العربي لإنماء المدن المؤتمر التدريبي (المهارات القيادية والإشراقية ودورها في تحسين وتطوير الأداء في أمانات المدن والبلديات في ظل استخدامات تكنولوجيا المعلومات) في مدينة عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 15-2015/3/19.

يهدف المؤتمر لتعريف المشاركين بالمستجدات وأثرها على الأداء وأنماط القيادة التقليدية وإكساب المشاركين بعض المهارات والتقنيات الإدارية المعاصرة، بالإضافة إلى التعريف بأهمية الأداة والتخطيط في تحقيق الرؤى والرسالات والأهداف للمدن والبلديات .

يتناول المؤتمر خمس محاور: القيادة الإدارية العالمية، الإدارة والتخطيط، التغيير والمتغيرات، التكنولوجيا المعاصرة ودورها في إدارة وتخطيط المدن والبلديات، وقياس وتقييم الأداء الفردي والمؤسسي.

لمزيد من المعلومات والاستفسار الاتصال على :
هاتف: 0096265563860 نقال: 00962777436988 فاكس: 0096265563861
البريد الإلكتروني: info@petraconf.com

(المؤتمر العربي الأول) تحت عنوان
« إدارة المعرفة بناء الميزة التنافسية في عصر المعلوماتية»
القاهرة – جمهورية مصر العربية 22-26 فبراير 2015

يعقد الاتحاد العربي لتنمية الموارد البشرية بالتعاون مع الاتحاد الدولي لمؤسسات التنمية البشرية (المؤتمر العربي الأول) تحت عنوان « إدارة المعرفة بناء الميزة التنافسية في عصر المعلوماتية» في القاهرة – جمهورية مصر العربية خلال الفترة 22-26 فبراير 2015.

يهدف المؤتمر للتعريف بالنموذج الجديد للمنظمات في الدول التي حققت تقدماً هائلاً في صناعة مجتمع المعرفة، والتعرف على طرق جمع المعلومات في المنظمات المتقدمة في العالم وطرق تنظيمها وطرق تنقيتها للإفادة منها، بالإضافة إلى إكساب مهارات ومناقشة الخبرات في مدال إدارة المعرفة في المنظمات من خلال الأساليب التقليدية والحديثة.

لمزيد من المعلومات والاستفسار الاتصال على :
فاكس : 0020235830285 - 0020235866953 - 0020235849316
الموقع الإلكتروني : www.uhrda.net

المناظرة الدولية حول الاعمار وسياسة المدن المغربية
المملكة المغربية 8-11 أبريل 2015

تنظم فدرالية التضامن الجهوي لجهة سوس ماسة درعة في المملكة المغربية الدورة الثانية للمناظرة الدولية حول الإعمار وسياسة المدن خلال الفترة 8-11 أبريل 2015 في كل من المدن : أكادير – انزكان – تارودانت بالمملكة المغربية.

تأتي هذه الدورة تتويجاً للنجاح الذي حققته الدورة الأولى من المشاركات التي ساهمت في نجاحها من هيئات وخبراء.

تتوزع أعمال الدورة الثانية على ثلاث مدن بثلاث جلسات إلى جانب زيارات ميدانية للهيئات والمنشآت ذات الصلة بموضع المناظرة.

لمزيد من المعلومات والاستفسار الاتصال على :
هاتف: 00212679667535 – 00212661173422 فاكس: 00212528330049
البريد الإلكتروني: hassan.federation@gmail.com
الموقع الإلكتروني: www.cihp-agadir.com

مدن حول العالم

لندن تشهد عمليات تحديث لحافلاتها الحمراء

حافلات لندن

يستعد أسطول حافلات لندن الحمراء ذات الطابقين لاتخاذ خطوة جديدة إلى الأمام، وهو ما تتابعه مدن بريطانية أخرى عن كثب، حيث تخضع الحافلات حمراء اللون ذات الطابقين، والتي تشكل معلما رمزيا للندن،لعملية تجميل تستهدف جعلها مواكبة للعصر. فالأسطول المؤلف من نحو 8700 حافلة، والذي يستخدمه قرابة 6.5 ملايين راكب يوميا، يشهد عمليات تحديث، تشمل إجراء تجارب على بعض التقنيات الحديثة.

تشمل هذه التحسينات جعلها تعمل بالكهرباء، بدلا من الوقود لتقليص الانبعاثات الحرارية، فنجاح التجارب التي تجري حاليا قد يحدث ثورة في عملية التنقل داخل المدن، بفضل نظام جديد لإعادة الشحن.

... وتشييد حديقة على جسر نهر التايمز

حديقة على الجسر

تقوم بلدية لندن باطلاق مشروع جديد يتمثل بتشييد حديقة على شكل جسر على نهر تايمز بين جسري ووترلو وبلاكفرايرز في مدينة لندن. ستبدأ الأعمال في الربع الأول من 2015 وسيضم الجسر الممتد على 366 متراً فسحة عامة وحديقة مع 270 شجرة وشجيرة ونباتاً متسلقاً وورودا، وستفتح الحديقة أبوابها بالمجان من السادسة صباحاً حتى منتصف الليل، ويمكن الوصول إليه بالمصعد.

زيادة في عدد سكان مدينة فيينا لأعلى مستوى لها منذ 80 عاما

مدينة فيينا

سجلت أعداد السكان في العاصمة النمساوية فيينا أعلى مستوى لها منذ 80 عاما وذلك وفقا لما أعلنته إدارة المدينة مؤخراً في إحصائية رسمية. إذ وصل عدد السكان في العاصمة مطلع أكتوبر الماضي إلى 1.8 مليون نسمة وهو أعلى مستوى تصل إليه منذ عام 1934 حيث كان عدد سكان فيينا بلغ في ذلك العام 1.94 مليون نسمة. وقد أدت زيادة المواليد والهجرات إلى حدوث زيادة سنوية في أعداد سكان فيينا بمقدار نحو 25 ألف شخص، و حقق عدد سكان مدينة فيينا ارتفاعا بمقدار نحو 250 ألف شخص خلال الأعوام الأربعة عشر الماضية.

من أخبار المدن العربية

الكويت تحتفل بيوم المدن العالمي

•• الكويت

احتفلت محافظة العاصمة الكويت بيوم المدن العالمي في حديقة اليرموك الصديقة للبيئة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل UN Habitat) واختار البرنامج أن يتزامن الاحتفال مع حملة أطلق عليها (أنا مشارك في تطور مدن دول مجلس التعاون). يأتي الاحتفال بيوم المدن العالمي كسابقة أولى بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها في العام 2013 بتخصيص يوم للاحتفاء بالمدن ودورها في تحقيق الرخاء والنماء لساكنيها.

إحتفال يوم المدن العالمي

مملكة البحرين تطلق جائزة «الملك حمد العالمية للمخترعين والمبتكرين»

•• المنامة

في خطوة رائدة اتخذتها مملكة البحرين خلال (المعرض العالمي للاختراعات والتقنية) الذي أقيم مؤخراً في لندن، اطلقت جائزة «الملك حمد العالمية للمخترعين والمبتكرين»، وإنشاء أول سفارة من نوعها للمبتكرين حول العالم وهي عبارة

منظمة ذات طابع إداري تهتم بالمخترعين ودعمهم في مختلف دول العالم وتهيئة الأجواء المثالية أمامهم من اجل مواصلة اختراعاتهم وذلك لتنمية المواهب لدى الشباب وتنفيذها على أرض الواقع. ستكون الجائزة الأولى من نوعها لجهة المضمون والأهداف، وستمهد الطريق أمام المخترعين لمواصلة ابتكاراتهم العلمية، وستكون بمثابة الالتقاء بين المؤسسات العلمية والشركات العالمية للاطلاع على الاختراعات العلمية ودعم المخترعين.

مدينة مراكش أفضل وجهة لممارسة رياضة الغولف

•• مراكش

توجت مدينة مراكش أفضل وجهة لممارسة رياضة الغولف لسنة 2015، وذلك بعد تنافسها مع كبريات الوجهات في كل من جنوب إفريقيا والإمارات العربية المتحدة والمالديف وجزر موريس. ويعد هذا التتويج ثمرة شراكة وقعت بين الجامعة الملكية المغربية للغولف وجمعية جائزة الحسن الثاني للغولف، ووزارة السياحة والمكتب الوطني المغربي للسياحة.

يذكر أن مدينة مراكش أصبحت من الوجهات المحبذة ليس فقط لرياضة الغولف، بل لانعقاد أكبر المؤتمرات والندوات واللقاءات الثقافية الدولية.

رؤية متوسطية

لا سبيل إلى التأكيد في أن دور المدن والسلطات المحلية مهم جداً في التطور المحلي والإقليمي وفي إشاعة الاستقرار. لقد كان موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية محور العديد من اللقاءات والندوات والمؤتمرات من أجل الإسهام في إنشاء حيز أوروبي متوسطي مبني على أسس التماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي، وعلى ضرورة احترام التنوع الثقافي.

ومنظمة المدن العربية تجاهر بأن ما يجمع بين مدننا وأقاليمنا عبر العلاقات التاريخية والثقافية لايزال موجوداً وينبغي أن يتحقق ذلك عن طريق البرامج التنموية وتميز الشركاء بالفعالية والعمل معاً انطلاقاً من إرادة حقيقية غرضها إنشاء حيز أوروبي متوسطي يأخذ المدن بعين الاعتبار.

وفي ندوة «السلطات المحلية والإقليمية للبحر الأبيض المتوسط» في مارسيليا والتي مهدت لقيام الاتحاد من أجل المتوسط، شكل إضافة لابد أن تسهم في إقامة تحالفات أقوى واشد بين ضفتي المتوسط مع العلم أن حاجات الضفة الشمالية هي متواجدة على الضفتين الجنوبية والشرقية من المتوسط. وبغية الحد من التباينات فإن المطلوب، كان ولا يزال، عزم حقيقي في العمل معاً لمواجهة المصاعب التي تقوم بوجه جميع الشركاء.

وعلى الرغم من قيام الاتحاد من أجل المتوسط وإنجاز بعض التقدم فإن دول وشعوب المتوسط يبقى لها تطلعات وآمال وتحتاج إلى اليات وأدوات عمل وتأمل على جميع المستويات.

وفيما يلي رؤية مغاربية للسيد عادل راضي - رئيس الجمعية البرلمانية للمتوسط في بناء وتقوية الاتحاد من أجل المتوسط:

أن الحضارات والأديان والثقافات المتحدرة من المتوسط هي التي جعلت العالم على ما هو عليه الأن وسيكون لها تأثير عميق في مستقبله لان المتوسط هو احد اكبر مختبرات الإنسانية.

لقد عرف المتوسط حقبا عديدة، حقبة الإمبراطوريات أولا منها، الإمبراطورية الرومانية التي وحدت المتوسط بالنار والدم، ثم كانت حقبة الديانات التوحيدية التي أدت إلى انقسام المتوسط. ثم كانت حقبة التعايش بين الحضارتين اليونانية / الرومانية / اليهودية / المسيحية والحضارة العربية الإسلامية ثم الحضارة العربية الأندلسية.

ثم جاءت حقبة الحضارة التي خلف فيها التعايش حضارة النبذ والاحتلال والاستعمار ثم كانت حقبة التحرير والتصالح التي مازالت غير ناجزة، ويا للأسف. يتضح لنا ذلك في معضلة الشرق الأوسط وفلسطين. أخيراً، نحن اليوم في مرحلة التعاون: مرحلة إعلان برشلونة والاتحاد لأجل المتوسط.

تطور التاريخ يبين لنا أن ثمة ما يبرر الأمل ويحمل على التفاؤل رغم النواقص والإبطاء أن التعاون بين الدول امر حتمي، على غرار التعاون اللامركزي على مستوى السلطات المحلية والإقليمية لأجل التنمية المستدامة الشاملة. وهو ما نكرس له جهودنا جميعاً.

تشييد الوحدة المتوسطية، ولكن ليس حسب طريقة الرومان، اتحاد المتوسط يجب أن يتأسس على إقليم الشمولية التي هي الديمقراطية ودول القانون واحترام الحريات والاحترام المتبادل. أنها هي القيم الأساسية التي سوف توحد رجال المتوسط ونسائه بغية بلوغ الازدهار المقتسم والأمن والسلم التي تحتاج اليها شعوبنا اشد الاحتياج.

أن المعتقدات الدينية وبعض المصالح قد فرقت الشعب المتوسطي عبر التاريخ ويمكن اليوم أن تشكل هذه القيم الشمولية قواعد الاتحاد.